محتويات

1	تقديم	3
2	**المحور الأول: تفكيك الجامعة العمومية**	5
3	حول «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» التعليم ليس بضاعة...دفاعا عن التعليم كخدمة عمومية	6
4	ضد تحويل التعليم إلى سلعة، من أجل نظام تعليمي عمومي مجاني و موحد	13
5	التضحية بالمدرسة العمومية...على مذبح القطاع الخاص	17
6	أوهام الإصلاح الجامعي للرد على البطالة	19
7	حركات المعطلين: الكفاحية والوحدة	22
8	يا طلاب المغرب اتحدوا من أجل وقف تدمير الجامعة العمومية:	23
9	**المحور الثاني: الطلبة الثوريون**	30
10	من هم الطلبة الثوريون؟ و ما هي أهداف نضالهم؟	31
11	رؤيتنا للحركة الطلابية	33
12	من أجل مشاركة جماعية وديمقراطية في أنشطة الطلاب الثقافية والنضالية	39
13	مقابلة مع طالب ثوري سابق	41
14	الطالبات في ظل قيود المجتمع الذكوري والحاجة لمقاومتها	45
15	نضالات طلابية خارج اسوار الجامعة : كفاح مستمر..وتجارب غنية	47
16	من أجل بديل ديمقراطي كفاحي لإفلاس العدل و الإحسان في مواقعها الطلابية	52
17	ملاحظات انتقادية حول الحركة الثقافية الأمازيغية	55
18	مرة أخرى ودوما: العنف السياسي بالجامعة مدان	60
19	بوجه القمع، مزيد من العمل الطلابي الوحدوي: لسنا شيئا مشتتين، فلنكن كل شيء موحدين	63
20	**المحور الثالث: ندوة 23 مارس الطلابية**	65
21	ارضية الطلبة الثوريون	66
22	استجواب محمد بوطيب	70
23	**المحور الرابع: ملحق**	74
24	الطلاب والنضال الاجتماعي	75
25	نراقب ونقرر كل شيء من اسفل الى أعلى	77

منشورات جريدة المناضل-ة

عمالية-نسوية-شبيبية-أممية

مدير النشر: إسماعيل المنوزي
الهاتف 06.41.49.80.60
الايداع القانوني: 214-04
التصفيف والاخراج الفني: هيئة تحرير المناضل-ة
التوزيع: سوشبريس
ص.ب: 1378 أكادير
حساب بريدي: 793388D

البريد الالكتروني: mounadila2004@yahoo.fr

الموقع الالكتروني: almounadil-a.info

التعليم ليس سلعة

تفكيك التعليم العمومي

تحليل وبدائل ومقاومة طلابية

الإيداع القانوني
2013MO4076
ردمك
978 - 9954 - 33 - 0197

مطبعة
sudpvb communication

يناير 2014

تقديم:

هذا الكتاب ثمرة مجهود قام به مناضلو تيار المناضل المدرسون والطلاب طيلة سنوات. نضعه بين أيدي القراء سعيا للإفادة ولإطلاق نقاش لا غنى عنه، بخاصة وسط اليسار المناضل، من أجل التقدم في فهم الهجوم على التعليم العمومي، وفي الجواب على معضلة الحركة الطلابية وسبل بناء منظمة طلابية (أوطم) ديمقراطية ومكافحة، واستجلاء برنامج النضال على هذه الجبهة ومعالم البديل.

الكتاب أربعة محاور، يتناول أولها هجوم الدولة على التعليم العمومي، وبخاصة الجامعة، ويستعرض النتائج الكارثية لتطبيق ما يسمى «ميثاقا وطنيا للتربية والتكوين». إذ نشهد اهتراء البنية التحتية، والهزالة البالغة لمستوى التأطير، وفوضى بيداغوجية، ومنحا طلابية أهزل من أن تواكب الحاجات، وحرمان نسبة كبيرة متنامية من الطلاب منها وحتى من متابعة الدراسة. أضف لذلك ندرة المطاعم والأحياء الجامعية التي باتت امتيازا، فيما النقل الجامعي فيُرثى له. وفاقم التدبير المفوض لشركات خاصة المشكل بالزيادات المرتفعة في الأثمان، وتجاهل حاجات الطلاب. ونشهد أيضا مصادرة قمعية للحريات النقابية والسياسية..الخ. معظم هذه المشاكل قائمة أصلا، وعززها تطبيق الميثاق النيوليبرالي –المسمى وطنيا- لتأخذ أبعادا خطيرة. هكذا تتلقى الجامعة العمومية الضربات على غرار الهجوم الشامل على مكتسبات الطبقة العاملة وكافة الجماهير الشعبية الكادحة.

ثاني المحاور، يعرض تعريفا بفصيل الطلاب الثوريين، ورؤيته للحركة الطلابية. فصيل ماركسي ثوري نصير لتيار المناضل-ة، وللأممية الرابعة. يناضل من أجل الاشتراكية، وضد اضطهاد النساء. وهو فصيل سياسي عمالي، وبيئي، وأممي. يناضل من أجل مطالب الطلاب المباشرة، ويسعى لربط نضالهم بالنضال العام من أجل الانعتاق الشامل. كما يشمل آراء فصيل الطلاب الثوريين بصدد قضايا أساسية تشغل بال اليسار المناضل، وتعد قضايا إشكالية في الوسط الطلابي. التسيير الديمقراطي لأشكال نضال الطلاب، العنف بين الفاعلين سياسيا في الساحة الجامعية، والقضية الأمازيغية، ونضال الطالبات، ونضال الطلاب الاقليمي، والقمع. وثالثها عن تجربة ندوة 23 مارس الطلابية، التي ألقت جسرا على الهوة العميقة بين مختلف مكونات الحركة الطلابية اليسارية. ورابعها، عبارة عن ملحق حول الطلاب والنضال الاجتماعي، وتجربة تسيير طلابي ديمقراطي.

بلغت الجامعة المغربية وضعا بالغ التردي بعد 58 سنة من تأسيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، و44 على فرض الحظر القانوني عليه و33 سنة عن آخر مؤتمر للاتحاد، و28 سنة عن اجتثاث الدولة عبر القمع لآخر هياكله التنظيمية التحتية. شهد هذا التاريخ مسيرة نضال طلابي متواصل، شكل الوجود اليساري بالجامعة محركه الأساسي. وفي العقود الثلاث الأخيرة، باستثناء بعض التجارب، أهمها تجربة اللجان الانتقالية، وتجربة النضال الإقليمي، ظل العائق التنظيمي حاضرا بقوة ليحكم على نضالات الطلاب بالأفق المسدود، زد على ذلك بروز عنصر إضافي متمثل بقوى الرجعية الدينية وعنفها ضد اليسار، والعنف بين اليساريين.

خلال كل فترات النهوض الطلابي في العقود الأخيرة، فتح النقاش حول ضرورة إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، نقاش أحيته حيوية النضال الطلابي في السنوات الأخيرة، من هنا يعد النقاش ضروريا، خاصة وأن العديد من (إن لم نقل كل) النضالات الطلابية التي شهدتها السنوات الأخيرة تبخرت طاقتها نتيجة اصطدامها مجددا بغياب منظمة نقابية طلابية ديموقراطية ومكافحة، وظلت حبيسة جزئيتها وعزلتها. غير أن النقاش وحده لا يكفي، بل يلزم أن تتوافر له جملة شروط، وأن يكون موجها بالأسئلة/التحديات التي تواجهها الجامعة العمومية من جهة والحركة الطلابية من جهة أخرى.

توجد الجامعة العمومية في مرحلة انتقال – بلغت أشواطا متقدمة، من جامعة قائمة على مكاسب جزئية، لاسيما فرص أكبر لأبناء الطبقات الشعبية بشروط مجانية، إلى جامعة مفرطة الطابع الانتقائي، ومُخضعة كليا للرأسمال. جامعة مكاسب عقود «الاستقلال» الأولى فرضتها حاجة الدولة إلى الأطر من جهة، ونضال شعبي من جهة أخرى (انتفاضة 65 ونضال الطلاب سنوات 70 وبداية 80 ونضال شغيلة التعليم نهاية 70 وبداية 80). أما الثانية فأملتها تحولات الرأسمال وحاجته لتحويل كل الأنشطة الإنسانية إلى سلعة، وملائمتها مع حاجات رأسمالية تابعة ومتخلفة(ضرورات الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية). الهدف جعل التعليم مجال استثمار وأرباح، وتحويل المدرسة والجامعة الى مصانع تخريج يد عاملة مسترخصة ومستجيبة لتبدل متطلباته. تصدى للهجوم الحالي رد نضالي طلابي مجزأ ومعزول ومنزوع السلاح، أي فاقد لمنظمة نقابية طلابية تمركزه، وترفعه إلى مستوى رد موحد على سياسة مدمرة للجامعة العمومية. لقد ساعدت تحولات سياسية نوعية على بلوغ هذه النتائج: استسلام قوى المعارضة السياسية التقليدية، وتبنيها توجها نيوليبراليا صريحا، وإشرافها، بحكومة الواجهة، على تمرير الهجمات والاجتهاد لبلوغ أقصى النتائج لصالح الرأسمال، وضعف قوى النضال على يسارها وتشتتها، وضمور الحركة الجماهيرية الشعبية...

إن الدفاع عن مكاسب الجامعة العمومية، وعن جامعة ديموقراطية ومستقلة وعلمانية ومجانية، ليس متوقفا على الطلاب وحدهم، بل مهمة ملقاة على النقابات العمالية وعلى الجمعيات المناضلة وعلى القوى السياسية للطبقة العاملة وعموم الكادحين من أجل بديل يلغي الطبقية، أي بديل استراتيجي شامل للتحرر من الاستغلال والاضطهاد. إن البديل الاستراتيجي لا يسقط الدفاع عن المكاسب، فبالعكس من لا يحسن الدفاع عن القائم منها، لن يسعه تطويرها، ولا تحقيق الهدف النهائي، أي التغيير الشامل والعميق. ويمثل نضال الطلاب من أجل صيانة مكاسب الجامعة العمومية، وتحسين ظروف الدراسة والحياة، ومن أجل الحرية النقابية والسياسية، إحدى مداخل إسهامهم، الى جانب الطبقات الشعبية، في صنع بديل التحرر النهائي.

المطلوب اعتماد هذه الرؤية في تناول سبل النضال، أي أن يكون رجوعنا لتاريخ الجامعة المغربية والحركة الطلابية موجها بهم استخلاص دروس تفيد مسعى التقدم نحو إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منظمة ديمقراطية ومكافحة لكافة الطلاب وفي مستوى التحديات الراهنة، فترديد أجوبة واقع انقضى قبل أربعين عاما بوجه حاضر مغاير نوعيا منهج عقيم لا يمت بصلة الى التحليل الملموس للواقع الملموس..

مع توالي «الإصلاحات»، تصدى الطلاب للهجمة على التعليم العمومي بكفاحات متواترة في مواقع جامعية مختلفة وبنفس قتالي، لكن في حدود مواضيع لا تمس الجوهر التخريبي لما يسمى «الإصلاح»، وبالغة الطابع الآني: التسجيل أو إعادته، تأخر صرف المنحة، إجبارية الحضور، تاريخ الامتحان، التنقيط الكارثي،... هده النضالات جزئية، لم تطرح على جدول أعمالها مسألة النضال ضد تسخير الجامعة لمتطلبات الرأسمال (تحكم مصلحة المقاولات في مسار التعليم)، ولا المطالب ذات الصبغة الوطنية [زيادة المنح وتعميمها، تطوير البنيات التحتية (سكن ومطاعم ونقل جامعي، خزانات)...] ناهيكم عن ما يفصلها عن نضال ضد مجمل السياسة الرأسمالية المفروضة امبرياليا والمسببة لأهوال بباقي مناحي حياة الكادحين لا تقل عما يشهد التعليم. كما اتسمت صبوات النضال الجامعي بانكفائها في مؤسسات بعينها، مفتقدة للطابع الوطني، وحتى للتنسيق بين موقعين جامعيين. تنطلق المعركة في كلية وتهزم، لتبدأ بأخرى نحو نفس المصير وهكذا دواليك. لا تزامن ولا وحدة مطالب. انه هذر قوى النضال بسبب غياب التنظيم. لا ريب أن أولى خطوات تجاوز هذه الحالة المؤسية هي فهمها، وسبيل هذا هو النقاش.

شرط استقامة هذا النقاش الحرية والديمقراطية، أي أولا انتفاء كل أشكال الإكراه والإخراس وادعاء امتلاك كامل الحقيقة والحلول. وثانيا مطارحة البرامج بعيدا عن القدح والشتائم، وبناء على تساوي حقوق التعبير عن الرأي وايصاله الى القاعدة الطلابية العريضة، وانبعاث القرار من هذه القاعدة بالذات. بدلا عن هذا النقاش الذي سينبجس منه نور الحقيقة، تعاني الديمقراطية في تجارب الحركة الطلابية اليوم نقصا فادحا، إذ تعودت فصائل يسارية متحجرة على مصادرة حق الطلاب في التسيير الذاتي للنضالات، وحتى في التعبير الحر عن الرأي. فبزعم امتلاك « تصور علمي»، لم يبق منه مع تغير الظروف الكونية سوى شعارات بلا مضمون، تصدر فتاوي إلقاء جرم «التحريف» على الرأي المغاير، وبذلك يتم وأد أي إمكانية للتقدم في فهم الوضع وما يستتبع من مهام.

يقتل هذا مبادرة الطلاب، لا بل ينفرهم من أي نشاط بالجامعة ما عدا الدراسة، ملقيا بهم في انطواء سلبي، ويوفر للدولة مبررا لعسكرة الجامعة، ما يلغي إمكان تراكم الخبرة النضال، واتخاذ النضال طابعا جماهيريا حقيقيا، ومن ثمة بقاء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب راية بلا جيش. هذا الوضع المحبوس هو ما حدا بالمناضلين الأوفياء للمبادئ و التقاليد الديمقراطية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب إلى التجاوب مع مبادرة ندوة وطنية طلابية ضد العنف بين مكونات الساحة الجامعية، وجرت فعلا تلك الندوة بمراكش يوم 23 مارس 2010 ، وتواصل الفصائل المشاركة فيها دفاعها عن تراث أ.و.ط.م الديمقراطي والجماهيري.

في الجوهر، ليست مظاهر العنف لدى بعض التيارات الطلابية اليسارية ملازمة لتاريخ أ.و.ط.م بل استجدت مع استفحال أزمة هذه المنظمة، بفعل ما آلت إليه من مآزق مع تأزم اليسار الثوري، منذ نهايات سبعينيات القرن الماضي بوجه خاص. لذا يمثل النظر الناقد الى تجربة اليسار الثوري بالمغرب، إحدى بوابات خلاص قسم من اليسار الطلابي من مآزقه القاتلة.

على صعيد آخر مثلت المسألة التعليمية محورا أساسيا من نضال الحركة النقابية المغربية، شغيلة التعليم بوجه خاص، و لدى اليسار بوجه عام. بيد أن الموقف العام من هجوم الدولة على مكاسب الكادحين في التعليم، وإصرارها على التقشف في نفقاته، تطور لدى الحركة النقابية، ومعظم اليسار، نحو مصاحبة السياسة الرسمية، لا بل السير في ذيلها. ومن دون حاجة الى عودة مفصلة الى تاريخ القضية، تكفي الاشارة الى مشاركتهما (النقابات و معظم اليسار) في وضع ما يسمى «الميثاق الوطني للتربية و التكوين» وليس غير ترجمة محلية لسياسة البنك العالمي، أي النيوليبرالية المحطمة للمكاسب الاجتماعية بكافة القطاعات. وبرغم ما يغلف الموقف العملي من تظاهر بالرفض، لا يعارض اليوم سياسة الدولة في التعليم غير اقلية يسارية، داخل النقابات وخارجها. فأحزاب اليسار التقليدي استسلمت بالكامل، وغدت ادوات تنفيذ لسياسات لاديمقراطية ولا شعبية، فيما القيادات النقابية المشدودة الى ذلك اليسار مندمجة على نحو متنام في المؤسسات الرسمية، ويحكمها، إزاء الدولة، منطق التعاون و ليس الصراع.

لذا يمثل النضال ضد سياسة التعليم الجارية إحدى اهم جبهات المقاومة لدى المناضلين المتمسكين بجوهر النقابة العمالية، الرافضين تسخيرها لخدمة أعدائها، أي اليسار النقابي. وإن كان الكادحون بالمناطق القروية المهملة، من جانبهم، يحتجون ويناضلون من اجل الحق في المدرسة، فإن كفاحاتهم قد تنتزع مكاسب ضئيلة بقدر انعدام نضال موحد. بيد أن مدرسة قائمة على الديمقراطية والمساواة لا تنفصل عن مشروع تغيير اجتماعي شامل وعميق، إذ أن التفاوت في المدرسة ما هو إلا نتيجة تفاوت أعمق يقسم مجتمعنا الطبقي، والمدرسة إحدى مؤسسات إعادة إنتاج علاقات الإنتاج. وكل مشروع مدرسة يتجاهل هذه الحقيقة البسيطة لن يتجاوز وصفات بيداغوجية وتقنية لا تسمن ولا تغني من جهل.

وجلي أن تحقيق مكاسب آنية، في مضمار التعليم وما سواه، والسير نحو البديل الجذري الشامل متوقف على بناء أدوات النضال العمالي والشعبي، وفي القلب منها الحزب الاشتراكي الثوري. وعسى أن يكون الكتاب الذي بيد القارئ إسهاما في إضاءة إحدى قضايا هذا البناء الأساسية، قضية التعليم والنضال من أجل مدرسة ديمقراطية.

- حول «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» التعليم ليس بضاعة...دفاعا عن التعليم كخدمة عمومية
- ضد تحويل التعليم إلى سلعة، من أجل نظام تعليمي عمومي مجاني و موحد
- التضحية بالمدرسة العمومية...على مذبح القطاع الخاص
- حركات المعطلين: الكفاحية والوحدة
- أوهام الإصلاح الجامعي للرد على البطالة
- يا طلاب المغرب اتحدوا من أجل وقف تدمير الجامعة العمومية

المحور الأول
تفكيك الجامعة العمومية

حول «الميثاق الوطني للتربية و التكوين»

التعليم ليس بضاعة...دفاعا عن التعليم كخدمة عمومية

السياق العام لفرض الميثاق الليبرالي للتعليم: ليس «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» سوى تتويجا لسيرورة مديدة شكل فيها الحق في التعليم مجالا للصراع بين الطبقات السائدة التي عملت جاهدة للانقضاض عليه في سعيها الدائم لتوجيه سياسة البلد لخدمة مصالحها، وبين الطبقات الكادحة التواقة لتجسيد هذا الحق في كامل أبعاده. وقد كان لمسألة التعليم مكانة كبيرة في الصراع لاسيما ان بناء دولة ما بعد الاستقلال الشكلي استلزم توسيع دائرة المستفيدين من التعليم وتشغيل خريجيه لتلبية حاجاتها إلى الكوادر(الإدارة ومنشات القطاع العام)، مما جعله سبيلا للترقي الاجتماعي لدى شرائح من تلك الطبقات الكادحة .وقد بين التمرد الشعبي1-- في 23 مارس 1965 حساسية مشكل التعليم وخطورة الإقدام على هجمات مباشرة على هذا الحق. فكان التمرير التدريجي وخلق إجماع يشمل القوى السياسية «المعارضة» الطريقة الناجعة لتفادي الرد الجماهيري. هكذا تراوحت حملات الطبقات السائدة على الحق في التعليم بين الهجوم السافر والتراجع التكتيكي، حسب موازين القوى (وضع الحركة النقابية العمالية والطلابية وقوى اليسار الجذري).

شكل مستهل عقد الثمانينات نقطة انعطاف بالتدخل السافر للبنك العالمي، وتطبيق برنامج التقويم الهيكلي مع ما تلاه من خطوات تجرأت على أضعاف ما فجر غضب 1965: تقنين تسجيل الموظفين في الجامعة (1982)، وإحداث رسوم التسجيل في الجامعة (1983)، وتضخم عدد المطرودين ابتداء من (1984)، فإصلاح 1985 القائم على انتقائية شديدة في التعليم العالي، وتشجيع التعليم الخاص والتكوين المهني، و السماح بتكرار سنة واحدة فقط في الثانوي. تم خفض عدد منح الدراسة بالخارج، وتحميل الشغيلة التعليمية ساعات عمل مجانية من1985، وتشجيع التعليم العالي الخاص، و قرار الحد من منح الدراسة بالتعليم العالي (1993) على هذا النحو مثل «الميثاق» تتويجا لحملات متصاعدة أتاحت فرض «الإصلاحات». فقد أمال النظام موازين القوى لصالحه باعتماد القمع والاحتواء، قمع الثوريين واستمالة الإصلاحيين. بطش بمناضلي المنظمات الثورية (إلى الأمام، 23 مارس...)، وتصدى بالحديد والنار للعصيانات الشعبية وعمل على تحطيم المنظمات الجماهيرية المكافحة (اجتثاث النقابة الوطنية للتلاميذ ووادياتهم، وقمع نضالات الشغيلة التعليمية في 79-81 وحظر الاتحاد الوطني لطالبة المغرب ثم نسفه من الداخل). هذا بينما يستميل الأحزاب الإصلاحية الليبرالية لندوات ولجن إصلاح التعليم (ندوتي افران الأولى والثانية)، واللجنة الوطنية لإصلاح التعليم، واللجنة الملكية لإصلاح التعليم، والبرلمانات المزورة والمجالس الاستشارية، وغيرها من المؤسسات الرجعية المزيفة التي تصادق على ضرب الحق في التعليم وتضفي عليه المشروعية والديمقراطية. ورغم كل أبخرة التضليل حول «الوطنية» وملائمة التعليم مع خصوصيات الشخصية المغربية و المقدسات ...ليس «إصلاح التعليم» سوى تصريف محلي لهجوم رأسمالي عالمي على التعليم بما هو خدمة عمومية لغاية تحقيق أهداف أساسية: التخلص من عبء النفقات، جعل التعليم مجالا للاستثمار المربح، استعمال التعليم لخلق المواطن المستهلك.

صنع البنك العالمي ومباركة القوى «الوطنية الديمقراطية» والنقابات: في ظل ميزان القوى هذا، وتنفيذا لأوامر المؤسسات المالية للإمبريالية، دعا الملك برلمانه في أبريل 1994 إلي «فتح حوار وطني حول التعليم». واحدث «لجنة وطنية» تمثلت فيها الأحزاب والنقابات، غير أن تقريرها النهائي لم يرق بالكامل حيث لم يتجرأ على مس مجانية التعليم. ثم عمد في مارس 99 الى تشكيل لجنة ملكية، اسند رئاستها إلى مستشاره وزيره مرتين (الأشغال العمومية والفلاحة)، عبد العزيز مزيان بالفقيه. ضمت اللجنة ممثلي 14 حزبا سياسيا مؤيدين و»معارضين» على السواء، وممثلين اثنين للمؤسسة الدينية الرسمية، 8 ممثلين عن النقابات العمالية و9 من كوادر النظام (منهم عضو بقيادة النقابة الوطنية للتعليم العالي / عبد الواحد رجواني)، أي ما مجموعه 34 عضوا مع غياب رسمي للنقابة الوطنية للتعليم العالي . إنه «الأجماع الوطني» الذي لا غنى عنه لتمرير الضربات القاصمة للحق في التعليم. وعلى جري العادة المتبعة عند حبك مؤامرات الإجهاز على المكاسب الشعبية، عملت الدولة كل ما في وسعها لتفادي أي نقاش عمومي حول التعليم. واشتغلت اللجنة في سرية تامة، وطلبت من الصحافة الامتناع عن الحديث عما يجري في اللجنة وفي ملف التعليم إلى غاية صياغة الميثاق. كما أن التمثيل في اللجنة كان بمقياس الولاء لا غير. فحتى خمس وزارات لها علاقة بالتعليم تم تغييبها، ورغم تواطؤها لم تمنح الأحزاب و النقابات حرية تعيين ممثليها باللجنة. فقد أمر الملك في رسالته إلى بلفقيه (2 فبراير 1999) بمناقشة تلك المنظمات في أمر هوية ممثليها في اللجنة. كما حددت الرسالة الملكية ما سيأتي من مضمون الميثاق (مرونة التعليم للتلاؤم مع حاجات الاقتصاد –حد أدنى من التعليم للعوام –

محو الأمية والتعليم الأساسي- دور القطاع الخاص والجماعات المحلية).

بهذه الكيفية أمسكت الدولة بزمام «معالجة مشكل التعليم» بمساعدة جوقة مباركين لإضفاء المشروعية على الميثاق. تمر توجيهات المؤسسات المالية الدولية الرامية إلى خفض ميزانية التعليم وخصخصته بقناة سلطة الملك الفردية، المستعينة بتزكية قيادات منظمات شعبية خادعة لقاعدتها، لترتدي شكل وثيقة وطنية معززة بـ»اجماع القوى الحية بالبلد»: هذا هو ميثاق التعليم. لكن الحقيقة التي لا لبس فيها انه إجماع فوقي يستهدف تخدير القاعدة الشعبية باستقطاب مسيري منظماتها2--. فمصادقة هؤلاء لا تعني الشغيلة في شيء، إذ حتى النقابة الوطنية للتعليم المعنية مباشرة بالميثاق لم تفتح نقاشا داخليا حوله ولا قامت بمجهود إعلامي في اتجاه الشغيلة وعموم الكادحين. كما يرمي هذا الإجماع إلى إخراس كل من يناهض سياسة المؤسسات الإمبريالية التي تنفذها الدولة البرجوازية التابعة بتقديمه كمعارض» للإجماع الوطني» حول إصلاح التعليم. لم يكن للمشرفين على العملية بد من هذا التضييق لاسيما بوجه العواقب الاجتماعية الخطيرة لهكذا سياسة تعليمية، وردود الفعل المحتملة في الوسط الطلابي والتلاميذي والشغيلة التعليمية، إضافة للأسر التي يحملها الميثاق عبء تمويل دراسة أبنائها بما هو ثقل فوق الخنق الضريبي المفروض عليها أصلا. ويتحدثون عن إجماع وطني !يبلغ عدد الأساتذة والمعلمين والإداريين بالتعليم 260 آلف بالإضافة إلى مئات الآلاف من التلاميذ والطلبة وملايين العمال والفلاحين والعاطلين والخ... هؤلاء لم يشاركوا بأي وجه في اتخاذ القرار في أحد المجالات الحيوية.

الميثاق: تكريس الفكر القدري و تسويغ الاستبداد: في قسم «المرتكزات الثابتة» يصور الميثاق النظام التربوي كنظام «يلتحم بالكيان الوطني المغربي العريق ويربي المواطنين على الإيمان بالله وحب الوطن والذود عنه والتمسك بالملكية الدستورية. كما يروم تنشئتهم على المشاركة في الشأن العام والخاص وهم واعون أتم الوعي بواجبات المواطنة وحقوقها، متمكنون من التواصل باللغة العربية، لغة البلاد الرسمية تعبيرا وكتابة، متفتحون على اللغات الأكثر انتشارا في العالم متشبعون بروح الحوار وقبول الاختلاف وتبني الممارسة الديمقراطية». خلف الكلام المنمق يمهد الميثاق لتكثيف استعمال الدين لتسويغ الاستبداد السياسي وكافة أشكال الاضطهاد، وذلك بحشو برامج التعليم بالغيبيات والفكر الخرافي والتعصب الديني و إلغاء أي فكر عقلاني و وأد أي حس نقدي، وتكريس دونية المرأة سواء بوجود شعبة خاصة بالإناث(شعبة الخياطة والتربية النسوية والسكرتارية، مقابل قلتهن في الشعبة التقنية)، أو من حيث محتوى البرامج المسوغة للميز على أساس الجنس ولقبوله كقدر طبيعي. أما «حب الوطن» فحشو أدمغة التلاميذ والطلبة بالأضاليل الرسمية، بتزييف تاريخ المغرب بإقصاء المكون اللغو والثقافي الامازيغي، و طمس الأوجه المشرقة لكفاح الجماهير المضطهدة ضد الاستبداد المحلي وضد السيطرة الاستعمارية(بخس مكانة عبد الكريم الخطابي و المقاومين الحقيقيين و تبييض صفحة من باعوا البلد في 1912 و 1956 وتواطؤوا مع المحتل لإرساء نظام الاستعمار الجديد لدرجة التآمر على جيش التحرير بالجنوب وقمع انتفاضة الريف)، كما يتم تدريس التاريخ و»التربية الوطنية» بتعليم قواعد طاعة الاستبداد وعبادة الشخصية. يجري مزج كل هذه الأوجه السلفية والمخزنية بالفكر البرجوازي الليبرالي الذي يرى في استغلال الإنسان معطى طبيعيا ويفصل التلميذ عن واقعه الاجتماعي ويلجم فكره عن فهمه لشل قدرة تغييره.

تفكيك المدرسة العمومية

الملائمة مع حاجات المقاولات الرأسمالية: لا تقتصر التحولات الناتجة عن العولمة الرأسمالية على مجال الاقتصاد فحسب، بل تطال كل اوجه الحياة في سعي محموم إلى تحويل كل شيء إلى سلعة. بات التعليم يشكل اليوم هدفا لهجوم الرأسمال العالمي بقيادة المؤسسات المالية العالمية بأداة رئيسة هي الاتفاق العام حول تجارة الخدماتAGCS الموقع في أبريل 1992. « فالبرجوازية الباحثة عن مجال لاستثمار أموالها ترى في التعليم ميزانية عالمية سنوية تقدر بألف مليار دولار وقطاع ثقيل بـ 50 مليون عامل، وقبل كل شيء مليار زبون مفترض من الطلاب والتلاميذ» --3 . سارعت البرجوازية بربوع العالم إلى وضع مشاريع «إصلاح» التعليم بانسحاب الدولة ودخول الرأسمال بحثا عن الربح. عبر جاك اتالي عن ذلك بخصوص التعليم في فرنسا قائلا: « لا تستطيع الجامعات ان تبقى أمكنة للمعارف ونقلها بل يجب ان تصبح أداة للمردودية وان تصبح الأبحاث ذات منفعة ومربحة ان أمكن». ونفس المقاصد يواريها بلفقيه بالحديث عن «رهانات تأهيل المغرب للاندماج في الاقتصاد العالمي وتقوية قدرته التنافسية». يرسم قسم الميثاق المسمى «المرتكزات الثابتة والغايات الكبرى» الإطار الإيديولوجي العام لسياسة التعليم وأهدافها. فالمادة 5 تجعل نظام التربية والتكوين يروم تأهيل البلاد « لامتلاك ناصية العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والإسهام في تطويرها بما يعزز قدرة المغرب التنافسية ونموه الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في عهد يطبعه الانفتاح الشامل على العالم...».

وتضيف المادة 7 بان التعليم» يمنح الأفراد فرصة اكتساب القيم والمعارف والمهارات التي تؤهلهم للاندماج في الحياة العملية ...» . ففيما يتعلق بالتعليم الأساسي ينبغي حسب الميثاق الغوص المنظم في مواقع الإنتاج الشامل ومبادلات المواد والخدمات)مقاولات، مشاغل تقليدية، حقول، ضيعات ،إدارات...الخ، من زيارات محض استكشافية إلى مساهمة في الأشغال إلى تدارب مديدة ومؤطرة، ومن تمرس ميداني على المهن إلى تكوين بالتعاقد بين المدرسة و المقاولة --4 . وعن التعليم الثانوي تقول المادة 71 :» يتوخى التعليم الثانوي (الثانوي العام والتقني والمهني) بالإضافة إلى تدعيم مكتسبات المدرسة الابتدائية تنويع مجالات التعلم بكيفية تسمح بفتح سبل جديدة للنجاح والاندماج في الحياة المهنية والاجتماعية أو متابعة الدراسات العليا». وتضيف المادة 72 ان هدف التأهيل المهني هو تكوين يد عاملة قادرة على التكيف مع المحيط المهني ومتمكنة من القدرات الأساسية لممارسة المهن ومزاولة الشغل في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات».

وترسم جملة مواد مستقبل التعليم الجامعي، إذ تشير المادة 80 إلى وجوب أن تستجيب الدراسات الجامعية « للحاجات الدقيقة وذات الأولوية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية». وتلح المادة 130 على « تطوير ثقافة المقاولة والتدبير والإبداع في مؤسسات البحث والتكوين وتكثيف الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة عبر تشجيع البحث (...) وتشجيع إحداث محاضن للمقاولات المبدعة داخل الجامعة...». وفي نفس الاتجاه تسير المادة 126 :» توطيد الوشائج بين الجامعات والمقاولات لترسيخ البحث في عالم الاقتصاد وإفادة المقاولات بخبرات الجامعات وتسيير إضفاء القيمة المضافة المستحقة على نتائج البحث وتعميمها». هذا علاوة على إعطاء الجامعات صلاحية «المساهمة في رأسمال مقاولات خاصة وتابعة.5-- . إذن ستكون الحلقة المركزية في نظام التعليم ذات طابع مهني وتقني ومستجيب للمتطلبات المباشرة للمقاولة. فلن يبقى التكوين المهني مقتصرا على استقطاب الشباب المنقطع عن الدراسة « (البنك العالمي –تقرير 95) بل سيندمج التكوين المهني والتعليم العام مع هيمنة الأول، خاصة أمام توجيه ثلثي المتعلمين إلى هذا النمط التعليمي. فماذا يقول البنك العالمي عن الشكل الذي يجب أن يكون عليه هذا التعليم؟ «يتعين في أفق 2010 أن يخطط القسم الأكبر من التكوين المهني ويمول مباشرة من قبل المشغلين أو عبر تعاقد» (ب ع تقرير 95). هكذا يوضع مصير التعليم بين أيدي الرأسمال لإخضاعه مباشرة لمنطق الربح و المنافسة. فالمقاولات ستحدد بشكل أساسي البرامج والأهداف ولأجل ذلك تعزز تمثيلها في مجالس تدبير مؤسسات التعليم وشبكات التربية والتكوين --6 على نحو ينسف أي استقلالية وديمقراطية لمؤسسات التعليم. ينعدم كل اختيار لمسار التعلم طبقا لميول المتعلمين وملكاتهم بفعل الانتقاء والتوجيه المدرسي ومتطلبات المقاولة. أي أن الشواهد ذات القيمة في سوق الشغل هي ما سيسعى إليه الطلبة. هذا ما ينحي جانبا المعرفة المتكاملة متعددة الأبعاد و الفكر النقدي، و يفضي إلى إفقار البرامج باستهداف تحصيل تكوين تقني سريع ليد عاملة مرنة. ويمثل هذا استجابة لانشغال سياسي لدى البرجوازية بتقليص مجال الاهتمامات الفكرية لرواد التعليم لمنع امتلاك فهم إجمالي للمجتمع قد يضع طابعه الطبقي محط تساؤل، وكذا بجعلهم في آخر المطاف « موارد بشرية» عمياء لتشحيم دواليب المقاول. كما يتغنى الميثاق بتشجيع البحث العلمي من اجل تحقيق «التنمية الشاملة». لكن واقع التبعية و طبيعة الطبقات المالكة، التي تعتبر الاقتصاد مجرد منبع للنهب والاغتناء السريع، يفندان ذلك.

أي تمويل بعد انسحاب الدولة؟: ليس نقاش إصلاح نظام تمويل التعليم وليد اليوم، بل انطلق منذ مناظرة افران الثانية سنة 1980. آنذاك ُطرحت المسألة من زاوية تقليص الميزانية» دون المس بالبنيات وآليات التمويل». و أثيرت المسألة في خطاب الملك في 30 أبريل 1981 الذي أكد أن إلغاء مجانية التعليم سيمس الفئات المحظوظة في التعليم العالي كمرحلة أولى، ثم الابتدائي والثانوي لاحقا. لم يدرج ذلك في برامج رسمية وظل نوعا من جس النبض تحسبا للعواقب السياسية. وكان مخطط التنمية 1981-1983 أثار مسألة تخلي الدولة عن تعميم المنح الدراسية ودعا إلى اللجوء إلى القطاع الخاص وشبه العمومي دون تدقيق الكيفية، أ قروض أم مجرد مساعدات؟ وبرزت المسالة في مخطط 1988 – 1992 بحدة بالتركيز على « ترشيد نظام التعليم في شروط تستطيع المالية العمومية تحملها». وشهدت سنوات هذا المخطط أعنف هجوم على التعليم بسبب تضافر عوامل عدة أهمها: تزايد ضغط المؤسسات المالية الإمبريالية على البلدان المستدينة من أجل تقويض البرامج الاجتماعية، بتزامن مع ضعف الحركة الجماهيرية وعجزها عن صد الهجوم. فكان سعى التقويم المدرسي إلى تقليص نفقات الاستثمار وتجميد نفقات التسيير. ومست هذه الإجراءات عنصرين: أجور المدرسين ومنح الطلبة. فشهد مستوى التعليم تدهورا مريعا لدرجة تعذر تقليص إضافي للنفقات العمومية. وتواصل الهجوم بشكل أعنف بتوالي «الإصلاحات». ففي 1993 صدرت المذكرة 86 التي قننت حرمان الطلاب من المنح الدراسية بمبررات «الاستحقاق» الواهية التي تحولت عمليا إلى تصميم على نزعها من كافة الطلاب. تم جاء تقرير البنك العالمي عن أوضاع التعليم بالمغرب عام 1995 ونص على « وجوب تشجيع إسهام الطلاب في تكاليف التعليم العمومي، واقتصار المنح على مساعدة الطلبة المحتاجين ومكافئة الطلبة المتفوقين» وعلى وجوب

البحث عن ممولين آخرين جدد غير الدولة. ويعتبر تقرير 1995 للبنك العالمي الموجه الأساسي لكل» الإصلاحات الجامعية» بدءا بمشروع إصلاح التعليم سنة 1996 وانتهاء ب» الميثاق الوطني للتربية والتكوين». فما هي مبررات الدولة للتخلي عن تمويل التعليم؟

يستند سعي الدولة إلى إقناع الشعب بصواب التراجع عن تمويل التعليم على مبررات واهية ودعاية غوغائية سخرت لها كل وسائل الإعلام وعلى تواطؤ مكشوف من أحزاب المعارضة البرجوازية والبيروقراطيات النقابية. وذلك باستبعاد كلي لمشكل تمويل سداد الديون الخارجية الذي يشد خناق التعليم وغيره من الخدمات العامة. وتتمثل هذه الذرائع أساسا في: مواصلة تمويل الدولة للتعليم بنفس الوثيرة عبء لا طاقة للمالية العمومية به في مطلع 2010، وتحقيق التوازنات المالية رهن بخفض ميزانية القطاعات الاجتماعية، وعشوائية التمويل العمومي تكريس للتفاوت بين المناطق وبين الفئات الاجتماعية. تم سوء التسيير الناتج عن فرط مركزية القرارات وبطء طرق صرف الميزانية، و رفع جودة التعليم ونجاعته وتأهيله للمنافسة مشروط بمساهمة القطاع الخاص وتنافس المؤسسات. كما تأهيل الجامعة لإرضاء حاجات الرأسمال المتجددة و إسهامه في ميزانية الجامعة مقابل تدخله في القرار بتمثيله في مجلس الجامعة. فما بديل التمويل العمومي للتعليم حسب منطق الميثاق؟ إنها بما يخص التعليم العالي حسب ظهير 199 . 00 .1 الخاص بتنفيذ القانون رقم 00 .01 : إحداث شركات لإنتاج السلع والخدمات وتسويقها سواء بشركات تابعة للجامعة أو شركات مساهمة مع مقاولات عمومية أو خاصة. وهذا ما شُرع فيه ببعض المؤسسات كالمدرسة المحمدية للمهندسين (إنشاء شركة لإنتاج برامج الكومبيوتر). و إعانات مالية وهبات ووصايا من أشخاص معنويين أو ذاتيين. وإسهام الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات التعليمية والمستفيدين (الطلبة) والمقاولات في تمويل التعليم. وفرض ضريبة وطنية للتعليم. وتفعيل «التضامن الاجتماعي» بإقرار رسوم التسجيل . تم خلق نظام القروض المدرسية. ما من حاجة إلى جهد ذهني خارق لإدراك تهافت وزيف هذه البدائل. إن الأمر الأساسي هو كشف الخلفيات الحقيقية لمنطلق الدولة البرجوازية في سعيها إلى نفض يدها من تمويل التعليم، فالميثاق يندرج ضمن الهجمات التي استهدفت كل البرامج الاجتماعية (سكن ،صحة ، تعليم...) والتي اشتدت بالشروع في تطبيق إملاء المؤسسات المالية الإمبريالية القاضية بحفظ التوازنات المالية بترشيد القطاع العام أي التخلي عن الخدمات لضمان سداد الديون الخارجية.

تبرز هذه الإحاطة الهدف الحقيقي للميثاق المناقض لمزاعم مقدمته حول التحديث ورفع الجودة. تتمثل الغاية الأساسية في انسحاب الدولة إلى أقصى حد من تمويل التعليم والبحث عن وسائل أخرى، سواء بالشراكة مع القطاع الخاص، أو الاعتماد على البنوك الخاصة، أو تحميل أسر الطلبة مصاريف الدراسة، أو إثقال الجماعات المحلية والجهات بمسؤولية بناء مؤسسات التعليم وتمويلها. وتلك حلول ستؤدي إلى استفحال الإقصاء الاجتماعي وحرمان أوسع الفئات الشعبية من حقها في التعليم. كما أن رجال الأعمال لن يجازفوا بالرساميل في قطاع غير منتج . وحتى ان تدخلوا في تمويل التعليم فعلى نحو انتقائي ومحدود سيؤدي إلى جزر نموذجية قليلة مقابل تدمير كلي للقطاع. و باستحضار مخاطر المنافسة العالمية المحدقة بالرأسمال المحلي، لا سيما في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي، وهشاشة نسيج المقاولات(95% منها صغيرة)، يتضح زيف المراهنة على إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم. أما كيف ترى الدولة إمكان اضطلاع الأسر بقسط من تمويل التعليم، فذلك ما يبينه واضعو الميثاق كما يلي: حرمان أبناء الكادحين من المنح؛ فتلك الجملة المبهمة «إعطاء منح الاستحقاق للمتفوقين المحتاجين» (مادة 175 من الميثاق) لا تعدو أن تكون بداية الهجوم حتى يتم استساغة نزعها الكلي. وفرض رسوم التسجيل على تلاميذ التعليم الثانوي وطلبة الجامعة بمعيار الضريبة على الدخل و إعفاء ذوي الدخل المحدود. لكن إذا أعفي هؤلاء فمن سيدفع الرسوم ما دام ذوو الدخل غير المحدود لا يؤمون التعليم العمومي؟ وفرض ضريبة « مساهمة وطنية» لتمويل التعليم تدفعها الأسر (مادة 170) أي تحميل أعباء إضافية للمنهكين أصلا بالضرائب وبانهيار قدرة شرائية سيأتي على بقيتها تحرير الأسعار و تصفية صندوق الموازنة وخفض قيمة العملة. هذا بينما تُغدق الإعفاءات والامتيازات على الرساميل ،منها المستثمرة في التعليم (إعفاء مدة 20 سنة قابلة للتمديد - مادة 165). حث الأسر على توجيه الأبناء إلى التعليم الخاص. وقد بلغ عدد مؤسساته 92 وحدة تضم ما مجموعه 10146 طالبا مقابل 91 مؤسسة جامعية عمومية يتكدس بها 273205 طالبا .

القروض. أكذوبة أخرى: ما زال القرض الفلاحي يمتص دماء الفلاحين المفقرين و يصادر الأراضي و الأملاك و يشرد الأسر، وما زال مئات الشباب ممن خاضوا مغامرة «المقاولين الشباب» حبيسي السجون و دهاليز المحاكم. و ستعيد أغلب النساء الكادحات نفس التجربة مع ما يسمى «بالسلفات الصغيرة» . إنها الوصفة السحرية الجاهزة دائما لدى البنك العالمي لتدبير الأزمات وامتصاص غضب المفقرين. لقد حان دور الطلاب ليقترضوا بديلا عن المنحة الدراسية. تهافت البديل واضحة غنية عن تبيان، فلا قدرة سداد لدى الأسر ولا جرأة مجازفة عند البنوك. فماذا يا ترى ستكون

ضمانة التسليف؟. الجماعات المحلية: تعتزم الدولة إلقاء مسؤولية بناء مؤسسات التعليم وتجهيزها وصيانتها على الجماعات المحلية. والحال ان تفاوت موارد الجماعات يحكم على اغلبها باستحالة تحمل تلك المسؤولية ، علاوة على واقع الجماعات المتسم بسوء التسيير والنهب الناتج عن عقود من الفساد المستشري برعاية وزارة الداخلية. الهبات و الوصايا: على غرار الزوايا و الكتاتيب العتيقة تراهن الدولة اليوم على تمويل المدارس و الجامعات من صدقات المحسنين، إنها ترهن تعليم الأجيال بسخاء مفترض. فلينتظر إذن الطلبة و التلاميذ صدقات من لا هم لهم غير تكديس الأرباح باستغلال العمال في شروط العبودية.

جلي ان البدائل المنتظرة في تمويل التعليم لن تحل المشكل. ويكفينا تفحص فرضية أداء 50% من الطلبة 2500 درهم سنويا كرسوم (ويا لها من فرضية خيالية!). لن يتجاوز المجموع 15% من ميزانية التعليم العالي. فهل ستسد باقي السبل النقص؟ لا جرأة لدى الدولة على منع الطبقات الشعبية من التعليم العالي ، لذلك تراها تخلق كافة شروط النفور منه. وقد نجحت إلى حد بعيد: 20% من الطلاب فقط ينهون السلك الأول في سنتين و 70% يغادرون الجامعة دون دبلوم. ولا تتمكن الأسر المغربية من الوفاء بمستلزمات التعليم في وضعه الراهن سوى بشد الحزام حتى أقصاه. و غالبا ما تنفذ طاقتها على التضحية مع انتهاء التعليم الابتدائي أو الإعدادي، و لا يصل إلى الثانوي و الجامعي إلا أبناء الأسر التي اعتبرها الميثاق» ذات دخل محدود و متوسط». وستنشأ عن سياسة «ميثاق التعليم» مصاعب تقصي أقساما إضافية من حق التعليم.

ليست الجامعة مجانية حتى دون رسوم، فكل عائلة لها ابن واحد في التعليم العالي تنفق ما لا يقل عن 5058 درهم كلفة سنوية، و في التعليم الخاص تؤدي أكثر من 14000 درهم. --7 و بالمقابل فإن دخل العائلات بالمغرب، حسب دراسة لمجلس الشباب والمستقبل كالتالي: يقل دخل 64.3% من الأسر عن 2500 درهم، ويتراوح دخل 21.6% من الأسر بين 2500 و 4000 درهم، ودخل 10% من الأسر بين 4000 و 8000 درهم، و 04% فقط من الأسر يفوق دخلها 8000 درهم. كل السياسة الجاري تطبيقها ستزيد الإفقار باعتراف المؤسسات المالية الدولية التي تضع تلك السياسة فكيف يمكن اعتماد دخل الأسر موردا لتمويل التعليم؟ تمارس الدولة تضليلا واسع النطاق مبرزة حجم ميزانية التعليم، متغاضية عن العديد من الميزانيات التي لا نفع فيها للشعب، بمقدمتها ميزانية القمع، وأشكال التبذير وفضائح نهب المال العام والامتيازات الجبائية للطبقات المالكة، وضخامة الأرباح المتأتية من فرط استغلال الشغيلة، كل ذلك بغاية دنيئة: الإجهاز على ما تبقى من مكاسب شعبية في التعليم وغيره من الخدمات العامة.

مرامي السياسة البرجوازية في التعليم: ترمي المؤسسات المالية الدولية، البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، و منظمة التجارة العالمية» بإعادة هيكلة الاقتصاد و القطاعات الاجتماعية – ضمنها التعليم- إلى «إعداد المغرب، كغيره من بلدان العالم الثالث، لرهان التنافسية». ويتوارى خلف هذا الشعار عزم على الإخضاع الكلي للبلدان التابعة و إلغاء أي إمكانية بناء اقتصاد قائم بذاته متحكم بعلاقاته مع الخارج. إننا بصدد إعادة استعمار البلدان الرأسمالية المتقدمة للبلدان الرأسمالية التابعة، و حفز تنافس هذه الأخيرة فيما بينها بقصد بلوغ: أكبر خفض ممكن لعجز الموازنة بأكبر خفض ممكن للخدمات العمومية و أسرع وتيرة للخوصصة من أجل سداد خدمة الدين. و أكبر تخصص ممكن في المواد الأولية المعدة للتصدير و أكبر خفض لأسعارها، وأرخص يد عاملة مع حد أدنى من التأهيل. يبرز هذا بجلاء الغايات الحقيقية لسياسة التعليم المسطرة في الميثاق: التخلي عن التزام الدولة بتمويل التعليم، (يمثل التعليم 23% من الميزانية العامة عام 2001 و 7% من الناتج الداخلي الخام) شأن باقي الخدمات الاجتماعية، لتوفير هامش مادي أكبر لأداء خدمة الديون التي لم يستفد منها الكادحون أصلا، و بالمقابل وضع التعليم في يد أرباب العمل و إعطاء الريادة للتعليم الخاص8-. خلق الشروط المثلى للرأسمال الأجنبي: ان كان قصد « ربط المدرسة بمحيطها الاقتصادي» ربطها بالمقاولة المغربية، فإن حالة نسيج مقاولات المغرب تجعل هذا القول أجوف، حيث أن 95% مقاولات عائلية متخلفة على جميع المستويات (47% من المشرفين على المقاولات الصغرى و المتوسطة ليس لهم تكوين أولي أو مستمر و 92% منهم يجهلون تقنيات التسيير و التكنولوجيا،...) 9-- . هذا ناهيك عن ما يتهدد هذا النسيج بفعل سياسة التبادل الحر، حيث تدل التقديرات أن 50% من المقاولات تعوزها شروط الاستمرار و 25% بحاجة إلى إعادة هيكلة. ستعد المدرسة إذن لخدمة مقاولات أخرى هي الشركات متعددة الجنسية، دون ان يعني ذلك حلا لمشكل تشغيل الخريجين .فنقل الصناعات نحو بلدان الجنوب ذو طابع جزئي و انتقائي و ظرفي.

يتفاوت استقطاب الاستثمارات عالميا، إذ يجري نمو الاستثمارات الخارجية المباشرة ما بين أقطاب الثالوث الرأسمالي – أمريكا- اليابان-الاتحاد الأوربي، مع تهميش البلدان التابعة. ففي سنة 1999 تركزت 78% من الاستثمارات و المبادلات و الإنتاج في البلدان الصناعية و 16% في البلدان الشبه مصنعة كوريا- التايلاند- لتبقى 6% للبلدان الأكثر تخلفا --10. ويظهر بوضوح اثر الاستثمار الأجنبي في المكسيك نفسه الذي يقدمه تقرير البنك الدولي سنة 1995 مثلا عن حسن تدبير «الموارد البشرية»، وهو من أكبر مستقبلي الاستثمارات الأجنبية لتوفره على عناصر «الجذب» الكافية: خوصصة فائقة و بورصة محررة، نسبة فائدة مرتفعة، يد عاملة رخيصة، مواد أولية و طاقية وفيرة (البترول). مع هذا كله لم يستفد اقتصاد المكسيك من توظيفات منتجة حقيقية و لا من خفض لنسبة البطالة، بل هزته أزمة خطيرة عام 1994 لكون الرساميل «الطيارة» تستثمر بالدرجة الأولى في المضاربات و تنسحب فور ظهور بوادر الأزمة. قد عصفت تلك الأزمة بما

تبقى من مكتسبات اجتماعية، فلم يعجز المكسيك عن تطوير خدمات التعليم فحسب بل خلق نظام أبارتهايد اجتماعي ألقى بأغلبية الكادحين في مؤسسات دائرة التهميش بشكل نهائي. بل أن نفس السيناريو شهدته بلدان اعتبرت تجاربها نماذج مثالية طالما تغنت بها البورجوازية العالمية و ضرب بها المثال بدورها في تقرير البنك عن المغرب 1995 مثل كوريا و ماليزيا. لكن أزمة 1997-1998 دحضت هذه الأوهام، و حسب تقرير للمكتب الدولي للعمل في مارس 1999 تم تدمير 23 مليون منصب شغل في جنوب شرق أسيا منذ انفجار الازمة. فما بالك بالمغرب الذي يريد أن يجلب الرساميل العالمية عبر تدمير مكتسبات قوة العمل و عبر تجنيد نظامه التعليمي لتفريخ جيش احتياطي متوسط التأهيل أمام واقع ضعف شديد لسوق داخلي بسبب ما يفوق 20 سنة من التقشف و غياب بنية تحتية من شأنها خفض التكلفة. إنها حقائق تعري شعار «ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي» وتؤكد الحاجة إلى نموذج للتنمية قائم على التحكم بالعلاقات مع الاقتصاد العالمي لخدمة أهداف تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية بكيفية ديمقراطية.

ما العمل؟: يعاني ضحايا السياسة التعليمية النيوليبرالية المجسدة في «الميثاق الوطني للتربية والتكوين» من افتقاد أدوات نضال فعالة على نحو غير مسبوق. إذ أدت عقود من القمع الشرس إلى القضاء على الحركة التلاميذية وعلى نسيج الجمعيات الثقافية التقدمية بالأحياء الشعبية، والى استئصال الاتحاد الوطني للطلبة. ومع تجدد أفواج الطلاب انقطع خيط الاستمرارية النضالية مفضيا إلى فراغ ساحة النضال الجامعي ما عدا بعض المواقع وبصورة نسبية. هذا علاوة على مكامن الضعف النوعي الموروث عن سلبيات الماضي والتي أضحت بدورها عوائق بوجه أي انبعاث لتقاليد نضال الشبيبة. ولم تتمكن جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان ولا الجمعيات النسائية من تعويض ما ضاع، لا بل يمثل عدم انغراسها في الشبيبة إحدى اكبر نقاط ضعفها. أما جمعيات آباء التلاميذ فلم تحظ أبدا باهتمام المناضلين على نحو يجعلها تساهم في الدفاع عن شروط لائقة لممارسة الحق في التعليم. وان كانت حركة المعطلين، من جمعية وطنية ومختلف المجموعات المناضلة، قد مثلت مكونا جديدا لحركة الشبيبة، فإن عزلتها واستنكاف النقابات العمالية عن التعاون والتضامن معها بوجه التنكيل المسلط عليها يحدان على نحو كبير من قدرتها على التصدي. أما المعطى المستجد، قياسا بسنوات نضال اليسار بالجامعة والثانويات والجمعيات الثقافية، عنينا صعود التيارات السلفية، فلم ينفع جماهير الشباب في الحفاظ على المكاسب بقدر ما نفع الدولة في اجتثاث اليسار من الجامعة بحملات الإرهاب وكم الأفواه. هذا ما جعل ردود فعل التلاميذ و الطلاب تتسم بالطابع الجزئي والمحلي مما يفقدها قدرة ردع تعديات الدولة البرجوازية على حقوقهم.

يرتدي الهجوم الذي تقوده الطبقة السائدة بتعاون مع الإمبريالية طابعا شاملا يستهدف المكاسب الطفيفة في مجال الخدمات العمومية والتشغيل والأجور والحماية الاجتماعية. يترتب عن تلك الشمولية لزوم تضافر جهود شتى أنواع المنظمات الشعبية من نقابات عمالية وحركات معطلين وهيئات الدفاع عن الحقوق الإنسانية وشتى أنواع الجمعيات بالمدن والقرى. لكن هذه الحاجة الموضوعية ترتطم بواقع تلك المنظمات التي لم تنهض بعد من آثار هيمنة قوى انتقلت إلى الإسهام في تنفيذ الهجوم على المكاسب الشعبية. بما أن «الميثاق» جرى تمريره دون نقاش حقيقي حتى في النقابات التي تم توريطها في اللجنة الملكية، ولا في الجامعات والمدارس، فان ظهور نتائجه الكارثية عند التطبيق يتعين ان يكون فرصة لنقاش جوهر السياسة النيوليبرالية في التعليم، بكشف أهدافها الحقيقية الإجرامية: ضرب الحق في التعليم خدمة لمصلحة اغتناء زمرة من البرجوازيين المحليين وسداد الديون لقوى استعمارية تستنزف البلد.

ان حجم العملية التضليلية المواكبة لتمرير الميثاق و دور النقابات في اللجنة التي وضعته يجعل المناضلين المناهضين للهجوم النيوليبرالي على حق التعليم في وضع سباحة ضد التيار حاليا. لكن ظهور النتائج الكارثية للميثاق بكامل

حجمها قد يخلق تيارا عارما من الاستياء والاحتجاج بدأ يلوح في العديد من التحركات ضد الاكتظاظ في الأقسام بالمدراس ومشاكل نظام الامتحانات بالجامعة والاحتجاجات الإقليمية للطلاب. لكن هذا الزخم المرتقب لن يأخذ وجهته الصائبة إلا إذا اضطلع المناضلون منذ الآن بواجب التشهير بالميثاق وبسط البديل الديمقراطي في المسالة التعليمية بوصفه عنصرا من البديل المجتمعي الشامل. فليكن ميثاق التعليم، وتصريفه في السياسة الآنية للدولة، محورا من المحاور الأساسية لعمل المجموعات الطلابية اليسارية بكل ألوانها و الفروع النقابية وجمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الثقافية والجمعيات التنموية بالقرى ، من أجل إنتاج ترسانة حجج مضادة على كل صعيد وبلورة وعي شعبي مكتمل. ولتتشابك الصلات بين مختلف الهيئات المناضلة في المبادرة إلى النضال وفي التضا
من .

م . م. ث

إحالات:

1. كانت شرارة تفجيرها مذكرة وزارة التعليم حول توجيه التلاميذ المحددة لشروط الانتقال في الثانوي من السلك الأول إلى السلك الثاني بحيث تقصي منه كل من تجاوز عمره 17 سنة وقد سقط في الانتفاضة قرابة 1000 قتيل(رسميا 7 قتلى و 69 جريح) .

2. دمج مربح ماديا من خلال المؤسسات المزيفة-، رشوة مباشرة هي الدعم المالي من الدولة للأحزاب والنقابات-، إطلاق عنان هذه البيروقراطية في نهب أموال العمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي-والسمسرة في النضالات، التغاضي عن نهب أموال البلديات...

3. انظر مقال «هل سيتحول التعليم إلى بضاعة؟» نيكو هيرت، جريدة المنظمة عدد 815.

4. انظر كتاب محمد البردوزي:»تحديث التعليم في المغرب: نحو تفعيل حقيقي للميثاق الوطني للتربية والتكوين» منشورات التحديث –2000

5 المادة 37 من القانون المنظم للجامعة.

6. المواد 9 و28 و62 من القانون المنظم للتعليم الجامعي

7. استجواب المهدي لحلو وعز الدين أقصبي- جريدة النشرة عدد 181-31 ماي 1999.

8. يمنح الميثاق للتعليم الخاص صدارة نظام التعليم ، إذ ينيط به تغطية عجز التعليم العمومي، بل يشجع ما يسميه بفائض أطر التعليم العمومي على إنشاء مؤسسات خاصة)انظر قانون رقم 00-06 للنظام الأساسي للتعليم الخاص والباب الثاني من قانون 00-01 المتعلق بالتعليم العالي الخاص. الجريدة الرسمية العدد 4798.

9. انظر قراءة نقدية في الميثاق الوطني للتربية والتكوين الصادر عن لجنة الدراسات لفرع الجامعة الوطنية للتعليم. الاتحاد المغربي للشغل بالرباط-تمارة . دجنبر 1999.

10. انظر «البورصة أو الحياة» ايريك توسان صفحة 55 منشورات CADTM– 1998.

ضد تحويل التعليم إلى سلعة، من أجل نظام تعليمي عمومي مجاني و موحد

تخضع السياسة التعليمية بالمغرب منذ عقود لتوصيات المؤسسات المالية العالمية و المنظمات الدولية المعنية بالتجارة و الاقتصاد التي تعمل على تكييف المنظومة التربوية مع حاجيات السوق و متطلبات الاقتصاد الرأسمالي. واكبت التوجهات الليبرالية في قطاع التعليم، على المستوى العالمي، الهجوم الذي استهدف تدمير ركائز «دولة الرعاية» التي كانت نتيجة توافقات طبقية بين العمل و رأس المال أتاحت من جهة، مقابل القبول بميكانيزمات الاستغلال في المجتمع البورجوازي، تقديم خدمات تعليمية عمومية وعدت بتحسين مستوى معيشة الأسر عبر الحصول على دبلوم يمكن من ولوج سوق الشغل و الترقي الاجتماعي، و من جهة أخرى، تتيح تقوية تنافسية الرأسمال وفقا لمنظور البرجوازية آنذاك، التي كانت مقتنعة بوجود علاقة وطيدة بين ارتفاع المستوى المتوسط للتكوين المدرسي و ارتفاع إنتاجية العمل و بالتالي التنافسية الاقتصادية.

تعدد أوجه الهجوم الليبرالي على التعليم: يستمر الهجوم الليبرالي على قطاع التعليم ببلدان عدة من بينها المغرب، عبر تنفيذ برامج و مخططات للإجهاز على ما تبقى من الطابع العمومي لهذه الخدمة. يتخذ هذا الهجوم عدة أوجه يمكن إجمالها في:

الخوصصة: إلى جانب اتفاقيات التبادل الحر، تعد الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، إحدى الأدوات التي تلزم البلدان الموقعة عليها برفع الحواجز التي تعيق تجارة الخدمات، كما تلزمها بتحسين شروط تنقل الرساميل بهدف الاستثمار في قطاعات تقدم خدمات عمومية لجماهير واسعة وتعتبر سوقا واعدة إذا ما أصبحت حقولا لتثمير (استثمار+ربح) الرأسمال. يعد التعليم إحدى هذه القطاعات التي تغري المستثمرين بحجم الاعتمادات المالية العمومية التي كانت ولازالت الدول تخصصها له. إلا أنه حتى من وجهة نظر ليبرالية أرثدوكسية، توجد أنشطة لا يمكن للسوق أن تلبيها بشكل مطلق، على سبيل المثال لا يمكن خوصصة كل التعليم الابتدائي و الإعدادي، فالسوق أكثر فاعلية للاقتصاد السلعي لكن مع ضرورة إصلاح الدولة لاختلالاتها. لهذا تتجه كل السياسات الليبرالية إلى تبني تعليم ثانوي و جامعي سلعي مع الحفاظ على تعليم ابتدائي و إعدادي عمومي أو مدعوم من طرف الدولة في الحدود التي لا تضر بمصالح الخواص المستثمرون في هذا المستوى التعليمي. فمن منظور الاقتصاديين الليبراليين، الاستثمار في التعليم الابتدائي و الإعدادي، حيث تكتسب كفايات أساسية كالكتابة و القراءة و الحساب، يعود مردوده على كل الاقتصاد، في حين أن مردود الاستثمار في التعليم العالي يؤول إلى من يستفيد منه. هذا ما يفسر حفاظ الدولة البرجوازية على تعليم إلزامي «شبه عمومي» إلى حدود 15 سنة، ما دام ذلك يفيد الاقتصاد الرأسمالي في مجمله، و خصخصتها للخدمات التعليمية ذات المستويات العالية التي يصبح الولوج إليها استثمارا فرديا.

اللامركزية: الاتجاه نحو نمط التدبير الخاص للمؤسسات التعليمية يوازيه الابتعاد عن مراكز القرار التابعة للدولة، ليس بهدف تقريبها من العموم، بل بهدف جعلها في متناول متطلبات السوق. يتم السعي عبر سياسة اللامركزية، إلى تعويم مراكز القرار ليصبح من الصعب تحديد الزمان و المكان اللذان بلورت فيهما الخيارات. يتجلى مفعول هذه السياسة في إفراغ النقاش السياسي العمومي من محتواه و معناه، و جعل المؤسسة التعليمية موضوع تعاقد بين عدة «فاعلين» كالجماعات المحلية و المقاولات بذريعة منحها الاستقلالية البيداغوجية و التدبيرية. يغذي هذا الوضع التنافسية بين المؤسسات و يفضي في النهاية إلى تشكل «غيتوهات» مدرسية. من شأن غياب الضبط السياسي أن يجعل من الاستقلالية و التدبير المحلي مصدرا أساسيا و إضافيا للفوارق الاجتماعية. تصاحب هذه «الاستقلالية» بمضمونها الليبرالي مراقبة من الدولة صارمة لما يقدم للمتعلمين، حيث يترك المجال للمؤسسات للتصرف كما تشاء، لكن للحصول على أهداف و غايات مسطرة سلفا، لا تنسب بالضرورة للسلطة السياسية، بل لمراكز و مؤسسات تنفلت من الفضاء العمومي لتتستر وراء «الموضوعية» و «المقاييس العلمية».

الانتقاء والتفييئ: أحد أوجه الهجوم الليبرالي يتجلى في الرفع من حدة الانتقاء والتفييئ داخل منظومة التعليم العمومي. يدخل في هذا الإطار خلق مؤسسات «التميز» للقلة التي استطاعت أن تثبت جدارتها في التكيف مع البيداغوجيات المعتمدة، و التي وصلت إلى الدرجات الأولى في استيعاب مضامين المحتويات الدراسية التي تحدد

وفق ما يطلبه الرأسمال، و وفق مصالح الطبقة البورجوازية المتحكمة بمقاليد السلطة السياسية و الاقتصادية. يوظف الليبراليون كل الوسائل لإقناع الأسر بكون التنافس (بين المؤسسات و المدرسين و التلاميذ) هو السبيل الوحيد للرفع من جودة الخدمة. جعل التعليم حقلا للتنافس يؤدي إلى استئثار القلة الغنية بتكوين يمكن من دمجها في مواقع متقدمة من المجتمع الرأسمالي و إلى تجميع الغالبية «الفاشلة» من مدرسين و تلاميذ في مؤسسات بائسة سيشكل خريجيها جيشا احتياطيا لليد العاملة الضرورية لتشغيل آلة الاقتصاد الرأسمالي في ظروف عمل بالغة الهشاشة.

ربط التعليم بسوق الشغل: تُقدم البطالة من طرف الليبراليين كمبرر لجعل التعليم في خدمة اقتصاد السوق. فبالنسبة إليهم أهم إستراتيجية وقائية ضد البطالة هي حصول الشباب بعد فترة تكوينهم على المعارف والمهارات و المواقف التي تجعل من الفرد منتجا وقابلا للتكيف مع متطلبات عالم المقاولات المتقلب. البطالة إذن هي نتيجة لعدم توافق أنظمة التربية و التكوين مع متطلبات سوق الشغل. إلا أن هذا المبرر، المستساغ بسهولة عند شريحة واسعة من الشباب الحاصلين على دبلوم و الذين يعانون من جحيم البطالة، لا يمكن أن يكون مقبولا. إن افترضنا أن مئة متعلم حصلوا على دبلوم من «الصنف الأول»، أي من الدبلومات التي يقال عنها أنها مسايرة لمتطلبات المقاولات، في حين أن هذه الأخيرة لا تحتاج سوى إلى خمسون خريج، يعني أن النصف الأخر أصبح معطلا مهما كان تكوينه. في ظل اقتصاد تتحكم فيه السوق و غير مخطط له، يمكن أن يلاحظ في فترات معينة خصاص في نوع ما من دبلومات تطلبها السوق لكن لا تعدها منظومة التربية و التكوين (اللا توازن بين العرض و الطلب الناتج عن فوضى الاقتصاد الرأسمالي)، لكن نسبة هذا الخصاص الذي كان من الممكن تفاديه لو تم إعداد من يسده لا يمكن مطابقتها بنسب البطالة العالية التي تطال جل الدبلومات و الملازمة لنمط الإنتاج الرأسمالي. إذا ما استثنينا هذا النوع من الخصاص الظرفي، يفسر سعي الباطرونا و الدولة الراعية لمصالحها نحو تكييف التعليم مع حاجيات السوق برغبتها في توفير جيش احتياطي من اليد العاملة المرنة، الطيعة، القابلة للخضوع إلى شروط عمل قاسية. كل الضجيج حول الخصاص في اليد العاملة المؤهلة يعكس الخوف من إمكانية حصول هذا الخصاص الذي سيرفع من كلفة الأجور. تسرع المنافسة و الحرب الاقتصادية الدائرة حول حصة كل رأسمالي من السوق من وتيرة التحولات الصناعية و من وتيرة الاندماجات و إعادة هيكلة الشركات مما يلفظ بالعديد من الأجراء خارج دائرة الإنتاج و يفرض عليهم تحمل تكاليف تكوين مستمر- مدى الحياة- حتى يتمكنوا من الرفع من تنافسيتهم لولوج سوق الشغل أي الرفع من قابليتهم للحصول على فرصة عمل.

التعليم بالكفايات: تعطي الباطرونا المتحكمة بمقاليد النظام التربوي، أهمية أقل للمعارف التي من المفروض أن تنقلها المدرسة، لتتوارى بذلك الأهداف المعرفية للتعليم و ليطلب من المدرسة العمل على تمكين المتعلمين من كفايات تحددها الضرورات الصناعية و التجارية و تجعل من عامل الغد شغيلا مرنا له قابلية للتكيف بسرعة مع تغيرات عالم المقاولة. يستوجب كل هذا معارف و ثقافة أقل مقابل تحفيز للمعارف الأداتية والكفايات المهنية. يعد هذا السياق الدافع وراء «تخفيف المقررات الدراسية» بذريعة أن المحتويات التي تحملها لا تساير الإمكانيات الذهنية للمتعلم كما يفسر تقليص عدد سنوات المسالك التعليمية و عدد ساعات تدريس عدة مواد. إخضاع المدرسة لتوجهات الباطرونا يشكل ضربا للحق في التثقيف والحق في ولوج الجميع للمعرفة. ومن جانب آخر، يجب على المُدرس أن يكون بدوره مرنا حيث يكون بمستطاعه تدريس عدة مواد، ليس بسبب إكراه النفقات فقط، بل لأن محتويات المواد تعتبر ثانوية من زاوية نظر المقاولة والأساسي هو كفايات عامة و مستعرضة ترسخها المدرسة لدى المتعلمين. إلى جانب «الكفايات المهنية»، توظف المدرسة لتمكين المتمدرسين من «كفايات اجتماعية» تجعل الفرد طيعا لمنظومة قيم المجتمع الرأسمالي (المواطنة المرتكزة على الديمقراطية البرجوازية، حقوق الإنسان التي تقتصر على حرية التملك والاستثمار والاغتناء..). لا تقود الكفايات دون تأطير نظري والمرونة دون تبصر إلا إلى تكوين فرد يتنازل عن الفهم و يقبل بكل ما يملى عليه. هذا ما يقصد به «المواطن المسؤول»، «المندمج في المجتمع»، الذي تهدف المدرسة إلى إعداده للمجتمع السلعي.

تقليص النفقات العمومية: يملي صندوق النقد الدولي و إلى جانبه البنك العالمي على بلدان الجنوب، و من ضمنها المغرب، سياسات من شأنها أن توازن ميزان أداءات هذه البلدان. فالبلد الذي يستورد أكثر مما يصدر يحتاج إلى الدعم المالي كي لا يقصى من شبكة التجارة العالمية. هذا الدعم الذي يأخذ شكل ديون، يصاحبه فرض اتخاذ إجراءات تضمن الالتزام بسدادها. يتجلى أحد أوجه هذه الإجراءات في سياسة تقليص عجز ميزانية الدولة عبر

تقشف يطال كل النفقات العمومية. فبالإضافة إلى تخفيض نسبة تشغيل الموظفين العموميين و كذا تخفيض الإنفاق على تشييد البنى التحتية التعليمية، يتم الإجهاز على جزء كبير من مكتسبات شغيلة التعليم و المتمدرسين: ضرب المجانية، تخفيض الساعات المخصصة لتدريس عدة مواد، الزيادة في عدد ساعات عمل المدرسين و باقي الموظفين بقطاع التعليم، الزيادة في المهام الموكول إليهم إنجازها....

التدبير المفوض: يمكن للدولة أن تفوض تدبير المؤسسات التعليمية لشركات خاصة بشكل كلي أو أن تفوض للمقاولات عدة خدمات تصنف خارج جوهر الخدمة التعليمية كالمطاعم المدرسية، الداخليات، النظافة...

دعم الدولة للقطاع الخاص: على غرار دعم المؤسسات التعليمية العمومية: يجب على الدولة دعم المؤسسات الخاصة وإلا يعد ذلك من وجهة نظر الليبرالية إخلالا بمبدأ التنافس الحر. هذا ما يُبرر به استفادة الخواص من إعفاءات ضريبية وحتى من دعم مالي مباشر. يكثف «الميثاق الوطني للتربية و التكوين» بالمغرب كل أوجه الهجوم الليبرالي التي تم التطرق إليها. تذهب كل توصيات المجلس الأعلى للتعليم و خطابات الساسة البورجوازيين والاقتصاديين الليبراليين وكذا توجيهات الباطرونا في نفس الاتجاه، محدثة تخريبا ممنهجا للمدرسة العمومية و متخذة من وضع الكارثة ، ذريعة للاستمرار في تعميق تطبيق نفس جوهر السياسات الليبرالية. تسخر كل الأبواق لإقناع العموم بأن تردي الأوضاع التعليمية يعزى، من جهة، إلى التأخر في وتيرة تطبيق الوصفات الليبرالية التي سطرها «الخبراء» و «الفاعلون الاجتماعيون و الاقتصاديون»، ومن جهة أخرى، يعزى إلى التأخر في إصدار مزيد من القوانين التي من شأنها أن تعاقب كل من «يعرقل» مسيرة «الإصلاح».

منطلقات بديل استعجالي يوقف الزحف الليبرالي: بهدف الحفاظ على التعليم كخدمة عمومية متاحة للجميع مدى الحياة بالمجان، لا بد من إعادة صياغة مشروع للتربية والتكوين يجد أسسه في برنامج اقتصادي ثوري يقطع مع الرأسمالية واقتصاد السوق. لكن صياغة هكذا مشروع لن يتأتى إلا من خلال تسطير مطالب آنية يلف النضال من اجل تحقيقها جماهير واسعة من المتضررين من السياسات الليبرالية الحالية وكذلك بلورة بديل استعجالي يمكن جرد إحدى منطلقاته كالأتي:

1. **فك الارتباط بين التعليم و حاجيات المقاولة الرأسمالية:** رغم الضغط الذي تمارسه الهشاشة والبطالة على خريجي المدارس والجامعات، يجب رفض كل برنامج يجعل من التربية والتكوين خدمة تقدم للاقتصاد. من البديهي أن التعليم المدرسي يساهم في إعداد تقنيين وأفراد سيعملون وفق تكوينهم المهني في تقديم خدمات للمجتمع. لكن لا يعني ذلك جعل المعيار الاقتصادي المتحكم الوحيد في السياسات التربوية، حيث يجب إقصاؤه من جهة عند البث في محتويات وتنظيم التعليم الموحد(من الابتدائي إلى الثانوي)، ومن جهة أخرى عند تنظيم التكوين المهني بجعل هذا الأخير ينفلت من شروط الباطرونا(المرونة، التشغيلية..). باختصار، كل مشروع تحرري يبتدئ من النضال ضد الهيمنة المباشرة والغير المباشرة للباطرونا على السياسات التربوية.
2. **ضد الخوصصة**: يجب التصدي لخوصصة التعليم وتبضيعه ورفض إخضاع الحقل التربوي لمنطق السوق والمنافسة، وضرورة القطع مع تخويل الخواص إمكانية منح الدبلومات والاعتراف بها.
3. **تعليم موحد:** الإقرار بمبدأ التعليم الموحد، من مرحلة التعليم الأولي إلى الثانوي، ضد كل سياسات التفييئ واللامركزية التي تغذي الفوارق بين المؤسسات التعليمية وترمي بمسؤولية تخطي العوائق والمشاكل التي تتخبط فيها هذه الأخيرة على عاتق الساكنة المحلية (استقلالية تدبير الأزمة). يجب أن يكون تحقيق مدرسة وحيدة للجميع متوازيا مع خلق «ثقافة موحدة» تعكسها محتويات تعليمية، تكون موضوع نقاش سياسي عمومي يُجيب على سؤال: أية معارف ضرورية لمجتمع يُعد بدوره تعددي؟. من جهة يجب الابتعاد عن توجيه كل المحتويات نحو معارف تقنية جد متخصصة. يجب إعطاء مساحة أكبر لدراسة العلوم الاجتماعية والسياسية والبيئية، بعيدا عن تلقين المسلمات، ودون إفراغ هذه العلوم من المعارف الضرورية لتحليل العلاقات الاجتماعية وتحليل علاقة الفرد ببيئته. من جهة أخرى من المفروض أن يُمكن كل تكوين مهني المتعلم من جل المعارف التي تجعله متحكما في اختياراته المهنية وملما بكل تعقيدات مهامه ومسيطرا على كل مكونات وتفاصيل عمله.
4. **دعم ضحايا السياسات الحالية:** عانت، وتعاني أفواج من المتمدرسين من صعوبات تعليمية، تراكمها جعلهم يفتقرون إلى المعارف الأساسية كالكتابة والقراءة والحساب، ويفتقرون إلى الحد الأدنى من ثقافة مجتمعية تخول لهم الاندماج في ثقافة موحدة. لذلك يجب اعتماد سياسة دعم ذو خصوصية شديدة لتمكين ذوي الصعوبات من

الآليات والوسائل اللازمة لتحصيلهم لمعارف الثقافة الموحدة (بيداغوجيات ومناهج خاصة، مصاحبة لعدة فرق تربوية..).

5. **تلبية مطالب شغيلة التعليم:** تهدف كل السياسات الليبرالية إلى تفكيك نظام الوظيفة العمومية ونزع الطابع المركزي عن كل المهن التعليمية والتربوية. تُعرض هذه السياسات المدرسين و التربويين للهشاشة و المرونة، خصوصا عبر ما يسمى ب»تدبير الموارد البشرية» و»إعادة الانتشار»، الذي يعد نمط تدبير مقاولاتي لا صلة له بأي هدف تربوي. للحفاظ على التعليم كخدمة عمومية، لا بد من سياسة تدبير عمومي للمنظومة التربوية مع تخفيض ساعات العمل، فتح الإمكانية لموظفي التعليم لاستكمال التكوين و متابعة الدراسة، ضمان الاستقرار المهني والحماية الاجتماعية والتحرر من الضغط البيروقراطي عند تأدية مهام الخدمة العمومية.
6. **تمويل عمومي:** تستلزم كل الإجراءات السابقة تمويلا عموميا يتناقض مع تخفيض الميزانيات الاجتماعية. توفير مصادر هذا التمويل يستوجب إعادة تنظيم الاقتصاد والمجتمع على أسس تقطع مع السياسات التي تخدم مصالح الرأسمال والباطرونا. النضال لأجل الحفاظ على التعليم كخدمة عمومية يعني النضال من أجل تقسيم الثروة لتلبية الحاجات الاجتماعية الأساسية . كمدخل لإعادة توزيع ما ينتجه الغالبية الساحقة من كادحي وأجراء البلد يجب: وقف تسديد الديون العمومية إلى أن يتم افتحاصها وتحديد النسبة التي سيلغى الالتزام بتسديدها، تأميم شركات حيوية تمت خوصصتها ليتم ضخ جزء من القيمة المضافة التي تخلقها في ميزانيات القطاعات الاجتماعية عوض أن تستقر كأرباح بالعملة الصعبة خارج البلد، مصادرة كل رساميل وممتلكات المتهمين بتهريب الأرصدة إلى الخارج ورفع نسبة تضريب الأرباح مع تأميم البنوك والشركات التي ترفض الاستثمار دون تحفيزات جبائية.

لا يمكن لأي بديل يلبي الحاجات الاجتماعية للأغلبية الساحقة من المغاربة أن يتجسد على أرض الواقع دون ميزان قوة سياسي واجتماعي، معادي للرأسمالية، يبنى في خضم النضال اليومي للمستغلين و ضحايا السياسات المتبعة منذ عقود بالمغرب و التي لا تخدم سوى مصلحة المستثمرين دون سواهم. لا بد أن يبتدئ التصدي للمخططات الليبرالية التي تستهدف التعليم بإعادة بناء النقابات التعليمية على أسس ديمقراطية وكفاحية ومركزة نضالات الشغيلة التعليمية والطلاب والتلاميذ وطنيا.

ع.م، 27 شتنبر 2013

التضحية بالمدرسة العمومية...على مذبح القطاع الخاص

عملت الدولة منذ عقود على تنفير أبناء الكادحين من قطاع التعليم العمومي بمبرر لا جدواه وفقدانه للجودة وكونه لا يخرج إلا معطلين حاملين لشواهد لا تضمن ولوجا لسوق الشغل. وفي الاتجاه المعاكس عملت نفس الدولة على تشجيع قطاع التعليم الخصوصي مانحة إياه تحفيزات مالية وتكييف القوانين مع مصالح أرباب مؤسساته وجعله طرفا أساسيا في كل الإصلاحات التي سنتها الدولة منذ «الميثاق الوطني للتربية والتكوين». تعتبر الدولة، في سياق تخليها عن تمويل التعليم، هذا القطاع شريكا وطرفا رئيسي إلى جانبها للنهوض بنظام التربية والتكوين وتوسيع نطاق انتشاره والرفع المستمر من جودته. هذا ما جعل المشرفين على صياغة الميثاق ينصون على ضرورة استقطاب مؤسسات التعليم العالي الخاص ل20% من الطلبة في أفق 2010 ..

مهماز المؤسسات المالية الدولية: إضافة إلى كون ذلك يستجيب لرغبات الرأسماليين المغاربة الذين يبحثون بشكل دائم عن قطاعات استثمار تضمن الربح السريع المستند على إعانات الدولة، فإن تشجيع القطاع الخصوصي في التعليم يأتي بالدرجة الأولى تنفيذا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية. يعد المغرب من أول البلدان التي سجلت عضويتها في منظمة التجارة العالمية (01 يناير 1995، سنة تأسيس OMC) والموقعة على اتفاقيتها ومن أول الدول التي قدمت عروضا بلبرلة خدماتها (اتصالات...)، وتفرض هذه المنظمة في إطار "الاتفاق العام لتجارة الخدمات AGSC» جعل قطاع التعليم مجالا للاستثمار الخاص بعد أن كان خدمة عمومية تلتزم الدولة بتقديمها. وقد حددت هذه المنظمة العراقيل التي تقف أمام القطاع الخاص والتي يجب على الدول تدليلها وتتلخص في؛ صعبة الحصول على الاعتراف بشواهد ودرجات مؤسسات التعليم الجامعي الأجنبية، واعتبار تمويل التعليم العمومي دعما يخل بمبدأ المنافسة. وحددت «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OCDE» دور الدولة في التعليم في تقري لها سنة 1996 كالآتي: ««لم يبق للسلطات العمومية سوى تأمين التعليم لمن لا يكونون سوقا مربحة حيث ستتعرض نسبة كبيرة منهم للإقصاء من المجتمع بشكل عام...» [44]. إنها المهمة التي ستتكلف بها الدولة: تعليم أبناء الفقراء - تعليم رديء في كل الأحوال - اللذين تحكم OCDE مسبقا على مصيرهم بالتهميش والإقصاء.

القطاع الخاص يطالب: كانت هذه التوصيات خلفيات مطالبات مؤسسات القطاع الخاص الدولة بتقديم تشجيعات وتحفيزات وإعفاءات لجعل الدولة تتحمل تكاليف إشراك القطاع الخاص في النهوض بقطاع التعليم. فأرباب المؤسسات الخاصة يعتبرون التعليم مشكلا حقيقيا للدولة، و يعتبرون أنفسهم قادرين على استقطاب 20% أو 25% من التلاميذ ويخففون بذلك العبء على الجامعة لكن شرط أن يتم البحث عن حلول لا يكون فيها أي طرف خاسرا ولذلك لن يترددوا على طلب المستحيل. في هذا السياق سبق لمؤسسات التعليم الخاص اقتراح إعفاء آباء وأولياء التلاميذ من الضريبة على الدخل، كما طالبت بإعفاءات ضريبية وتشجيعات ومعاملة القطاع الخاص كما يعامل القطاع العمومي إن لم يكن أكثر. ... **والدولة تستجيب:** كل مخططات إصلاح التعليم كانت وفية لروح توصيات المؤسسات المالية الدولية ومستجيبة لمطالب القطاع الخاص مؤكدة على ضرورة ترشيد النفقات التي سيساهم التعليم الخصوصي في تحقيقها إلى جانب تخفيف الضغط على المدرسة العمومية. وقد أقرت الدولة ذلك في مخططات الإصلاح التي وضعتها ابتداء من الميثاق الذي أكد دعم القطاع الخاص عبر أنظمة جبائية مشجعة وبمنح مالية (المادة 165 من الميثاق) مرورا بقانون الإصلاح الجامعي (01.00) الذي أكدت المادة 41 منه «السماح أو الترخيص لما اسمي «كلية خاصة «أو «جامعة خاصة «وفق شروط تحدد بنص تنظيمي»، انتهاء بالمخطط الاستعجالي الذي حصر التمويل العمومي في «تدخل الدولة بشكل حاسم في الوسط القروي والمناطق الفقيرة، لعدم جاذبية هذه المناطق بالنسبة للخواص..»، بينما «الوسط الحضري الذي يتيح إمكانية الحصول على مردود أكبر للمستثمرين، سيعتمد تطوير التعليم الأولي بالأساس، على المتدخلين الخواص». **وحجج واهية:** للوهلة الأولى تبدو حجج الدولة للتخلي عن تمويل التعليم مقنعة، لكن عند الوقوف عند حجم المساعدات (المادية والتقنية والبيداغوجية) التي تقدمها لمؤسسات القطاع الخاص نخلص إلى نتيجة مفادها؛ أن الدولة تكذب علينا لكي تقنعنا بما تعده لقطاع التعليم. فبمقابل التقليصات الرهيبة في ميزانية التعليم وإلغاء ميزانية التجهيز وإلغاء المنح تقدم الدولة مساعدات مالية كبيرة للقطاع الخاص بشكل غير مباشر؛ إعفاءات ضريبية و تحمل تكاليف إعلام المواطنين. في حين تترك الدولة المدرسة العمومية غارقة في مشاكل انعدام الفعالية والقيام بخطوات مهمة لإفراغها من مضمونها العلمي (تخفيف البرامج و تليينها، تسيير إداري سيئ...)، تقوم الدولة بتطوير القطاع الخاص "المعول عليه" للنهوض بالتعليم المغربي و ذلك ب: تسخير التعليم العمومي لحفز القطاع الخاص (دورات تكوينية لأطر القطاع الخاص، إلحاق اطر القطاع العام لأداء خدمات بالمؤسسات الخاصة...). وتأهيل

مؤسسات التعليم الخاص و تقويمها عند كل أزمة تقع فيها وإخضاعها للمراقبة التربوية.

إن الدولة تطبق بكل أمانة توصية المائدة المستديرة للصناعيين الأوربيين الدين أصروا منذ ماي 1994 على أن المبالغ المالية العمومية المحدودة جدا يجب استعمالها لدعم نشاط القطاع الخاص و حفزه. لكن مقابل كل هدا السخاء من جانب والتقتير من جانب آخر، هل ساهم القطاع الخاص في النهوض بالتعليم؟

زيف مساهمة القطاع الخاص: رغم أن الدولة تعول على التعليم الخاص لتخفيف الضغط على المدرسة العمومية ، إلا أن الواقع ينطق بخلاف ما تتمناه الدولة وتدرك استحالته، رغم ضخامة الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع الخاص مقابل التدمير الكلي للمدرسة العمومية .فحسب إحصاءات 2004 فالتعليم العالي الخاص بمؤسساته ال 117 و ضخامة مساعدات الدولة، لم يستقطب سوى نسبة 3% من الأعداد الإجمالية للطلبة، وقد لوحظ أن نسبة الولوج هذه المؤسسات استقرت منذ ثلاث سنوات و لم تعد تستقطب نسب عليا من الطلبة. أما نسبة التعليم الخصوصي فلا تمثل حاليا إلا حوالي 4,75% من التعليميين الابتدائي و الثانوي ونحن ندرك حجم الخصاص المهول في هذين المستويين خصوصا في العالم القروي.

أكيد أن رهان الدولة على القطاع الخاص رهان خاسر لماذا؟ أولا لأنه لن يستطيع اغلب الطلاب المنتمين إلى الأسر ذات الدخل المحدود الدخول إلى قطاع مؤدى عنه، في ظروف متسمة بالهجوم على الحدود الدنيا للبقاء المادي لهذه الأسر. وثانيا، لاستحالة التوفيق بين مبدأ المردودية والربح من جهة ومبدأ الجودة والفعالية من جهة أخرى. كما أن هذه الجودة وان أمكن تحقيقها فستكون محدودة، فتدخل القطاع الخاص في تمويل التعليم سيكون انتقائيا ومحدودا، وسيؤدي إلى جزر نماذج مقابل تدمير كلي للقطاع. والعامل الثالث الذي يجب استحضاره هنا هو تحديات المنافسة العالمية التي تهدد الرأسمال المحلي، خصوصا مع استحضار الخصائص البنيوية لهذا الرأسمال، كونه عائلي، ويتشكل 95% من مقاولات صغيرة كونها عائلية ولا تشغل في أغلبيتها أكثر من 200 عامل. هذا الواقع يكفي ليدحض أي رهان مفترض على القطاع الخاص. إن مساهمة القطاع الخاص في تخفيف الضغط على التعليم العمومي مشروط بالدرجة الأولى بقدرة الأداء عند المفترض فيهم أن يلجوا هذا القطاع، أي أن إمكانية متابعة التلاميذ المنحدرين من أصول اجتماعية "متوسطة الدخل" دراستهم الثانوية أو الجامعية مشروط بقدرتهم الشرائية ما يحد بشكل كبير من إمكانية هذه المساهمة، وتبقى بذلك المدرسة العمومية [بعلاتها] المستقطب الأول لتلاميذ هذه الشرائح. إن أبواب التعليم الخاص موصدة أمام القاعدة العريضة من التلاميذ والطلاب، وبالتالي فإمكانية مساهمته في تخفيف الضغط على المدرسة العمومية سيبقى محصور الفئات التي بإمكانها ولوج هذه المؤسسات، فمصاريف التعليم العمومي بشكله الحالي تشكل عبئا على الأسر والطلاب؛ رسوم التسجيل، حرمان الطلبة من المنح وغياب المرافق العمومية التي تقدم الخدمات الأساسية من سكن، تغذية، صحة، نقل ومراجع... كلها تشكل عبئا لا يمكن أبناء الكادحين من متابعة دراستهم. لكن إذا لم يستطع التعليم الخصوصي المساهمة في النهوض بأوضاع التعليم وتخفيف الضغط على المدرسة العمومية فقد نجح كثيرا في إضفاء الثنائية على التعليم، فتبضيع التعليم كما تهيئ له الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية العالمية من شأنه أن يعمق من الفوارق بين الفئات المستفيدة؛ تعليم أساسي لا تتوفر فيه أدنى شروط التحصيل لأبناء الكادحين (وغالبا دون إتمامه)، وتعليم خاص جيد جدا لأبناء الأغنياء. إنه تعميق للفوارق بين الطلاب (مؤسسات تعليمية للفقراء وأخرى للأغنياء) وتفقير العديد منهم، والمتفوق من يحصل على شهادة ثمنها أكبر، دبلومات تنم عن فقر معرفي فظيع لكون أغلب الوحدات المدرسية يتحكم فيها الهاجس الاقتصادي والمقاولاتي (الإعلاميات، اللغات، التسيير والتدبير...).

أوهام الإصلاح الجامعي للرد على البطالة

مجيد أيور

رفع القدرة التنافسية، التكيف مع محيط العولمة، ربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي، استعمال التكنولوجية الجديدة. لا شك أن الرؤوس تخلوا- مع كل دخول جامعي- إلا من هذه المصطلحات، التي يعمد القائمون على جهاز الدولة ومثقفي البورجوازية على تجريعنا إياها كحل لا محيد عنه - إلى جانب العصا- لعلاج مشكلة البطالة، الهم «الثاني» بعد «القضية الوطنية» إلى آخر الأسطوانة المعروفة. يريد إيديولوجيو الدولة إقناعنا أن سبب البطالة يكمن في التناقض بين ما يلقن داخل الجامعات وما يحتاجه السوق. «ليس لدى المغرب ما يفعل بالآلاف من المؤرخين والشعراء»، «نريد تقنيين ومهندسين وإعلاميين، لنكون في مستوى الاقتصاد المعولم وننمي قدرتنا التنافسية» هكذا يصرخون ملء الأشداق.

«..إن تحديات العولمة وحتميات اقتصاد السوق والتحولات السريعة والمتلاحقة... من الصعب جدا مسايرتها إلا إذا أعدنا النظر في منظومتنا التعليمية» هكذا نطق خالد عليوة الوزير السابق وأضاف في معرض تقييمه لأوضاع التعليم العالي أن التكوين يقتصر على «الجانب النظري... وعدم استجابته لمتطلبات سوق الشغل مما يوسع هوة التباين بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي.. وفي هذه الحالة لا يحظى المتخرج بتقدير المشغل». هكذا يقدمون حلولهم للبطالة دون الحاجة إلى البرهنة عليها وتقديم أمثلة من واقع العالم «المعولم» هذا، بل بصيغ خطابية/تقريرية وبمجرد إعلان من طرفهم، كأنها حقائق بديهية ناتجة عن قانون طبيعي، يجب علينا تصديقها وتسليم أمر حقيقتها إلى الله. لذلك سنقوم بهذه المهمة نيابة عنهم، لكي نبين أن لا الاندماج في العولمة -الحتمية حسبهم- ولا الإدخال الكثيف للتكنولوجيا ولا ربط الجامعة مع متطلبات السوق، تستطيع الإجابة عن معضلة البطالة، بل بالعكس تدفع هذه الظاهرة نحو اتخاذ أبعاد جماهيرية ومرضية في آن واحد. هذه الخطابات ليست خاصة بالمسؤولين على جهاز الدولة بل هي مستبطنة عند قسم واسع مما يسمى باليسار، فهذا مقال بجريدة اليسار الموحد أبريل 2004 بمناسبة المؤتمر الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي تحت عنوان «التعليم الجامعي وسؤال الإصلاح» ورد:...أصبح لزاما علينا تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم الشغل... ولتقوية هذه الروابط لا بد من إشراك ممثلي مقاولات الشغل في مؤسسات التعليم العالي.. وإعادة هيكلة المناهج الجامعية ومضامينها لتتجاوب مع عالم الشغل واحتياجاته....». لا شك أن قطاع التعليم وثيق الارتباط بقطاع التشغيل إلى حد التجاء الدولة، إلى حجج محاربة البطالة لدفع المعنيين بالتعليم لقبول هجومها على هذا القطاع.

الجامعة لا تخلق مناصب شغل: تؤدي الجامعة، والمدرسة بشكل عام، وظيفتين أساسيتين بالنسبة للمجتمع الرأسمالي: الأولى إيديولوجية بالعمل على تلقين التلاميذ والطلاب أفكار الطبقات السائدة بإقناعهم بضرورة انقسام المجتمع إلى أسياد وعبيد، وذلك للحفاظ على نفس علاقات الاستغلال السائدة. والثانية - التي تهمنا هنا- اقتصادية بالمساهمة في تزويد المنشآت الرأسمالية بيد عاملة مؤهلة، وهذه الوظيفة لم تكسبها المدرسة إلا مع تطور المجتمع الرأسمالي. إن الوظيفة الاقتصادية هنا واضحة؛ «تزويد المنشآت الرأسمالية بيد عاملة مؤهلة، وليس خلق فرص شغل غير متواجدة أصلا، بل تفترضها مسبقا قصد تلبيتها. فالمدرسة لم تخلق قط فرص شغل، ولا علاقة لها بذلك، بل المتحكم هو الطور الذي يجتازه الاقتصاد الرأسمالي؛ ازدهار أم ركود، وطبيعة التراكم؛ متقدم أم متخلف، وطبيعة الرأسمال المسيطر، منتج أم مضارباتي. إن هؤلاء السادة يتجاهلون -أو بالأحرى يجهلون لأنهم مجرد منفذين- بدائيات قوانين الاقتصاد الرأسمالي. إن ما يحدد نوع التكوين الممنوح في المدرسة، في آخر المطاف، هو المستلزمات المتذبذبة للمقاولات الرأسمالية، وليس التكوين هو الذي يحدد ما تريده المقاولات ولا يخلق فرص شغل.

الانفتاح على العولمة وتقوية التنافسية يخلقان فرص شغل: وداوني بالتي هي الداء: حقيقة أزلية أخرى، لا تحتاج إلى إثبات بل إلى مجرد إعلان. إن الصورة الساذجة التي يكونها هؤلاء حول العولمة هي السبب وراء هذه الهذيانات، فتراهم يظنون أن استقطاب رؤوس الأموال والانفتاح على الاقتصاد العالمي سينمي الاستثمار وبالتالي تتحقق جنة مليئة بفرص الشغل. إن العولمة هذا الشعار الفضفاض، هو الذي يؤطر الهجوم النيوليبرالي الذي أطلقته البورجوازية العالمية كإجابة عن أزمتها (انخفاض معدل الربح، انكماش السوق، وفيض إنتاج نسبي، و»غلاء» تكاليف

الإنتاج بالخصوص المتعلقة بقوة العمل)، ودفعها إلى دعم اقتصاد للعمل منخفض التكاليف على المستوى العالمي، هاجمة على الأجور ومسرحة العمال ومعممة الهشاشة على ظروف عملهم. فالعولمة إذن هي سبب البطالة وليست حلا لها. تمثلت النتيجة الاجتماعية الرئيسية للعولمة في بزوغ سوق عمل شاملة.(1) وتحول العالم بفضل تكنولوجيا الاتصالات العالية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس في سوق السلع فقط، بل في سوق العمل أيضا... هكذا لم يعد لدى المسؤولين، إلا رد واحد على هذا التطور يتمثل في عبارة «التضحية هي وسيلة التكيف مع العالم الجديد»(2). أي أن ما يطلق عليه حاليا بالتنافسية لا تقتصر على المنافسة الكلاسيكية بل، المنافسة بين عمال العالم، فقد صارت البروليتاريا العالمية هي التي تتنافس الآن على فرص العمل الضئيلة التي يتيحها لها الإنتاج «المنظم» عالميا(3). ولكي لا نبقى في مستوى التعميمات المجردة لا بد من تدعيم خطابنا بأمثلة. في ألمانيا ألغى عمالقة صناعة الكمبيوتر إي.بي.إم وديجيتال إكويبمنت وسيمنز- نيكس، دورف-، ما يزيد عن عشرة آلاف فرصة عمل.. لأن تقنيات الربط العالمية أتاحت لها القيام بمعالجة الكثير من المعلومات في مناطق أخرى من العالم بالمناولة (المقاولة من باطن) حيث الأجور أكثر انخفاضا وشروط الاستغلال أكثر ملائمة (الهند). ولقاء نفس العمل مثلا، يكلف عامل فرنسي 100 فرنك، ويكلف الألماني 120 فرنك، بينما يكلف الإنجليزي 70 فرنكا فقط. إنه فرق هائل ويسيل لعاب الباترونا، وهدف «رفع القدرة التنافسية» طبعا هو تخفيض الأجور ما أمكن لتقارب 70 فرنكا التي يتقاضاها الإنجليزي.

جربوا فقط أن تضعوا المغرب في مستوى هذه المنافسة حتى ينهار العمال المغاربة إلى مستوى العبيد، وحتى لا يبقى كلامنا مجردا سنسوق مثال قطاع النسيج، وسنعطي مقارنة بين تكلفة قوة العمل(الأجور) في المغرب وباقي البلدان المنافسة له: التايوان؛ 4.56 دولار/ساعة، كوريا الجنوبية؛3.22، هونكونغ؛3.04، سنغافورة؛2.83، المغرب؛1.28 دولار/ساعة. وتفوق أجور قطاع النسيج في البرتغال الأجور بالمغرب بنسبة 114% وتصل هذه النسبة إلى 120% مقارنة مع تونس، ولا زال «أصحاب المقاولة المواطنة» يطلبون المزيد من التضحيات. إن تحرير الرأسمال من المراقبة وحريته المطلقة في التنقل عبر الحدود منحته حرية كبيرة في اختيار أي من البلدان سيستثمر بها حسب التنازلات التي يقدمها العمال المرغمون على التنازل، وكذلك تنازل الدول، فالانفتاح المالي للدول يجبرها على التنافس في تخفيض الضرائب، وتخفيض الإنفاق الحكومي..وما ينجم عنها في المحصلة النهائية، من إعادة توزيع شمولية من الأسفل إلى الأعلى. إذ سيثاب من يمنح الرأسمال أفضل الظروف(4).ماذا تعني المنافسة إذن، عندما تتحدد قواعدها بإرضاء الرغبات المتقلبة للرأسمال المعولم، إن لم تكن تعني أن على العمال أن يقوموا جميعا بالمناقصة حتى يصلوا إلى أسفل السلم. ورغم ذلك فهي تدور.

عليكم بالتكنولوجيا، عليكم بالتسريحات: يرد عادة في كتابات المطبلين للهجوم البورجوازي، أن على طلاب الجامعات الانكباب على دراسة التقنيات التكنولوجية الحديثة التي يتدفق عليها الطلب من طرف المقاولات، إن هم أرادوا ضمان فرصة شغل في صحراء البطالة وأمواج المنافسة بين العمال على القلة الضئيلة المعروضة من هذه الفرص، وفعلا شهدنا تدفقا هائلا للطلاب نحو المدارس الخاصة التي تدرس فيها الإعلاميات وتقنيات تسيير وتدبير المقاولات، وإن كان التدفق هائلا فقط بالأرقام المطلقة وليسب بالنسبة المئوية.

من البديهيات في علوم الاقتصاد أن إدخال الآلات يرافقه تقليص لعدد العمال كما لتكثيف استغلالهم، لكن هؤلاء المطبلين يأبون إلا السباحة ضد التيار. لكن لا بأس من نقاش هذه الفكرة أيضا. يوضع التطور الفائق للتكنولوجيا على المستوى العالمي، في مصاف الأسباب التي دفعت بالبورجوازية العالمية لشن هجومها المضاد في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، فهذا التطور سيف ذو حدين. فالتطور الهائل للتكنولوجيا يزيد من التركيب العضوي لرأس المال، مما يزيد أضعافا مضاعفة نفقات الإنتاج، ويخفض بنفس الوثيرة معدلات الأرباح، مما يفرض على الرأسماليين الخائفين من الإفلاس أكثر مما يخشون الموت في عملية إرهابية، إلى الضغط على حقوق العمال. لكن في المقابل، يزيد التطور التكنولوجي زيادة عظيمة من جدارة المقاولات، ويدفعها إلى التخلص من العمال «الفائضين». فإدخال الآلة إلى فرع معين من الإنتاج، يسمح بأن يقوم عامل واحد بما كان يقوم به خمسة عمال، وهذا يعني أن المنافسة بين العمال ازدادت بدورها خمس مرات، أي ازدادت إمكانية تنازل العمل على الحقوق خمس مرات قبل إدخال الآلة. ففي مقدمة الأسباب الرئيسية للبطالة الجماهيرية التي تقدمها تقارير البنك الدولي في البلدان الرأسمالية المتطورة نجد أولا؛ ارتفاع الإنتاجية والثورة التكنولوجية: فاليوم، ينتج عشرة عمال أوربيين ما كان ينتجه 48 عامل أوربي سنة 1975.

وفي الفترة الممتدة بين 1980 و1990 فقدت فرنسا 1.46 مليون منصب شغل، في حين ارتفعت الإنتاجية بنسبة 38% والإنتاج بنسبة 14% في الفلاحة والصناعة. إنها لعنة الرأسمالية الآفلة؛ أي ازدهار لا ينعكس إيجابا على المستوى المعيشي للعمال، بل يفترض في الاتجاه المعاكس إفقارا متزايدا. فكيف إذن يساهم التطور التكنولوجي في توفير فرص الشغل، إن الآلة لا تساهم إلا في جعل العامل عبدا لها وبدون قيمة. فالاقتصاد القائم على الجدارة العالية والتكنولوجيا المتقدمة يتسبب، عن طريق إعادة الهيكلة والتخلص من التعقيد والروتين وما يتيح ذلك من تقليص فرص العمل وتسريح الأيدي العاملة؛ في إضفاء الطابع الجماهيري على البطالة(5). ولنعط مثالا في قطاع الاتصالات، فلكي تسمو شركات الاتصالات الأوربية إلى مستوى الإنتاجية السائدة لدى شركة تليفون أمريكية واحدة سيكون عدد العاملين الذين «سيفيضون» عن حاجة شركات الاتصالات الأوربية الكبرى وعددها خمس شركات- أي عدد الذين سيطالهم التسريح- 479.876 عاملا. تصوروا فقط المغرب، تصوروه فقط، باقتصاده الهش وسط هذه اللجة، إن التسريحات في المغرب تفوقها في هذه البلدان حتى دون هذه التحديات التكنولوجية. ورغم ذلك يقال ويعاد تكرار: إن سوق الشغل يشهد تناميا مذهلا لأعداد الإعلاميين والمهندسين والاختصاصيين في صيانة الآلات المعلوماتية وفي تدبير الشبكات. لا شك أن هذا صحيح، ولكنه الوجه المعروف أكثر، لأنه أكثر تداولا في الكلام عن تطور سوق العمل باستمرار. ومع ذلك لا يتعلق الأمر سوى بقمة جبل الجليد. أما الجبل عينه فلا يعلمه إلا المكتوون بهشاشة الشغل وتنامي القطاع اللا شكلي. إذ لا تجري الإشارة إلا لماما إلى الجانب الآخر لذلك التطور المتجلي في التنامي الأكثر تفجرا لمناصب العمل، ذات مستوى متدن من التأهيل، أو دونه (نادلو المقاهي، أعمال الصيانة والنظافة، مسح الأحذية، العمل بالمنازل، التجارة الصغيرة بالإضافة إلى شبكات الإجرام والدعارة والمخدرات).

الجامعة المغربية ومحيطها الاقتصادي: إذا فهمنا من شعار «ربط المدرسة بالمحيط الاقتصادي» ربطها بالمقاولة المغربية، فإننا نتوهم نظرا لمميزات النسيج المقاولاتي المغربي المتخلفة والهشة، التي تجعل من هذا القول مجرد كلام لا معنى له (مقاولات عائلية متخلفة)، متخلف حتى عن الشواهد المتوفرة حاليا في سوق الشغل، ويتجلى ذلك من خلال: تجربة التكوين الاندماجي؛ فيما يخص نسبة تغطيتها للخريجين أو الشروط المادية لاشتغالهم (راجع أعلاه، مقال «ميثاق التعليم: دفاعا عن التعليم كخدمة عمومية»). بطالة الشهادات ذات الطابع التقني المهني المتوسط والعالي: المهندسون الزراعيون، إجازات ودكتورات العلوم، شهادات البكالوريا+ سنتين، التقنية... حيث ترتفع نسبة البطالة كلما اتجهنا من غير المتعلمين إلى حاملي الشهادات (11% من بين حاملي السواعد و35% من بين حاملي البكالوريا، و27% من بين الحاصلين على شهادات عليا، و30% منهم من الحاصلين على شهادات متوسطة. ويبقى إذن وضع هذا الجيش من الشباب في خدمة الرأسمال الأجنبي -مع ما ذكرناه أعلاه- لكن أمام تفاوت استقطاب الاستثمارات عالميا، واستحضار شروط الرأسمال العالمي (أجور أقل، حماية اجتماعية أقل، ضرائب أقل، هامش مناورة أكبر).

خلاصة: إن كل هذه الشعارات الواردة أعلاه تندرج في سياق خطاب ديماغوجي/تبريري لإقناع الكادحين المضللين أصلا بصواب الهجوم المضاد لحقوقهم (التعليم والتشغيل) وتظهر تفاهتها في غياب نموذج للتنمية ذو مضمون طبقي واضح منفصل عن إكراهات السوق وموجه لإفادة الأغلبية الساحقة وليس أقلية مغتنية. وهذا هو الذي يمنع البورجوازية من توفير الشغل لكل طالبيه، وليس تناقض ما تم تعليمهم إياه ومتطلبات السوق.

إحالات:

1. أي نقابة في زمن العولمة، دان غالين، نقابي ورئيس الفيدرالية الدولية لجمعيات تثقيف العمال.
2. فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. عالم المعرفة.
3. نفس المرجع.
4. نفس المرجع.
5. نفس المرجع.
6. نفس المرجع.

حركات المعطلين: الكفاحية والوحدة

أضحت البطالة الميزة الأساسية للعصر الراهن, فهي دائمة وجماهيرية ومتنامية باستمرار. إنها الدليل الجلي على عجز الرأسمالية على تلبية الشغل لعدد متنام من الشباب. إنها البرهان الساطع عن استحالة إشباع الرأسمالية لأي من حاجات الجماهير الكادحة الأساسية.

تضرب البطالة في المقام الأول شريحة اجتماعية عريضة من الشباب والنساء, وتتفاقم وضعية هذه القاعدة الاجتماعية يوما عن يوم بفعل سياسة تقشفية تقضي على المكاسب التاريخية للطبقة العاملة وكافة الكادحين. قوام هذه السياسة تقليص الميزانيات الاجتماعية وميزانية الاستثمار العمومي ووقف التوظيف... أدت هذه السياسة إلى تنامي كل المصائب الاجتماعية المأساوية للرأسمالية من بطالة ونتائجها (الدعارة, الإجرام, الإدمان, الهجرة السرية ...) مع ذلك برزت إلى واجهة الصراع الاجتماعي حركة مناضلة من أجل الشغل. كانت الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب أولى إطاراتها المنظمة. وحاليا، أصبحت حركة المعطلين متنوعة جدا, ومجزأة وتخوض كل مجموعة نضالا مستميتا من أجل إحقاق مطالبها العادلة والمشروعة.

أمام هذا الوضع قامت الدولة بإطلاق عدة برامج للجواب على مشكل البطالة المستشري, من قروض المقاولين الشباب المأساة والتشغيل الذاتي الفاشل والمجلس الوطني للشباب والمستقبل الذي دخل طي الكتمان بعد فشله في مهمته التضليلية, والتكوين من أجل الإدماج أو برنامج اليد العاملة المؤهلة المجانية / شبه المجانية الموضوعة رهن إشارة المقاولات والوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات التي أحيت كل البرامج الفاشلة والتي افتتحت عملها بفضيحة النجاة الشهيرة ...

تحاول الدولة الآن, وفي كل مرة تواجه فيها سخط المعطلين، تسخين كل هذا الحساء البارد عبر تسميات جديدة. يطرح كل هذا رهانا حقيقيا على حركة المعطلين وعلى كل المناضلين المدافعين عن مصالح الطبقة العاملة وكافة الجماهير الشعبية الكادحة, فمبادرات الدولة ليست سوى إعادة كاريكاتورية لمناظرة مراكش 1998 الشهيرة، وما سبقها وتلاها من مبادرات فاشلة، والتي شكلت منطلقا للتشريع للمرونة والعمل المؤقت والسمسرة في اليد العاملة... وهي الآن تسعى, كما في السابق, لاحتواء التصعيد النضالي لحركة المعطلين بعد فشل قمعها العنيف واليومي لاحتجاجاتهم.

لابد من سياسة بديلة قائمة على تلبية الحاجات الأساسية للغالبية الساحقة للجماهير الشعبية الكادحة, تقرر بشكل ديمقراطي من طرفهم, يكون ضمن أولوياتها ضمان الشغل للجميع . ومن أجل التقدم في هذا الاتجاه, لا محيد عن استنهاض كل القوى المناضلة وتنسيق مباراتها على مطالب من قبيل: خلق مناصب شغل بالوظيفة العمومية, التعويض عن البطالة, حرية التظاهر والتجمع .....

المعطل المكافح

يا طلاب المغرب اتحدوا من أجل وقف تدمير الجامعة العمومية:

مشروع مخطط 2013-2016: إصلاح للتعليم العالي العمومي أم إجهاز عليه

يسعى هذا المقال إلى الوقوف عند أهم الإجراءات التي يتضمنها مخطط «إصلاح» الجامعة المغربية المزمع تبنيه خلال فترة 2013-2016، وقد اعتمدنا، في تحليل مضامين هذا المخطط، على عدد هام من الإحصائيات والمعطيات الخاصة بواقع التعليم الجامعي، التي قدمها وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، في 19 دجنبر 2012، أمام لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين بمناسبة تقديم ميزانية القطاع الذي يسيره. كما نسعى عبر هذا المقال إلى إعطاء صورة واضحة حول مضامين هذا المخطط وأهدافه الحقيقية غير المعلن عنها بطبيعة الحال، منطلقين من اقتناعنا التام، بضرورة اضطلاعنا بدورنا كاملا في التنبيه إلى جميع المخاطر المحدقة بالتعليم العمومي، من أجل تمكين الشباب الجامعي، المناضل بالأساس، من أدوات وآليات فهم حجم وطبيعة الهجوم، الذي يتم تحضيره ضد مقومات وأسس الجامعة العمومية.

لا يخفى على أحد أن الجامعة المغربية شكلت منذ ثمانينيات القرن الماضي مختبرا حقيقيا لتجريب وصفات دوائر الرأسمال العالمي، المتحكمة في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، بحيث تم تطبيق إصلاحات بيداغوجية متعددة، وتم تمتيع الجامعة باستقلاليتها المالية والبيداغوجية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي، خاصة بعد اعتماد» الميثاق الوطني للتربية والتكوين «، الذي انبثق عنه القانون 01.00 الخاص بالتعليم العالي. وتعتزم الدولة تطبيق مخطط رباعي جديد (2013-2016) في إطار استمرارها في تخريب منظومة التعليم العالي، بحيث شكلت سنة 2012 السنة الأخيرة لتفعيل البرنامج الاستعجالي، ما يستوجب حسب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر إعداد برمجة رباعية جديدة من أجل التكييف المستمر لمنظومة التعليم العالي، مع تنمية «الاقتصاد القائم على المعرفة». وتطرح الوزارة هذا المخطط في إطار استكمال ما تم «تحقيقه» في إطار عشرية التربية والتكوين. ويأتي الإعداد لتمرير هذا المخطط في سياق الهجوم الذي تقوده الطبقة السائدة بتعاون مع الإمبريالية، والذي يكتسي طابعا شاملا، يستهدف المكاسب الطفيفة في مجال الحريات السياسية والنقابية والتشغيل والأجور والحماية الاجتماعية والخدمات العمومية، وفي مقدمتها خدمة التعليم، وذلك في ظل مقاومة شعبية مستمرة لكنها ضعيفة، بحكم افتقاد المضطهدين لأدوات نضال فعالة ومبنية على منظورات كفاحية وديمقراطية.

وقبل استعراض أهم محاور المخطط الجديد وتحليلها، لا بأس من التذكير بأهم التوجهات التي أقرها «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، والتي يمكن حصرها في: رهن النظام البيداغوجي بمتطلبات اندماج المغرب في» اقتصاد المعرفة»، والذي يستلزم حصر وظيفة الجامعة في تلقين الطلبة المهارات والمعارف اللازمة لتيسير اندماجهم في سوق الشغل، مادام المطلوب هو تكوين موارد بشرية كفأة لخدمة حاجيات اقتصاد السوق المتقلبة، وذلك على حساب تلقين الطلبة المعارف الضرورية التي تمكنهم من فهم العالم الذي يعيشون فيه، والتي تساهم في تطورهم المتجانس والمتوازن، وضرب الأهداف المعرفية التي تساهم في ترسيخ الثقافة النقدية والميول التحررية لدى الشباب، وتوجيه التعليم العالي لخدمة مصالح أرباب العمل، (التخلي عن التمويل وإشراك القطاع الخاص) تحت يافطة ربط الجامعة بخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية والجهوية، كما التخلي عن التزام الدولة بتمويل التعليم وحصر تدخلها في تقديم مساعدات. أضف لذلك تفكيك الجامعة العمومية من خلال تكريس الجهوية المزعومة، التي ترمي إلى ربط الجامعة بمحيطها الجهوي، دون أي منظور وطني يقوم على تلبية الحاجيات الأساسية للأغلبية الساحقة من المواطنين، وضرب جماهيرية التعليم العالي من خلال ربط ولوج، التعليم العالي، من طرف الحاصلين على شهادة البكالوريا بناء على معايير للانتقاء و آليات خاصة بكل مؤسسة ونتائج الامتحان الوطني الموحد؛ تم ربط التعليم العالي بالأبعاد التجارية عبر منح مجموعة من الامتيازات للرأسماليين الذين يرغبون في الاستثمار في القطاع (معادلة شواهد التعليم العالي الخاص مع الشواهد الوطنية ، الاستفادة من خدمات أساتذة وموظفي التعليم العالي العام، استغلال التعليم العالي العام من اجل تطوير الخاص بعقد اتفاقيات للتعاون في مجال الامتحانات ومراقبة المعلومات، منح امتيازات ضريبية للمستثمرين في بناء الأحياء والمطاعم الجامعية مقابل الهجوم على الخدمات الاجتماعية للطلبة، وتكريس هشاشة أوضاع الشغل عبر التنصيص على عقود عمل بالنسبة لأساتذة التعليم العالي باعتبارهم مجرد مستخدمين.

وقد خلفت، «عشرية التربية والتكوين» نتائج كارثية، حصرتها الوزارة المسيرة لقطاع التعليم العالي في: بلوغ الهدر الجامعي نسبة 22 %، ونسبة الحاصلين على دبلوم جامعي لم تتعد 45%، و 26% فقط من الحاصلين على دبلومات جامعية هم من تمكنوا من الاندماج المهني، تراجع المغرب فيما يخص ترتيبه الإفريقي على مستوى البحث العلمي من الصف الثالث سنة 2003 إلى الصف السادس سنة 2008. كما أن سياسة تكوين الأطر القائمة على تعميق الانتقائية والإقصاء، والتي عوض أن توجه في خدمة الحاجيات الشعبية من خلال إعداد الأطر اللازمة لتسيير المرافق الاجتماعية، قد بلغت مستويات متدهورة تكشف

فشل التوجه الرسمي في هذا المجال، وما يدل على ذلك هو أنه في غضون العقد الثاني من الألفية الثالثة لا زال المغرب لا يكون سوى 10 مهندسين لكل 10.000 مواطن، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع بلدان في نفس مستوى النمو الاقتصادي، كالأردن مثلا، الذي تصل نسبة المهندسين فيه 42 مهندس لكل 10.000 مواطن. ونفس الشيء ينطبق على سياسة تكوين الأطباء المحكومة بمقاربات التقشف وتقليص الميزانية المخصصة لتسيير وتجهيز القطاع الصحي، حيث لا تتجاوز النسبة 40 طبيب لكل 100.000 مواطن في حين تبلغ هذه النسبة 70 في تونس وتتعد 325 طبيب في لبنان لكل 100.000 مواطن.

كما وقفت الوثيقة المرجعية التي أعدتها وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في نونبر 2009 حول «الاستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي في أفق 2025»، على نفس النتائج، بحيث لم تبلغ نسبة التمدرس سوى 60%، في حين تصل إلى 98 % في كوريا و75 % في تونس، كما أن نسبة التمدرس في التعليم الثانوي لا تتجاوز 44 %، في حين تحقق تونس 65%، أما نسبة الشباب (بين 19 و23 سنة) الذين يتابعون تعليمهم الجامعي فلا تتجاوز 12 %، في حين تبلغ في تونس 23% وفي لبنان 42 %. وعوض الوقوف عند الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هذه النتائج الكارثية ومعالجتها، وهو الأمر الذي لا يمكن إنجازه طبعا في ظل التوجهات النيوليبرالية المعتمدة حاليا في مجال التعليم الجامعي، تطلع علينا وزارة الداودي بمشروع مخطط جديد يسير ضمن نفس النهج، و هذا ما يتضح من خلال الإجراءات والمشاريع التي يتضمنها، والموزعة على 6 محاور رئيسية:

المحور الأول: الرفع من قابلية خريجي التعليم العالي للاندماج في سوق الشغل من خلال تطوير منظومة التعليم العالي وتوسيع طاقته الاستعابية وتحسين جودته، **والمحور الثاني:** تحسين حكامة التعليم العالي، **فالمحور الثالث**: تطوير منظومة البحث العلمي والتقني والابتكار، **والمحور الرابع:** دعم تطوير الخدمات الاجتماعية، **والمحور الخامس:** مراجعة الترسانة القانونية المنظمة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر وأخيرا، **المحور السادس:** تطوير استراتيجية للتعاون الدولي.

تفتيت الجامعة الوطنية عبر خدعة الجهوية: من أجل توسيع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي، يقترح المخطط، مراجعة الخريطة الجامعية بإعادة النظر في معايير ولوج مؤسسات التعليم العالي الجامعي، في إطار الجهوية الموسعة، من خلال المزج بين الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي وحاجيات المحيط الاجتماعي والاقتصادي الجهوي، وبالنظر إلى عدم التوازن الاقتصادي بين الجهات، فإن هذا الإجراء لن يؤدي سوى إلى تكريس التفاوتات على الصعيد التربوي، وبالتالي إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية التي يكرسها النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد. وهذا، فضلا على رهن ولوج التعليم العالي بشروط مجحفة،إضافة إلى تلك المعمول بها حاليا، تتمثل في الحاجيات الجهوية لسوق الشغل والطاقة الاستيعابية ومستوى التأطير البيداغوجي، بمعنى أن نسبة هائلة من حاملي شهادة البكالوريا سيتم حرمانهم من حقهم في التعليم الجامعي، بالنظر إلى الخصاص المهول في أساتذة التعليم العالي وفي التجهيزات.

كما يقترح أصحاب المخطط، في إطار معالجة الخصاص المهول على مستوى التجهيزات وبنيات الاستقبال، الاستعمال المشترك لبنيات الاستقبال المتوفرة على مستوى كل جامعة، ما سيؤدي إلى تفاقم مشكل الاكتضاض الذي ينفر غالبية الطلبة من متابعة دراستهم، ويجعلهم يمتنعون عن حضور الدروس النظرية والتطبيقية، فضلا على انعكاسه السلبي والخطير على جودة التأطير، وذلك دون أن تتكلف الدولة عناء معالجة هذا المشكل عبر تشييد بنيات وتجهيزات بيداغوجية جديدة على الرغم من التطور الهائل لأعداد الطلبة في السنوات الأخيرة حيث انتقلنا في المغرب من 3300 طالب سنة 1960، إلى حوالي 74.000 طالب في سنة 1980، وفي سنة 1990 تطور عدد الطلبة بالتعليم العالي ليصل إلى 198.000 طالبا، في حين وصل العدد إلى 381.427 في موسوم 2010-2011، و 460.000 في موسم 2011-2012، ليصل العدد الإجمالي للطلبة برسم الموسوم الجامعي المنصرم 2012-2013 إلى 544.509.

خلاصة القول، إن ما تخفيه سياسة الجهوية هذه، هي، من جهة، تفكيك التركزات الطلابية الكبرى التي من شأنها أن تشكل خلفية هامة لأي تحرك جماهيري واسع في حالة ما إذا توفرت لها الشروط النقابية والتنظيمية والنضالية السليمة وتمكن الطلاب المغاربة من تنظيم أنفسهم وتوحيد نضالاتهم، ومن جهة أخرى، تشتيت الطلبة عبر ملحقات وكليات متعددة الاختصاصات تفتقر إلى أبسط شروط التحصيل العلمي كما هو الشأن بالنسبة للمركز الجامعي متعدد التخصصات بقلعة السراغنة، الذي تم تأسيسه 2007، ويتم فيه تدريس مسلكين فقط الاقتصاد والجغرافيا، وإلى حد الآن2013 لم يتم تخصيص أية بناية للطلبة الوافدين بكثرة والذين يدرسون حاليا داخل ثانوية؟ أو الوضعية الكارثية التي تشهدها الكلية متعددة التخصصات بتازة التي تعاني من اكتضاض مهول بحيث يتكدس فيها أزيد من 6078 (في سنة2010) في الوقت الذي لا تتسع طاقتها الاستيعابية سوى ل2000 مقعد، بل هناك كليات تم تشييدها خارج أية معايير للسلامة الجسدية كما هو الشأن بالنسبة للكلية متعددة التخصصات بالرشيدية التي يعاني طلبتها وأطرها بتنامي انبعاث الغازات السامة من معمل الغاز الذي يلتصق بالكلية؟؟.

أما بخصوص رؤية الدولة لمعالجة المشاكل المتراكمة بالملحقات الجامعية فيخبرنا الداودي بأنه قد اتَّصل بعمال وولاة المدن التي تعاني من ذات المشكل كتازة وتاونات... لتخصيص بقع أرضية لأساتذة تلك الكليات بغية مساعدتهم على الاستقرار وحتى نغريهم بالبقاء؟؟؟، ولإعطاء صورة حول توزيع أعداد الطلبة لسنة 2013، والذي بلغ 544.509 على الجامعات نقدم الإحصائيات التالية: جامعة محمد بن عبد الله بفاس: 75.456؛ جامعة بن زهر بأكادير: 58.170؛ جامعة القاضي عياض بمراكش: 54.742؛ جامعة مولاي اسماعيل بمكناس: 42550؛ جامعة الحسن الثاني بالمحمدية: 40.467؛ جامعة عبد المالك السعدي بتطوان: 39880؛ جامعة محمد الأول بوجدة: 37.176؛ جامعة عين الشق بالدار البيضاء: 34.159؛ جامعة محمد الخامس أكدال: 30.875؛ جامعة بن طفيل القنيطرة: 25.985؛ جامعة محمد الخامس السويسي: 25.953؛ جامعة الحسن الاول سطات: 17.332؛ جامعة مولاي سليمان ببني ملال: 14.158؛ جامعة شعيب الدكالي بالجديدة: 13.120؛ جامعة القرويين: 9233 طالب.

من أجل يد عاملة مؤهلة لخدمة اقتصاد الهشاشة: وفيما يخص أكذوبة تيسير اندماج خريجي الجامعة في سوق الشغل، لم يأتي المخطط بأي جديد، ماعدا تأكيده على التوجهات السابقة المتعلقة بمهننة التكوينات وإخضاعها لحاجيات الرأسمال المحلي والأجنبي، وذلك بتكوين «الموارد البشرية المؤهلة» لتلبية حاجيات ما يسميه واضعو المخطط، الميادين الواعدة وذات الأولوية للمغرب، والمتمثلة في الطاقات المتجددة، والسيارات، والصناعات الغذائية، والطيران والفضاء، والموارد المائية والمعدنية، والتكنولوجيات الحديثة. وبهذا تتضح الخلفية الحقيقية لهذا المخطط الساعي إلى تكوين يد عاملة مؤهلة لخدمة المصالح الرأسمالية ومصالح الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر في هذه القطاعات الصناعية الحيوية والمربحة، والمعنيون طبعا بهذه التكوينات، ليس خريجي كليات الآداب والحقوق...، بل طلبة معاهد تأهيل الأطر العليا (التي تخضع لانتقائية ونخبوية شديدة) في علوم الهندسة والطيران والتجارة والتسيير والتكنولوجيات الحديثة والمعادن...وغيرها.

علما أن سوق الشغل الذي يتحدثون عنه يتميز بهيمنة المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أزيد من 70% من النسيج الاقتصادي المغربي، والتي تقوم على استغلال فاحش لليد العاملة بأجور متدنية (أجر ساعة كاملة من العمل في قطاع النسيج والصناعات الغذائية لا يتجاوز 10 دراهم، بل هناك من يشتغل بأقل من 7 دراهم...)، هذا ناهيك عن عدم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث من أصل ساكنة نشيطة تقارب 10.4 مليون8.5، هناك أزيد من مليون أجيرلا يستفيد من أية حماية اجتماعية على الإطلاق؟؟. ولتأكيد طابع الهشاشة والاستغلال الذي يميز سوق الشغل بالمغرب، يكفي أن نذكر بإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط حول واقع التشغيل والاندماج المهني، حيث من مجموع 300 ألف طلب شغل كل سنة، أحدث 127 ألف فقط برسم سنة 2012، وهي نفس السنة التي شهدت تسريح 126 ألف عامل ، ما يفيد في نهاية المطاف بأن عدد مناصب الشغل التي وفرها الاقتصاد المغربي برسم سنة 2012 لم تتجاوز 1.000 منصب في القطاع الخاص. في حين يشكل الشباب بين 15 و29 سنة نسبة 67% من عدد المعطلين، أي ما يقارب 700 ألف شاب خارج دائرة العمل.

المشكل في تفاقم البطالة لا يعود إلى عدم تلاءم التكوينات الجامعية مع «سوق الشغل» كما يريد أن يخدعنا خبراء البنك العالمي، بل يرجع بالأساس إلى طبيعة النموذج الاقتصادي النيوليبرالي السائد في المغرب والعاجز عن توفير مناصب الشغل للأشخاص في سن العمل، وهذا ما أكده وزير التعليم نفسه لما اعترف بأن 24 بالمائة من حاملي الشهادات المغاربة عاطلون؛ ويمكن إرجاع الأمر (في نظره) إلى التنمية الاقتصادية بالمغرب التي لا تستطيع خلق ما يكفي من مناصب الشغل.»هسبريس في فاتح أبريل 2013. مجانية التعليم العالي وطابعه العمومي في خبر كان؟

ومن أجل إنجاز ما يسميه المخطط «بالحكامة» على مستوى قطاع التعليم العالي، والتي تعني إدخال معايير السوق إلى القطاع العام، يقترح اعتماد الإجراءات التالية: تلبية الحاجيات من الأساتذة والإداريين لرفع نسبة التأطير البيداغوجي والإداري كهدف مركزي، لكن يأتي أصحاب المخطط، في سياق آخر، للحديث عن ترشيد استعمال الموارد المالية لضمان استدامة تمويل التعليم العالي، وذلك عبر: توظيف أساتذة متعاقدين، وتفويض بعض الخدمات غير المرتبطة بالتدريس والبحث إلى جهات متخصصة عن طريق المناولة: البناء، الصيانة، الإطعام... وتحديد الأولويات في الإنفاق، وتعاضد استعمال الموارد والتجهيزات والمقتنيات، وترشيد النفقات المخصصة لتسيير الأحياء الجامعية، عبر تقليص النفقات في استهلاك الطاقة والماء، ووضع تدبير خاص بالمطاعم منفصل عن الأحياء الجامعية تمهيدا لخوصصتها.

طبعا، لا يخفى على أحد أن إجراءات من هذا القبيل لن تؤدي سوى إلى تكريس هشاشة أوضاع الشغل بقطاع التعليم العالي، وتبين بالملموس نهج خوصصة الجامعة الذي تكرسه الدولة يوما بعد يوم. وفي الوقت الذي تتخذ فيه الدولة هذه الإجراءات المدمرة للتعليم الجامعي العمومي تحت يافطة مراعاة «التوازن المالي للدولة»، الذي صار «مبدأ دستوريا» بموجب «الفصل

77» ، الذي يلح على مراعاة مبدأ التوازن المالي للدولة في أي استثمار عمومي، بحيث أصبحنا أمام قاعدة دستورية لتكريس التقشف، لم يتوان المخطط في دعمه لقطاع التعليم العالي الخاص من خلال التدابير التالية: وضع تدابير تحفيزية لتشجيع الاستثمار في التعليم العالي الخاص من أجل بلوغ نسبة 15 % من الطلبة بالقطاع الخاص، وتفعيل مقتضيات المادتين 48 و49 من القانون 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، عبر وضع آلية للدعم المالي للمؤسسات الخاصة التي توجد في وضعية صعبة من أجل ضمان استمرارية التكوين بها، وفي حقيقة الأمر فإن المقصود هو ضمان استمرارية تحقيقه للأرباح ومراكمة الثروات من طرف البرجوازية المستثمرة في هذا القطاع، طبعا مع تسريع نزيف الخوصصة الجاري وتعميق نخبوية التعليم العالي. تم تمكين طلبة مؤسسات التعليم العالي الخاص من ولوج أسلاك التعليم العالي العام، قصد استكمال الدراسة في تخصصاتهم، وتحضير مشروع مرسوم لتطبيق المادة 57 التي تضع أساتذة التعليم العالي العام والمهنيين في خدمة التعليم العالي الخاص.

وفي إطار تكريس الامتيازات الممنوحة للخواص، قدم وزير التعليم العالي في 20 سبتمبر 2012 هدية أخرى لصالح المستثمرين الخواص، وتمكينهم من شروط استقطاب المزيد من الزبناء، وذلك بإصداره قرارا يقضي بتحديد مسالك التكوين المعتمدة بمؤسسات التعليم الخاص، من أجل تمكينهم من الشروط القانونية لولوج مؤسسات الدولة ومنافسة خريجي التعليم العمومي، مع التحضير لإصدار مرسوم يقضي باعتراف الدولة بشهادات التعليم العالي الخاص، ما يستوجب رفضا لهذا القرار القاضي بتسخير مناصب الوظيفة العمومية وباقي مؤسسات القطاع العام لفائدة أبناء المحظوظين، كما كان الشأن بالنسبة للمعركة الوطنية البطولية التي خاضها طلبة معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي، لما اعتمد وزير الصحة مرسوما يسمح لخريجي المؤسسات الخاصة من ولوج هيئة الممرضين .

تأطير بيداغوجي وإداري ضعيف، واكتظاظ مهول: ولتوضيح واقع تدمير الجامعة العمومية في مقابل دعم قطاع التعليم العالي الخاص، ندع لغة أرقام ومعطيات وزارة التعليم العالي، تتحدث عن هذه الحقيقة الساطعة من خلال مقارنة مستويات التأطير في الجامعات العمومية مع المؤسسات الخاصة:

أولا- التعليم العالي الخاص: بلغ عدد الطلبة 36.434، في سنة 2012، من بينهم ما يقارب 16.000 طالبة، يتابعون دراساتهم في علوم التسيير والتجارة والتواصل والهندسة والدراسات شبه الطبية ، موزعين على 192 مؤسسة يتركز منها 79 في الدار البيضاء و35 مؤسسة بالرباط، ونشير إلى أن 14 مؤسسة تم إحداثها في سنة 2012 لوحدها، يشرف على تأطيرهم 4274 أستاذ و1.223 إداري، بمعدل أستاذ لكل 8 طلبة. في الوقت الذي لا يتعد فيه عدد أساتذة جامعة أكادير 578 يشرفون على تأطير 58.170 طالب بجامعة ابن زهر بأكادير بمعدل أستاذ لكل 100 طالب، وما لا يزيد على 1.202 أستاذ لتأطير 75.456 طالب جامعة محمد بن عبد الله بفاس، بمعدل أستاذ لكل 63 طالب.؟؟؟ مما يبين الفوارق الشاسعة على مستوى التأطير الأكاديمي العلمي بين القطاعين والخاص ويكشف بشكل واضح أكذوبة الجودة التي تتغنى بها الجهات الرسمية.

ثانيا- التعليم الجامعي العمومي: مع حلول سنة 2013 بلغ عدد الطلبة المغاربة 544.509 من ضمكنهم 48 % من الطالبات، يؤطرهم ما يقارب 12.455 أستاذ، مكدسين في 100 مؤسسة (49 مؤسسة للتعليم الجامعي، و47 مؤسسة لتكوين الأطر، و 4 كليات للتعليم الأصيل)، وموزعين كما يلي: المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، وتضم 445.702 طالب موزعين على: 14 كلية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تضم 194.251 طالب، و14 كلية للآداب والعلوم الإنسانية تضم 136. و11 كلية للعلوم تضم 106.163 ، و 4 كليات للتعليم الأصيل تضم 8384. المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود، وتضم 72.704 طالبا من ضمنهم 26.103 يتابعون الدراسة بماهد ومدارس تكوين الأطر. أضف لذلك 7 كليات للعلوم والتقنيات (F.S.T) تضم 21858 طالب، و5 كليات للطب والصيدلة تضم 14.258، وكليتين لطب الأسنان في الرباط والدار البيضاء يضمان 1446، و14 مؤسسة لعلوم الهندسة تضم 14.359، و 9 مدارس للتجارة والتسيير (E.N.C.G) تضم 9795، و9 مدارس عليا للتكنولوجيا(E.S.T) تضم9659، وكلية واحدة لعلوم التربية بالرباط تضم 1033، ومعهد فهد بن عبد العزيز للترجمة يضم 295 طالب.

في حين بلغ، في موسم 2011، عدد الطلبة غير المسجلين 90.601 بسبب الشروط البيداغوجية المجحفة (الحضور الإجباري، النقطة الإقصائية...) ، ما يعكس مضمون الإصلاح البيداغوجي المعتمد (إجازة-ماستر – دكتوراه) ونتائج التدريس بنظام الوحدات. كما أن التطور الكمي لأعداد الطلبة في السنين الأخيرة لم يوازيه، على الإطلاق، أي تغير في الشروط النوعية للتدريس سواء على مستوى التأطير البيداغوجي والإداري، أو على مستوى البنيات الأساسية، والتي ظلت تراوح نسب جد متدهورة بسبب سياسة التقشف التي تعتمده الدولة في تدبير الجامعة المغربية، ولتوضيح الأمر نشير إلى المعطيات التالية:

التأطير البيداغوجي: بلغ عدد أساتذة التعليم العالي الجامعي العمومي 12.445 سنة 2013، وفي الوقت الذي تطور فيه أعداد الطلبة بزيادة 84.506 في موسم واحد، ما بين 2012 و2013، بزيادة 18.4% من العدد الإجمالي للطلبة، فإن نسبة الأساتذة

لم تزدد إلا ب 300 منصب؛ ويعرف المعدل الوطني للتأطير البيداغوجي تراجعا مستمرا، فمن 32 طالب لكل أستاذ سنة 2011، إلى 37 سنة 2012، إلى 44 سنة 2013. في حين يصل التأطير البيدآغوجي إلى مستويات متدنية في بعض الجامعات أهمها: ابن زهر أكادير: 75 طالب لكل أستاذ، ومحمد بن عبد الله فاس:53 طالب لكل أستاذ، والقنيطرة: 51 طالب لكل أستاذ. وقد بلغت نسبة التأطير في ميدان العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية كمعدل وطني 113 طالب لكل أستاذ. في حين بلغت هذه النسبة 212 طالب لكل أستاذ بأكادير، و163 بفاس. وتقدر وزارة التعليم العالي الخصاص في حجم الأساتذة الجامعيون في حدود 1230 منصب بيداغوجي للاحتفاظ، فقط ،بمستوى التأطير المسجل في سنة 2012 والذي بلغ كما سبقت الإشارة إلى ذلك 37 طالب لكل أستاذ.

التأطير الإداري: بلغ المعدل الوطني لنسبة التأطير الإداري في الميادين ذات الاستقطاب المفتوح في سنة 2013، نسبة 86 طالب لكل عون إداري، و29 طالب لكل عون إداري في الميادين ذات الاستقطاب المحدود. وتقدر نسبة العجز الإداري في حدود 730 منصبا، قصد لبلوغ نسبة التأطير المسجلة في سنة 2011 وهي 79 طالب لكل عون إداري.

الطاقة الاستيعابية: بلغ المعدل الوطني للطاقة الاستيعابية داخل المؤسسات الجامعية، خلال الموسم الجامعي لسنة 2013، 131 طالب لكل مقعد، في حين تعرف بعض الجامعات مستويات متدنية مثل: أكادير ب 178 طالبا لكل 100 مقعد، ووجدة ب 160، وفاس ب 158، والقنيطرة ب149، ومكناس ب143. كما تشهد كليات الآداب والحقوق والعلوم اكتظاظا مهولا في عدة جامعات، ولتوضيح الأمر نشير إلى المعطيات التالية: أولا، كليات الأداب والعلوم الإنسانية أكادير: 301 طالبا لكل 100 مقعد؛ القنيطرة: 248؛ ظهر المهراز فاس: 218؛ مكناس: 205؛ الرباط: 191؛ فاس – سايس: 183. ثانيا، كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية: أكادير: 317 طالبا لكل 100 مقعد؛ فاس: 239؛ وجدة: 263؛ طنجة: 192؛ المحمدية: 190؛ مكناس: 177؛ الرباط-السوسي: 176. ثالثا، كليات العلوم: أكادير: 171 طابا لكل 100 مقعد؛ الدار البيضاء- بن امسيك: 1701؛ الرباط: 169؛ السملالية مراكش: 164؛ مكناس: 152. وإذا كان هذا هو واقع الحال بالجامعات الكبرى، فإن معدل الطاقة الاستيعابية بالكليات متعددة التخصصات يعرف، هو الآخر، مستويات جد متدهورة، لا تسمح بتوفير أدنى شروط التحصيل العلمي، بحيث تبلغ النسبة 221 بملحقة الناظور، و213 ببني ملال، و208 بتازة، و187 بالرشيدية. وأمام هذا الواقع المزري يظل شعار «مقعد لكل طالب» من ضمن المطالب التي ينبغي توحيد الصفوف من أجل تحقيقها من طرف الطلاب المغاربة.

بحث علمي مسخر لخدمة الاستغلال الرأسمالي: في الوقت الذي تتزايد فيه أهمية البحث العلمي، ويتضح دوره الحاسم في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب والرفع من مستويات عيشهم، وهذا ما تبرزه تجارب شعوب عدة أولت منظومة البحث العلمي مكانتها الحقيقية ضمن سياساتها المتبعة، تتفتق إرادة الدولة على تطوير البحث العلمي، من خلال تسخيره لخدمة القطاع الخاص، ورهنه بتحقيق أهدافه القائمة على الربح ومراكمة الثروات قبل كل شيء. وفي هذا الصدد، نطلع في الشق المتعلق بتطوير الشراكة مع القطاع الخاص، وتحت يافطة تثبيت ما يسمى بروح الجامعة و»المقاولة المواطنة»، اعتبار استفادة المقاولة من الخبرة الجامعية هدفا أساسيا ينبغي التجند وتعبئة موارد الدولة من اجل بلوغه عبر: إحداث منح للقيام ببحوث بين المقاولة والجامعة، وتحفيز الباحثين ماديا على جلب مشاريع من القطاع الخاص، وتشجيع حركية الباحثين والعاملين في المقاولة، وإنجاز بحوث تنموية تلبي حاجيات التنمية الاقتصادية، طبعا مادام المقصود هو النموذج التنموي النيوليبرالي السائد بالمغرب، الذي تستفيد منه حفنة من مصاصي دماء هذا الشعب العامل والمستغل.

وستمول أهداف تطوير ما يسمونه بحثا علميا عبر: تخصيص نسبة 1% من الناتج الداخي الخام (لا تتجاوز النسبة حاليا 0.4%)، وتقديم تحفيزات ضريبية للقطاع الخاص لتشجيعه لتمويل أنشطة البحث، والتمويل عبر التعاون الدولي، من أجل بلوغ 6% من مساهمة المنظمات والدول الأجنبية في أفق 2016، ما يعني رهن مقدرات البحث الوطنية وتسخيرها لخدمة القوى الأجنبية المتحكمة في مصير بلادنا، التي لن تتدخل في تمويل بحوث المغاربة إلا لتحقيق مصلحتها، ومن بين النماذج الساطعة التي تكشف خلفيات هذا التعاون المزعوم نشير إلى الاتفاقية التي عقدتها جامعة محمد الأول مع مؤسسة بلجيكية تستثمر في قطاع التعليم العالي في المحيط الفرنكفوني تسمى اللجنة الجامعية للتنمية commission universitaire pour le développement)) والتي ساهمت في تمويل الجامعة المذكورة ب 2 مليار في الفترة المتراوحة بين 2004-2008، و1 مليار و650 مليون سنتيم في الفترة بين 2008-2012، مقابل الاستفادة من البحوث العلمية للطلبة، وتسخيرها لخدمة مصالحها الحيوية.

نظام الخدمات الاجتماعية يكشف بؤس المعيش اليومي للطلاب: تجدر الإشارة في البداية إلى أن الدولة تنصلت منذ زمن من مسؤوليتها في تمويل الأحياء الجامعية والاضطلاع بدورها المباشر عبر وزارة التعليم العالي، في تقديم الخدمات الاجتماعية والمادية للطلبة، باعتبارها شرطا ماديا لمواصلة عشرات آلاف الطلبة المنحدرين من الأوساط الشعبية تعليمهم العالي،

وأحدثت لهذا الغرض المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي، وتفتقر إلى كل الإمكانيات المالية اللازمة من أجل تسيير الأحياء الجامعية بما يضمن تقديم خدمات جيدة للطلبة. وحسب إحصائيات وزارة التعليم العالي لسنة 2011 بلغ عدد الطلبة المقيمين بالأحياء والإقامات الجامعية 34.643، مكدسين فيما لا يزيد عن 19 حي جامعي و6 إقامات جامعية، حيث بلغ عدد المقيمين ببعض الأحياء الجامعية أرقام جد مرتفعة: الحي الجامعي لمراكش 3.114؛ الحي الجامعي بوجدة 3.011؛ الحيان الجامعيين ظهر المهراز وسايس بفاس5168؛ الحي الجامعي بأكادير 2.262. وقد بلغ عدد الطلبة المقيمين في الأحياء الجامعية خلال سنة 2013، ما يقارب 40131، و 4000 تقيم في أحياء جامعية يسيرها القطاع الخاص.

هذا، دون الحديث عن تردي نوعية الخدمات المقدمة من سكن، بحيث يصل عدد الطلبة في غرفة واحدة لا تتجاوز 5 متر مربع أزيد من 8 طلبة، وهو معدل لا يبلغ حتى حجم المساحة المخصصة لكل سجين وهي 3 متر مربع، وفق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء المعمول بها من لدن الأمم المتحدة. وهذا، بالإضافة إلى عدم مراعاة معايير السلامة الصحية في تدبير المطاعم الجامعية، ما يؤدي إلى وقوع حالات تسمم متكررة، آخرها ما وقع، بداية سنة 2013، في المطعم الجامعي للقنيطرة، والتي راح ضحيتها أحد الطلبة، هذا فضلا على أن الدولة لا توفر سوى 17 وجبة غذائية لكل طالب سنويا؟؟ بمعنى أن الدولة لا تطعم طلابها سوى ل5 أيام في السنة وبوجبات رديئة جدا، ذلك أنها لا توفر سوى 6 مليون وجبة سنويا لما يزيد عن 545.000 طالب. ناهيك عن استمرار تقزيم المنح، واستمرار ربط الحصول عليها بشروط مجحفة وغريبة (الفقر والتفوق) واعتماد زيادات تقشفية لا ترقى إلى مستوى الإكراهات المادية التي يعاني منها الطلاب، بحيث تم اعتماد زيادات في قيمة المنحة ابتداء من الدخول الجامعي -2012 2013، وذلك بزيادة 200درهم شهريا لفائدة سلك الإجازة، و 300 درهم لفائدة طلبة سلكي الماستر والدكتوراه. كما تعرف الخدمات الصحية المقدمة للطلبة تدهورا ونقصا كبيرين، إن لم تكن منعدمة في أغلب الأحيان، أما بخصوص التغطية الصحية للطلبة، فستتوقف الاستفادة منها، حسب ما صرح به وزير التعليم العالي، على تَسوية ملف «الراميد»، حتى يمكنهم التمييز بين الأسر المستفيدة من غيرها وعندها سيتم حل مشكل التغطية الصحية الخاصة بالطلبة، على اعتبار أن الطلبة الذين يتوفر آباؤهم على «الراميد» سيستفيدون من التغطية؟؟ جريدة هسبريس عدد فاتح أبريل2013.

أضف إلى ذلك تفشي الفساد والاختلاس الذي تتعرض له ميزانيات تسيير المطاعم والأحياء الجامعية، والذي كان موضوع تقارير رسمية من لدن المفتشية العامة للمالية والمجلس الأعلى للحسابات، دون تحريك أية متابعة تذكر، في الوقت الذي يزج فيه بالمآت من مناضلي الحركة الطلابية في السجون. وهذا دون إغفال أن عدة أحياء جامعية (أكادير، القنيطرة، فاس، مراكش...) تعيش تحت حصار بوليسي رهيب لمنع الطلاب من تنظيم أنفسهم وممارسة أنشطتهم النقابية للمطالبة بتغيير أوضاعهم المزرية. وللإشارة، فإن المخطط ، موضوع هذا المقال، يتضمن عددا من الإجراءات ذات العلاقة بما يسميه دعم وتطوير الخدمات الاجتماعية للطلبة، والتي لن تساهم في حقيقة الأمر سوى في تعميق واقع التردي الذي تعانيه الخدمات المقدمة لطلبة المغرب، ولعل أخطر الإجراءات هي: فسح المجال للرأسماليين للاستثمار في السكن الجامعي لإنجاز 10 آلاف سرير، وإبرام صفقات لتدبير خدمات الإطعام لفائدة الطلبة عن طريق شركات المناولة التي تهدف إلى الربح بالأساس وليس إلى تغذية الطلبة، وبهذه الطريقة ينبئنا المخطط بأننا سننتقل من 6 ملايين وجبة غذائية إلى حوالي 14 مليون وجبة غذائية سنويا في أفق 2016؟. فضلا عن عزم وزارة التعليم العالي على إصدار مرسوم جديد لإصلاح نظام المنح التي لا يستفيذ منها في الأصل سوى 216.500 ألف، من مجموع أزيد من 545.000 طالب. بمعنى أن 330.000 طالب محروم من حقه في المنحة الجامعية. إن هذه الإجراءات التقشفية التي تعتزم الدولة تنفيذها تدخل في إطار الآليات المدروسة لتنفير الطلبة من التعليم الجامعي وتدميره، في مقابل تشجيع التعليم العالي الخاص وتمكينه من جميع الوسائل التي تساعد على تنميته وتوسعه.

أية مقاومة لوقف نزيف تدمير الجامعة العمومية؟: تستعد الدولة لتمرير هذا المخطط الجديد في إطار استكمالها لمسلسل تدمير التعليم الجامعي، في ظل وضع نقابي جامعي متسم بتنامي المقاومة الطلابية، بصورة نسبية، في عدد من المواقع الجامعية، التي تشهد تعبئات طلابية للاحتجاج على الأوضاع المزرية التي يتخبط فيها عشرات الآلاف من الطلبة، غير أن هذه المقاومة ورغم ما يصاحبها من تضحيات جسام ، تضل دون مستوى بناء ميزان قوى حقيقي، كفيل بالتصدي لسياسة تدمير حق أبناء الجماهير الشعبية في التعليم الجامعي. إن انتشار عدد من الممارسات اللا مبدئية، والتي لا تمت بصلة إلى التقاليد المجيدة للحركة الطلابية المغربية، من قبيل تسييد العنف للحسم في الخلافات والرؤى السياسية، الذي يظل منبوذا وغير مقبول تحت أي مبرر كان، والذي يشكل في عدد من أعرق مواقع الصمود الطلابي شكلا من أشكال فرض الحظر الذاتي ليس على المخالفين من باقي الفصائل والتوجهات الطلابية، بل يخلق مناخ سلبي يساهم في تنفير عشرات الآلاف من الطلبة من المشاركة في النضالات الطلابية، واستنكاف فصائل اليسار الطلابي عن وضع خطة نضالية وطنية لاستعادة الحق في التنظيم النقابي والتخاذل في تجسيد مهمة إعادة بناء المنظمة الطلابية «أوطم» بناء قاعديا وجماهيريا ضمن أولويات العمل اليساري بالجامعة. ومن المؤكد أن استمرار هذا الوضع، سيحول ليس فقط دون انبعاث نضال طلابي قادر على التصدي لسياسات

التخريب التي تنهجها الدولة في مجال التعليم الجامعي، بل سيعرقل أبسط إمكانية لتحسين المكتسبات وفرض حقوق أخرى.

إن التعاطي مع تحديات بناء مقاومة طلابية وطنية على أرضية ملف مطلبي يشمل مسائل وقضايا النضال الطلابي في بعده الوطني، من خلال مبادرات عدة، قد يكون من ضمنها تنظيم معارك وطنية ممركزة في إحدى المدن الجامعية الكبرى كفاس أو مراكش أو غيرهما من أجل فرض احترام الحرية النقابية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإسقاط المذكرة الثلاثية ، أو من أجل الاحتجاج ضد نزيف الخوصصة الذي ينخر الجامعة المغربية، والمطالبة بتوحيد التعليم العالي، وإلغاء التحفيزات الممنوحة للخواص.

كثيرة هي المطالب والملفات التي قد تشكل موضوع معارك طلابية وطنية، وهنا بالضبط تكمن مهمة مناضلي ومناضلات اليسار الطلابي، بجميع مكوناته التقدمية المكافحة، والذي يتحمل مسؤولية حفز أوسع نقاش طلابي من أجل تهييئ الشروط الضرورية للانخراط في تعبئات طلابية جماهيرية وديمقراطية تخلق الفرص الملائمة لطرح الإشكالات الجوهرية التي يتخبط فيها العمل النقابي بالجامعة، وفي مقدمتها استمرار حرمان نصف مليون من الطلبة المغاربة من حقهم في التنظيم النقابي في ظل واقع التشتت الطلابي وغياب جماهيرية الأنشطة الطلابية ودخول النضال الطلابي في متاهات تسهل على أجهزة النظام اختراقه واستعماله لغايات إبقاء الطلبة معزولين من سلاحهم التنظيمي الوطني، أي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة جماهيرية بالفعل تسير بالقواعد الديمقراطية، منظمة مستقلة عن الدولة وعن كافة القوى المعادية لحق الشعب المغربي في فرض سيادته وتقرير مصيره، وملتحمة بنضالات الشعب المغربي ومتضامنة ومتفاعلة مع كفاح الشعوب التواقة للتحرر عبر العالم.

إن هذا الطموح النضالي المشروع، الذي يراود كافة المناضلين والمناضلات الواعون بطبيعة المخاطر المحدقة بالصف الطلابي وبجسامة المهام المطروحة، التي تفرض نفسها بملحاحية على جدول أعمال اليسار الطلابي المكافح، لن يأخذ وجهته الصائبة إلا إذا اضطلع المناضلون، منذ الآن، بواجب التشهير بسياسات تدمير الجامعة العمومية، وطرح البديل الديمقراطي الشعبي في المسالة التعليمية بوصفه عنصرا من البديل المجتمعي الشامل، وعملوا على تخصيب صيرورة النضالات الطلابية بالمبادرات النضالية الجادة، وتسييد القواعد الديمقراطية، سواء في تسيير المعارك أو في حسم الخلافات بين مكونات الفعل الطلابي، مع طرح المبادرات التي تمكن في التقدم من الخروج من مأزق النضال الطلابي المتمثل في غياب التنظيم النقابي عبر فتح نقاش سياسي صريح بين مكونات اليسار الطلابي الوفية للخط الكفاحي الديمقراطي التقدمي للحركة الطلابية حول آفاق العمل الوحدوي، وسبل استعادة التنظيم النقابي الطلابي الكفيل بإعطاء النضالات الطلابية بعدها الوطني الحقيقي وتمكين الطلبة من شروط الرد الملائم على الجرائم التي تحاك ضدهم.

اليوم الجميع معني بطرح السؤال التالي: من المستفيد من غياب المنظمة الطلابية الوطنية «أوطم» كنقابة وطنية تسهر على توجيه وتسيير الحياة النقابية للطلاب على امتداد الخريطة الطلابية الوطنية، وإلى أي حد تمكن العمل الفصائلي، خاصة في صيغته الحالية، من ملئ هذا الفراغ النقابي والتنظيمي القاتل؟؟ إن شعار خدمة مصالح الطلاب وجعلها فوق كل اعتبار يعني بالأساس طرح هذه الأسئلة الملحة، بكل تواضع نضالي، بغية التفكير الجماعي والمشترك في إيجاد الطرق الفعالة لإعادة بناء النقابة الطلابية بشكل قاعدي وفي خضم المعارك الطلابية الجارية كشرط مركزي للوقوف في وجه الهجوم البرجوازي الشرس ضد الجامعة العمومية، وبغية توفير شروط اندماج النضالات الطلابية في نضالات الشعب المغربي من أجل وضع حد للاستغلال والاستبداد.

خلاصة القول، إن طبيعة المقاومة المنشودة لا نتصورها سوى في حجم الهجوم الشامل والممركز الذي يخوضه الرأسمال ونظامه الديكتاتوري على مكتسبات أبناء العمال والكادحين بالجامعة المغربية، وبالتالي، فإن المقاومة المطلوبة في هذا الظرف بالذات إما أن تكون مقاومة طلابية وطنية موحدة ترفع فيها مصالح الجماهير الشعبية في مجال التعليم الجامعي فوق كل اعتبار إيديولوجي أو فصائلي أو حلقي ضيق الأفق، أو سنعمل على تفويت فرصة تاريخية أخرى لتركيز القوة الطلابية في حالة استمرار واقع التشتت وسيادة ردود الأفعال المحكومة بالهواجس الحلقية والذاتية. كما أن حجم الهجوم وخطورته يفرضان التفكير في أشكال التنسيق النقابية الممكنة سواء مع أساتذة التعليم العالي، خاصة ذوي التوجهات الديمقراطية والتقدمية الواضحة المنضوين تحت لواء النقابة الوطنية للتعليم العالي، أو مع نقابيي عمال وموظفي قطاع التعليم العالي، بغية خوض معارك موحدة ومصيرية حول قضايا التعليم الجامعي.

مهدي رفيق، 23 مارس 2013

ملحوظة: تجدون احالات هذا النص على موقع جريدة المناضل-ة الالكتروني.

- من هم الطلبة الثوريون؟ و ما هي أهداف نضالهم؟
- رؤيتنا للحركة الطلابية
- من أجل مشاركة جماعية وديمقراطية في أنشطة الطلاب الثقافية والنضالية
- مقابلة مع طالب ثوري سابق
- الطالبات في ظل قيود المجتمع الذكوري والحاجة لمقاومتها
- نضالات طلابية خارج اسوار الجامعة : كفاح مستمر..وتجارب غنية
- من أجل بديل ديمقراطي كفاحي لإفلاس العدل و الإحسان في مواقعها الطلابية
- ملاحظات انتقادية حول الحركة الثقافية الأمازيغية
- مرة أخرى ودوما: العنف السياسي بالجامعة مدان
- بوجه القمع، مزيد من العمل الطلابي الوحدوي لسنا شيئا مشتتين، فلنكن كل شيء موحدين

المحور الثاني:
الطلبة الثوريون

من هم الطلبة الثوريون؟ و ما هي أهداف نضالهم؟

تعيش غالبية المغاربة، من عمال وعاطلين وشباب ونساء ومهمشين ومنتجين صغار، تحت نير الاستبداد في بحر من البؤس والتجهيل والمآسي الاجتماعية، الناتجة عن البطالة و وضعف الدخل و تدهور الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة وانعدام الشروط الدنيا لحياة لائقة. اصبح المغرب جحيما يتحمل الشباب مخاطر المغامرة بحياتهم للهروب منه بالهجرة سرا الى بلدان أخرى .

لماذا ؟: لأن المجتمع المغربي مجتمع طبقي تنعم فيه أقلية ضئيلة من ملاكي المقاولات والبنوك والمزارع العصرية الضخمة وكبار خدام الدولة باحتكار الثروة والسلطة.هذه الطبقة البرجوازية لا تأخذ بالحسبان غير تحقيق المزيد من الأرباح وليس ما يسببه ذلك من معاناة للبشر وتدمير للطبيعة . لا يمكن لمن سلم وعيه من الإفساد، الذي تمارسه آلة الدعاية البرجوازية ، الا ان يرفض المصير الذي حكمت به الأقلية المالكة والحاكمة على السواد الأعظم من المغاربة ، ويمد يده للمساهمة في أداء واجب تغييره. هذا التغيير بالضبط هو ما يسعى اليه الطلبة الثوريون ، الى جانب كل من يكافح في المصانع والمزارع وكل أماكن العمل و الدراسة وكل ضحايا النظام الرأسمالي التابع القائم بالمغرب .

ثوريون ، لماذا ؟: لان تجارب الشعوب منذ مئات السنين برهنت على ان الطبقات المالكة والحاكمة لا تتخلى عن الثروة والسلطة عن طيب خاطر بتوافق او تراض بل بتدخل الجماهير الجماعي والواعي . كما ان التغيير الجوهري الذي يحتاجه المجتمع لا يحصل بمراكمة الإصلاحات التدريجية ، فكل تجارب الأحزاب الإصلاحية دلت على ذلك . ان القطيعة الجذرية التي تحطم جهاز الدولة البورجوازي لتستبدله بالكامل بدولة الديمقراطية العمالية هي الخطوة الأولى نحو بناء مجتمع بلا طبقات قائم على التسيير الذاتي من طرف المنتجين المتشاركين بحرية . يتم تحقيق هذا البديل الإنساني بالانخراط في نضالات الجماهير المستغلة والمضطهدة من اجل مطالبها الآنية ومن اجل انتزاع إصلاحات تحسن وضعها وتقوى قدرتها على النضال في سبيل التحرر النهائي .وهذا الانخراط يستدعي أداة هي المنظمة السياسية العمالية .

مناضلون من أجل الاشتراكية: ان الاشتراكية التي يناضل الثوريون من اجلها مختلفة عن المسخين الذين ُسميا كذبا بالاشتراكية وهما : ـ نموذج الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية التي كانت تتولى تسيير النظام الرأسمالي المأزوم ملقية بعض الفتات الى ضحاياه ، وأصبحت اليوم تقود الهجوم على مكاسب العمال في العديد من بقاع العالم . ـ نموذج الستالينة والماوية-الستاليتية الذي أقام أنظمة ديكتاتورية حظيت فيها فئة بيروقراطية بامتيازات هائلة مغتصبة سلطة العمال ، وانتهى معظمها في الأخير الى الانهيار التام في العقد الأخير من القرن الماضي . ان هدف الاشتراكيين الثوريين هو التملك الجماعي لوسائل الإنتاج وتسييرها ذاتيا من طرف المنتجين المتشاركين بحرية في ظل ديمقراطية مجالس العمال القائمة على تعدد الاحزاب، لا اشتراكية الحزب الوحيد واقتصاد الأوامر. انها المعالم الأساسية ، وليست وصفة جاهزة ، لمجتمع الحرية الذي سيبدع بناته في ابتكار طرق البناء ووسائله .

مناضلون ضد اضطهاد النساء: مكانة النساء في الرأسمالية المتخلفة القائمة بالمغرب هي مكانة الإنسان المعرض لفرط الاستغلال في المصنع والمزرعة وفي الإدارة ، ولعبء العمل المنزلي بسبب انعدام بنيات تحتية اجتماعية تتكفل بالأطفال والشيوخ وبكل الوظائف الملقاة اليوم على الأسرة ، وللميز في الإفادة من خدمات التعليم والصحة وغيرهما ، مكانة الإنسان المعرض للإهانة والتحرش الجنسي والعنف والقهر تارة باسم التقاليد وتارة باسم الدين وحتى باسم قوانين طبيعية. هذا الاضطهاد مفيد للنظام الرأسمالي الذي ورثه عما سبقه وكيفه مع حاجاته . لذا فتحرر النساء ليس مجرد مساواة قانونية بل تقويضا لنظام سلطة الرجل على جميع الأصعدة وتقويضا للنظام الرأسمالي في نفس الوقت .

مناضلون أمميون: الرأسمالية نظام اكتسح العالم ووحده في بنية متفاوتة ومركبة التطور . ولا يمكن القضاء النهائي عليها الا بوحدة نضال ضحاياها عبر العالم بروح أممية . وقد عادت اليوم هذه الروح الى نضالات الكادحين بعد عقود من انتكاسها بفعل التسلط الستاليني وخيانات الأحزاب الاشتراكية-الديمقراطية . وها هي الحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية وحروبها تكتسي أشكالا أممية سائرة في التطور. هذا النضال الاممي قوامه اليوم التضامن مع الشعب

الفلسطيني والعراقي والكوبي وكافة الشعوب المعرضة للعدوان الإمبريالي دفاعا عن حقها في تقرير مصيرها ، وتطوير أشكال تنظيم العمال نقابيا على المستوى العالمي وبناء منظمات عالمية مناهضة للرأسمالية على جبهة النضال من اجل القضاء على الميز ضد النساء وعلى جبهة حماية البيئة وقوامه أيضا، وأساسا، بناء منظمة أممية عمالية ثورية تقود النضال من اجل إطاحة سلطة الرأسمال في كل مكان وبناء المجتمع الاشتراكي العالمي. ان النضال من اجل الاشتراكية يبدأ قطريا لكنه لا يفضي الا اميا.

نضال الثوريين من أجل مصالح الطلاب: هذا النضال من اجل الغاية القصوى، غاية التحرر الشامل من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، ينطلق من الحاجات الأساسية لضحايا النظام الرأسمالي المتنوعين في اتجاه تلاقي الكفاحات في بوتقة واحدة. لهذا فالنضال من اجل حقوق الطلاب في التعليم والعيش الكريم جزء من نضال كافة الكادحين. وغاية الطلبة الثوريين، وهم يناضلون داخل الجامعة، هي يناء منظمة الطلاب القادرة على توحيد نضالاتهم وتوجيهها نحو انتزاع ما يلي: الحريات الديمقراطية في الجامعة : سحب الحرس الجامعي (الاواكس) وكل أنواع الشرطة وتمكين الطلاب من تنظيم أنشطتهم النقابية والثقافية والسياسية بكامل الحرية. وتعليم عمومي مجاني علماني وموحد مع المساواة بين اللغات، وجامعة ديمقراطية ينتخب مسؤولوها من طرف طاقمها التدريسي والإداري وابعاد أرباب العمل من أي تدخل في تحديد مضمون التعليم وطرقه. البنية الدراسية من مدرجات وأقسام ومختبرات ومكتبات مع طاقم تدريسي كاف يعمل في ظروف حسنة وبأجور لائقة، والبنية الاجتماعية التحتية من أحياء ومطاعم جامعية ومرافق ثقافية ورياضية وترفيهية، وخدمات صحية جيدة ومجانية، ومنحة لكل طالب تفي بحاجاته وتساير تطور الأسعار.

ان الإمكانات المادية لتحقيق هذا التعليم موجودة ويكفي مد اليد إليها حيثما توجد، يجب إنزال الثقل الضريبي على أرباب العمل وكبار التجار وكبار ملاكي الأراضي بسن ضريبة تصاعدية على الدخل والثروة ومصادرة أموال المغتنين من نهب مال الدولة ووقف نزيف هذا النهب وتبذير الميزانية في تضخيم جهاز القمع وفي أشكال البذخ الذي يمارسه الأغنياء، ومصادرة الثروات المهربة الى الخارج، ووقف سياسات التبعية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والاتحاد الأوربي وإلغاء الديون لاجل تخصيص الموارد للتعليم ولباقي الحاجات الاجتماعية.

الطلبة الثوريون

رؤيتنا للحركة الطلابية

الوضع الراهن للحركة الطلابية و مهامنا

يعيش المغرب احتقانا شعبيا متناميا نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بسبب انتهاج النظام الرأسمالي التبعي القائم لسياسات التفقير و التهميش و الإقصاء بإيعاز من الدوائر الامبرايالية. هكذا يتواصل الهجوم على ما تبقى من مكتسبات الجماهير الكادحة التي كلفت عقودا من النضال و الكفاح، ففيما يتعمق ضرب القدرة الشرائية للجماهير الشعبية، يتواصل الاجهاز على الخدمات العمومية ومسلسل الخوصصة الجهنمي (الشطر الثاني من صوديا و صوجيتا، الإعداد قطاعي البريد والطيران). أما الباطرونا، فلم تكتفي بما منحته لها مدونة الشغل الرجعية إذ تواصل ضغطها من أجل المزيد من الهشاشة والمرونة تكثيفا للاستغلال و هو ما أكدته من خلال الكتاب الأبيض الذي تسعى فيه إلى مراجعة مدونة الشغل و إقرار قانون يجرم حق الإضراب و آخر للتدخل في شؤون النقابات والتحكم بها (قانون النقابات). يجري هذا الهجوم الشامل في ظل وضع سياسي سمته الرئيسية استفراد الحكم المطلق بالسلطة السياسية الليبرالية (الاتحاد الاشتراكي و الاستقلال) كأدوات تنفيذ. فيما تلعب قوى أخرى دور "المعارضة البناءة" بعباءة دينية.

لقد عبرت الجماهير الشعبية عن رفضها لهذه السياسات عبر مقاطعتها العفوية لانتخابات شتنبر 2007 وعبر مجموعة من النضالات العمالية والشعبية دفاعا عن الخدمات الاجتماعية و ظروف حياة لائقة لاسيما بالهوامش (بوعرفة، طاطا، صفرو ...) هذه النضالات التي وصلت أوجها بإفني، يقابلها النظام بالقمع الممنهج والعقاب الجماعي والمحاكمات الصورية وحملات التضليل مع السعي إلى تفجيرها من الداخل. ورغم بطولية هذه النضالات فهي تبقى دون الرد الجماعي الحازم القادر على تغيير موازين القوى نوعيا لصالح المضطهدين، نتيجة أولا: لغياب حزب عمالي ثوري يوحد كل تعابير الغضب الشعبي في سيل جارف يقتلع جذور نظام الاستغلال و الاستبداد السائد، و ثانية: لضعف منظمات النضال لاسيما النقابات العمالية المستنكفة قياداتها عن القيام بواجبها في الانخراط و تنظيم المقاومة العمالية و الشعبية، فالقيادات النقابية تعمل جاهدة للجم و كبح نضالات العمال عبر سياسة التعاون الطبقي والعسف البيروقراطي، و ثالثا للتيه و الضياع النظري و السياسي لقوى اليسار الجدري (حزب النهج الديموقراطي، خريجو "القاعديين") والذي يمنعها أن تكون في مستوى الحد الأدنى لمتطلبات النضالات الجارية.

وبدورها تعرف الساحة الجامعية نهوضا طلابيا قياسا مع سنوات خلت خاصة جامعات فاس اكادير ومراكش وتازة بالإضافة إلى طنجة و تطوان و مكناس و القنيطرة والراشدية وشمل ذلك حتى مواقع لم تكن تعرف دينامية نضالية في السنوات الماضية كالمحمدية والبيضاء والجديدة . جاء هذا النهوض في سياق اشتداد حدة الهجوم على حق أبناء الكادحين في تعليم عمومي مجاني و جيد جراء تطبيق المخطط المسمى " ميثاقا وطنيا" للتربية و التكوين" والقانون 01.00 المنظم لتدمير الجامعة العمومية. هذه النضالات التي وصلت أوجها بكل من فاس ، مراكش و أكادير يواجهها النضام بالقمع الشرس بهدف خنقها في المهد وعيا منه لما تشكله المأساة التي تعيشها جماهير الطلاب – شروط الدراسة المزرية و شبح البطالة المحدق- من بارود على شفى الانفجار في أية لحظة هكذا أصبح أدنى تحرك نضالي بالجامعة، رغم الطابع الدفاعي و الأولي للمطالب المرفوعة، يواجه باستنفار شديد لأجهزة القمع و عسكرة الجامعة و ترصد و اختطاف المناضلين و ترهيب الطلاب. هكذا سارعت وثيرة المحاكمات بكل من تازة و مكناس و طنجة و الراشدية وأكادير بالإضافة إلى مراكش و فاس حيث لا يزال عدد من المناضلين- و المناضلين قابعين قابعين في سجون الرجعية الحاكمة. كما تعرف النضالات الطلابية بالأقاليم، المطالبة بمجانية النقل و تعميم المنح... تصعيدا قمعيا كما هو الحال بأكدز- زاكورة و تغجيجت و فم الحصن/طاطا حيث يجري اعتقال و متابعة ثلاثة عشر مناضلا.

أولا: الوضع الراهن للحركة الطلابية: تبقى هذه الدينامية عاجزة عن تنظيم مقاومة في مستوى الهجوم الذي تتعرض له الجامعة العمومية. فبعد ثلاثة عقود من آخر مؤتمر ناجح لأوطم (المؤتمر 16)، لا زال وضع الحركة الطلابية محكوما بالدوران في حلقة مفرغة، في وقت يشتد فيه هجوم الدولة على الجامعة. فالنضالات الحالية تجري في الظل بوضع يتسم :

- الوضع السياسي العام المتميز بغياب حزب الطبقة العاملة و ضعف اليسار الثوري وسيطرة قوى سياسية برجوازية على المنظمات النقابية، حكم على النضالات العمالية و الشعبية بمراوحة المكان و العجز عن صد الهجوم البرجوازي. فالوضع النضالي المطبوع بجزر عام(غياب نضالات وطنية كبرى، فحتى الانبعاث النضالي الجديد بالهوامش كما بالجامعات يغلب

عليه الطابع المحلي)، ساهم في تعطيل دينامية الحركة الطلابية.

• الهجوم الذي التعليم الجامعي الذي يؤطره ما يسمى (ميثاقا وطنيا للتربية و التكوين) و القانون 01.00 المنظم للتعليم الجامعي و الذي تتمثل محاوره الأساسية في بالسعي إلى تفكيك الجامعة عبر تشجيع الخوصصة و رهن مصير التعليم الجامعي بمتطلبات أرباب العمل (ضرب الطابع المعرفي للجامعة و إعطائها طابعا مهنيا مقاولاتيا متزايدا) و تملص الدولة من مسؤولية التمويل و ضرب المجانية و الحد من حق حاملي الباكالوريا من الالتحاق بالجامعة و الوقف القسري للمسار الدراسي للطلاب (المكتسبات المشروطة). مما يؤدي إلى تقليص القاعدة المادية للحركة الطلابية لاسيما في ظل وضع يتسم بارتفاع تكاليف الاستقرار بالمدن الجامعية. هذا الهجوم سيعرف طورا جديدا بدخول ما يسمى البرنامج الاستعجالي حيز التنفيذ.

• بعد عقد من سيطرة شبه كلية لقوى الرجعية الدينية (العدل و الإحسان) على الجامعة، عرف هذا التيار تراجعا متواصلا مما سمح للنضال الطلابي بالانبعاث من جديد بتأطير تيارات يسارية تنتسب إلى الماركسية، بعد الانسحاب التام لفصائل أحزاب البرجوازية الليبرالية من الجامعة تباعا مع دخول مكوناتها الرئيسية لما سمي حكومة التناوب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، التقدم و الاشتراكية).

لقد استعملت الرجعية الدينية في غزوها للجامعة العنف بشكل منهجي، لأول مرة في تاريخ الحركة الطلابية، و بمباركة و تشجيع و حماية من أجهزة القمع، نتج عنه استشهاد المعطي بوملي و أيت الجيد بن عيسى و إصابات بليغة و حملات اعتقالات طالت العديد من المناضلين التقدميين بفاس و وجدة و أكادير. إن قوة الرجعية الدينية ، خصوصا العدل و الإحسان، الناتجة أساسا عن غياب قوة سياسية ثورية قادرة على صد هجوم الدولة المتزايد، جعلهم اكبر قوت تنظيمية بالجامعة. سعى هذا التيار إلى تنصيب " إطار نقابي " خاص به ، ابتداءا من خلق تعاضديات و إنشاء لجنة تنسيق وطنية انتهاءا بمبادرة مؤتمر استثنائي للسطو على المدلول الكفاحي لتاريخ أوطم. و هو ما واجهته الفصائل الطلابية التقدمية بكل حزم بل حتى إخوانهم في "الوحدة و التواصل " رفضوا مسايرتهم و اتجهوا نحو خلق " منظمة التجديد الطلابي" القطاع الطلابي لحزب العدالة و التنمية. وهكذا اضطرت العدل والإحسان بفعل عزلتها و تقديرها للوضع السياسي ، إلى التخلي عن عقد المؤتمر الاستثنائي لتدخل في مرحلة تراجع مطبوعة بتقلص قاعدتها الطلابية و اكتفاؤها بتعاضديات تفقد مصداقيتها سنة بعد سنة . إنه تغير جوهري في شروط النضال الطلابي يشكل هزيمة سياسية بقوى الرجعية الدينية (العدل و الإحسان و العدالة و التنمية) وانتصارا لروح المعطي بوملي و محمد أيت الجيد بن عيسى و لكل التضحيات التي قدمها مناضلو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب طوال أزيد من عقد و نصف دفاعا عن الهوية الكفاحية و التقدمية لأوطم.

• شهد عقد التسعينات ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية بالوسط الطلابي، كامتداد للحركة الأمازيغية التي كان " ميثاق أكادير " سنة 1991 انطلاقتها الجديدة وأرضية مطالبها: (دسترة اللغة الأمازيغية و إدراجها في التعليم و الإعلام والإدارة المغربية...). كان لنضال الحركة ميل يميني عاجز عن رؤية القضية الأمازيغية كجزء من نضال الشعب المغربي من أجل الحرية و السيادة الشعبية، مقتفية أثر البرجوازية الليبرالية في نضالها الديمقراطي (الاستجداء و التوافق بدل النضال الجماهيري). هذا ما سهل مأمورية النظام القائم في احتواء النخبة القائدة عبر ما سمي بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2001، و بهذا تكرس ذلك النزوع اليميني للحركة و هو ما جعل قواعدها تشعر بالنفور منها، و بعد فترة تردد حسمت الحركة الثقافية بالجامعة موقفها لصالح رفض المعهد باعتباره مؤسسة لاحتواء بالنضال الأمازيغي، لكنها، في الآن ذاته، عجزت عن بلورة خط ديمقراطي جذري بديل لانحطاط النخبة القائدة. و غدت الحركة جسدا بدون رأس، جسدا لم يجد سبيلا لضمان لحمته إلا في الانكفاء على الذات و تعميق نزعة التعصب القومي. و هو ما أسقط الحركة في ردود أفعال كان من نتائجها انخراطها ، في ظل انحصار التقاليد الديمقراطية لأوطم بالساحة الجامعية، في دوامة صراعات دامية مع بعض مكونات القاعديين، و تعطيل طاقات هائلة من الطلاب عن المشاركة في النضال ضد هجوم الدولة على التعليم.

• إن هذه الدينامية النضالية التي شهدتها الساحة الجامعية بالمغرب و التي وصل تأثيرها إلى مواقع جامعية لم تكن تعرف أية تحركات نضالية كما أسلفنا لا ينبغي أن تحجب عنا التفاوتات الحاصلة بين موقع و آخر. فجامعات هامة بتركزها الطلابي كالبيضاء و الرباط و المحمدية و سلا و الجديدة، ناهيك عن مؤسسات التعليم العالي الأخرى(المعاهد و المدارس العليا و مؤسسات التكوين المهني العالي) تعرف غيابا كليا لأي تواجد يساري فاعل و لو في حدوده الدنيا. فقوى الرجعية الدينية، ورغم تراجع تأثيرها ، لازالت القوى السياسية الوحيدة المتواجدة بهاته المؤسسات.

• منذ فشل المؤتمر السابع عشر بأوطم حتى بدايات التسعينيات ، لعب القاعديون ورفاق الشهداء (طلبة حزب الطليعة

الديموقراطي الاشتراكي فيما بعد) دورا كبير الأهمية في الدفاع و الحفاظ على التقاليد الديمقراطية و التقدمية و الكفاحية للمنظمة الطلابية أوطم في وجه القمع و قوى الرجعية الدينية و قدموا في سبيل ذلك جليل التضحيات. لكن انكماش ثم انمحاء تأثير الطلبة الطليعيين بفعل أزمة هذا الحزب العميقة و كذا الانحطاط اليميني لتجربة الحركة الماركسية اللينينية بالمغرب (المرجع السياسي لتجربة القاعديين) سيدخل الطلبة المنتسبين إلى التراث القاعدي في دوامة من اليتم و الضياع السياسي و النظري و كان من نتائجها تشضي فصيل القاعديين إلى فرق متنازعة في بالبداية و المتحررة فيما بعد حول الشرعية التاريخية للقاعديين. و هو ما سيطبع المتنازعين ، بسمات عامة، أهمها سيادة عصبوية متطرفة تحل " الذات " محل أوطم و محل الجماهير، وغلبة لفظية ثورية و رؤية تقديسية مثالية لتاريخ أوطم و لتجربة اليسار الثوري خلال السبعينيات للتغطية على غياب فهم متماسك للواقع الحي للمجتمع المغربي و للحركة الطلابية ولمتطلبات النضال الطلابي و علاقته مع النضال الاجتماعي العام. كل هذا جعل بعض هذه التيارات تعادي صراحة حق الجماهير الطلابية في تقرير و تسيير معاركها و تستنكف عن مهمة تنظيم حركة طلابية جماهيرية و مكافحة عبر تكريس رؤية فوقية/ ذاتية للنضال و ذلك بفرض وصاية على نضالات الطلاب باعتبار أن هذه الذات هي الممثل الشرعي و الوحيد لأوطم و لتاريخه. و بلغ التيه عند البعض مستويات خطيرة، فقد قادته ميوعته النظرية و ضعفه البرنامجي إلى جعل العنف ثابتا بنيويا و يوميا في تعامله ليس مع التيارات الأخرى و الطلبة فحسب، بل حتى لحسم خلافاته الداخلية. إن هذا الصراع حول الإرث القاعدي و نتائجه أدت غالبا إلى استحالة وجود أكثر من تيار طلابي يساري واحد من داخل كل موقع جامعي . و حتى في حال العكس، فإنه لا توجد أي إمكانية فعلية و دائمة لعمل ميداني مشترك على ارضية التراث الديمقراطي و الكفاحي لأوطم.

طبعا توجد و تطورت و تتطور تمايزات بين مكونات تجربة القاعديين بل و حتى بين مكونات النهج الديموقراطي القاعدي (البرنامج المرحلي) فثمة تطورات إيجابية تستحق التنويه اهمها رسالة 15 أبريل 2008 التي وجهها معتقلوا فاس (ينتمون إلى فصيل النهج الديموقراطي القاعدي – فاس) إلى مناضلي الحركة الطلابية و التي تنم عن وعي بالوضع الراهن للحركة الطلابية و المهام الملقاة على عاتقها. وكان من نتائج تلك الرسالة التطورات الهامة التي شهدتها الساحة الجامعية نهاية الموسم 2008 2009-، فلأول مرة منذ سنوات عديدة يلتقي مناضلون من فصائل أوطامية مختلفة بالساحات الجامعية بفاس ثم بمراكش ، و يقر الجميع بضرورة تجاوز الطابع المحلي للنضال الطلابي. و تلا ذلك إصدار النهج الديموقراطي القاعدي – مراكش بنشرة سماها "ماي الأحمر" تتضمن مواقف مثيلة. إلى هذا ينبغي أيضا الإشارة إلى ان فصائل القاعديين التقدميين و التوجه القاعدي – تطوان و التوجه القاعدي- طنجة كلها تعلن و تجسد نبذها للعنف و الاحتراب الفصائلي. إنها تطورات إيجابية بالنظر إلى ماضي الدمار و العصبوية المتطرفة لهذه الفصائل لكنها تطورات أولية تحتاج إلى مزيد من التعميق و التجسيد على ارض الواقع .

ثانيا: أي مستقبل للنضال الطلابي؟ و أي مهام مطروحة؟: إن التعدد السياسي بالجامعة المغربية أنتج وضعا شبيها بتعدد نقابي (المسخ النقابي للعدل و الإحسان، منظمة التجديد الطلابي، إضافة إلى التيارات اليسارية التي تناضل في إطار أوطم). لقد قلنا شبيها بتعدد نقابي لأن كل هذه المكونات السياسية تدعي تنظيمها للنضال النقابي للطلاب. و في الوقت الذي يكتسي فيه عمل تنظيمات الرجعية الدينية – بالرغم من تراجعه - طابعا وطنيا و منظما، يضل العمل اليساري مطبوعا بظاهرة استئثار فصيل واحد بالقوية في عدد من المواقع الجامعية و انكفاؤه على ذاته، و هو ما يحكم موضوعيا ببقاء العمل الطلابي اليساري في حدود محلية ذاتية ضيقة معاقة و مكبوحة وأمام الهجوم الذي تشنه الدولة على الجامعة العمومية، يعتبر تجاوز الطابع المحلي للنضالات الطلابية، شرطا ضروريا لتنظيم المقاومة الطلابية الاستثنائية التي استثارتها إعادة الهيكلة الجارية و توجيهها صوب تعديل موازين القوى لصالح الحركة الطلابية. وأي تقاعس في تقوية و تنظيم هذه المقاومة محليا ووطنيا يعني إلحاق هزيمة نكراء للحركة الطلابية ويلغي هذه الدورة الجديدة للنضال الطلابي. إن اشتداد الهجوم البرجوازي ووضع العجز الذي لازالت تتخبط فيه الحركة الطلابية بالرغم من التضحيات بالجسام التي تقدمها، يفرض على كل الفصائل والمكونات الطلابية التقدمية عرض منظوراتها لإعادة بناء الحركة الطلابية على أسس تجعلها قادرة على مواجهة الهجوم الجاري في ارتباط عن النضال العام ضد الاستبداد السياسي و الاستغلال الرأسمالي.

1 – دفاعا عن تنظيم ذاتي ديمقراطي للنضال الطلابي: لقد سعينا، كطلبة ثوريين، طيلة تواجدنا بالساحة الجامعية إلى تجسيد منظورنا للنضال الطلابي ميدانيا والدفاع عنه نظريا، إذ عملنا دائما على بناء أدوات النضال الطلابي الموحدة والدفاع المستميت، عن حق جماهير الطلاب في التقرير والتسيير، والتصدي لكل الأطروحات العصبوية المعادية لتطور وعي الطلاب والملجمة للفعل النضالي الحازم مستخدمين آليات النقاش والإقناع والمقارعة السياسية والبرنامجية الحرة بدل الاحتراب والتطاحنات التي تنخر جسد الحركة الطلابية والتي لا تفيد إلا أعداءها. هذا السعي إلى استنهاض النضال الطلابي وبناء

أدوات التنظيم الذاتية المسيرة ديمقراطيا تمثل ميدانيا في:

الدفاع المستميت عن حق الجميع، طلابا ومكونات الساحة الجامعية ،في التواجد والتعبير والنشاط السياسي وعن حق الطلبة الصحراويين في النضال من أجل حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. إن النضال من أجل الحرية النقابية والسياسية يهدف بالأساس إلى تحصين حرمة الجامعة عبر خلق آليات لمواجهة جماهيرية لأجهزة القمع والبطش البرجوازي. النضال ضد العنف الذي تمارسه بعض الفصائل الطلابية كخيار منهجي لفك الخلافات السياسية داخلها أو مع فصائل أخرى او مع الطلاب. إن هذا الخيار، أيا تكن مبرراته، يخدم موضوعيا أهداف النظام في شل الحركة الطلابية وتمرير مخططاته التصفوية. إن دفاعنا عن التعددية السياسية بالجامعة ليس مبدأ مجردا بل ممارسة عملية حريصون عليها ويظهرها بشكل جلي واقع التعددية بجامعة أكادير التي تشكل استثناء مقارنة بالعديد من المواقع الرئيسية الأخرى حيث يسود فصيل واحد بقوة الحديد والنار. إن نبذنا للعنف، الذي لا يعني أبدا التخلي عن حقنا في الدفاع عن النفس، ليس من منطلق أخلاقي ولا نتيجة ضعف. إنها قناعة سياسية نجسدها من موقع القوة. والدعوة إلى تشكيل لجن أوطامية جماهيرية مستقلة، ينطلق فعلها النضالي من تنظيم التفكير الجماعي للقواعد الواسعة للطلاب، أيا تكن انتماءاتهم الفصائلية أو عدمها، حول محاور الهجوم على التعليم العمومي وكذا الهجوم المتواصل للنظام على كافة الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (لجن تعليم، بطالة، حروب، أمازيغية، ثقافة وفن، نساء...). إن هذه اللجن نريدها فضاء مفتوحا وتعدديا لتنظيم النقاش ورفع الوعي السياسي للطلاب. وقد دلت تجربة تأسيس اللجن الاوطامية بجامعة اكادير منذ 2003 عن الامكانات الهائلة التي يختزنها الطلاب، وعن الحاجة لهكذا لجن، رغم الحملة المسعورة التي تتعرض لها من قبل الفصائل العصبوية.

والدفاع إبان المعارك النضالية عن سيادة التجمعات العامة (تجمعات عامة للأقسام والشعب والتجمع العام على صعيد الكلية)، باعتبارها الصيغة الأكثر ديمقراطية للتقرير والتسيير في المعارك النقابية والتي تسمح بالمقارعة البرنامجية لمختلف الرؤى المتواجدة أمام كل الطلاب، وتضمن مشاركتهم المكثفة وتربيهم على تحمل المسؤولية عبر الانخراط الفعال في اللجن المنبثقة عن التجمع العام والخاضعة لرقابته (لجن إضراب، تعبئة، إعلام، مالية، حوار، تنسيق نضالي...). لجن يكون الطلاب غير المنتمين فصائليا أكثريتها بما يتيح تجاوز القيادة الفوقية للمعارك، وما يرافقها من اتكالية وكبح المشاركة الطلابية. واللجن المنبثقة عن الجموعات العامة، ليست بأي حال شكلا من أشكال الهيكلة. إذ يتم حلها مباشرة عند انتهاء المعركة النقابية. كما أن التجمعات العامة، كما نطرحها، لا علاقة لها بالجموعات العامة التي تعقدها الإطارات النقابية أو الجمعوية مثلا لتأسيس او تجديد هياكلها أو انتخاب مؤتمرين او بهدف التعبئة أو ما شابهه، إن التجمعات العامة التي ندافع عنها تجمعات للتقرير في المعارك وتسييرها. وهي قصد ذلك ينبغي أن تكون يومية: تقيم مسار المعركة وأداء اللجن بما فيه عزل بعض أو كل أعضائها وتقرر ما ينبغي القيام به ومن سيقوم به؟ وكيف؟ وبأية وسائل؟

إن التجمع العام، بالصيغة أعلاه، ليست اكتشافا نظريا يدعيه الطلبة الثوريون، إنه نتاج التجربة التاريخية للحركة العمالية العالمية التي أبدعت وبلورت نظامها الديمقراطي الخاص الذي يتجاوز الديمقراطية التمثيلية (على الطريقة البرلمانية البرجوازية حيث يتم انتخاب ممثلين لسنوات يعهد إليهم بتقرير مصير الشعب) إلى ديمقراطية مباشرة تسمح بتحكم العمال عبر جموعاتهم العامة ذات السيادة في معاركهم من أجل تحسين شروط بيع قوة العمل وعبر هاته الممارسة يتعلم العمال، في ظل وضع ثوري، كيف يمارسون السلطة السياسية عبر المجالس العمالية (السوفيتات). إن هذه الديمقراطية المباشرة، التي تتجاوز الديمقراطية التمثيلية البرلمانية البرجوازية، تسمى الديمقراطية العمالية. وعن الحركة العمالية استلهمتها الحركة الطلابية العالمية في عز نضالاتها البطولية والتاريخية التي يشكل ماي 1968 مثالها الأبرز والأنصع، وأصبحت إرثا وآلية لا يمكن تصور نضالات كبرى بدونها. لقد لاقى دفاعنا عن الديمقرطية المباشرة عبر التجمعات العامة تجاوبا كبيرا من طرف الطلاب، رغم كل محاولات التخريب والعرقلة، من طرف الفصائل العصبوية من يسار ويمين. إن هذا المنظور الذي جسدناه على المستوى المحلي، نرى ضرورة تعميمه على المستوى الوطني. ونعتبره مدخلا أساسيا لخلق شروط نجاح النهوض الطلابي لصد الهجوم الكاسح على حق أبناء الشعب المغربي في التعليم العمومي.

-2 في سبيل توحيد المقاومة الطلابية: ينبغي الإقرار أولا انه لو وجدت منظمة طلابية مهيكلة وطنيا قوية ديمقراطية ومكافحة لكان حال الحركة الطلابية أفضل مما هو عليه الآن، و لما استطاع النظام تمرير العديد من مخططاته التصفوية. وليس صدفة أن النظام لم يستطع أن ينزل بنود "إصلاح 1975، إلا بعد فشل المؤتمر 17 ودخول الحركة الطلابية في أزمة لازالت تدور في فلكها حتى اليوم.وليس صدفة أن يواصل النظام بدأب تنزيل ترسانة مخططاته التصفوية للجامعة العمومية بعد ذلك من خلال ضرب تعميم المنحة والدورية الثلاثية سنة 1993، لتأتي بعدها الضربة القوية للجامعة العمومية التي شكلها "الميثاق" وتوابعه. وقد استطاع النظام ذلك بالرغم من التضحيات الجسام التي قدمتها الحركة الطلابية ومناضلوها

التقدميون.

إن إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب باعتباره منظمة طلابية مهيكلة وطنيا على أسس ديمقراطية وكفاحية وتقدمية ستظل مهمة مطروحة على عاتق فصائل اليسار الثوري بالجامعة. غير أننا لا نعتقد أنها المهمة الآنية المطروحة على عاتق الحركة الطلابية في الظرف الراهن، وذلك أننا نراها مهمة مستحيلة في ظل الشروط الذاتية للحركة الطلابية المشار إليها أعلاه. إن إعادة بناء المنظمة الطلابية اوطم ديمقراطيا وكفاحيا، غير ممكن تصوره إلا علـى قاعدة نضالات طلابية قوية ذات بعد وطني مرتكزة إلى أوسع ما يمكن من ديمقراطية. إن تنظيم رد وطني علـى الهجوم الجاري ممكن رغم غياب منظمة طلابية على المستوى الوطني. فليس وجود منظمة مهيكلة وطنيا شرطا مسبقا لتنظيم رد طلابي وطني. وهذا ما أكدته تجربة الحركة الطلابية على المستوى العالمي، فقد خاضت الحركة الطلابية نضالات وطنية جبارة في اليونان سنة 2006 ضد خوصصة الجامعة رغم غياب نقابة مهيكلة وطنيا. أما في فرنسا فتخاض النضالات الوطنية لمواجهة مخططات إصلاح شبيهة لما هو جار في المغرب خارج التأطير المباشر للنقابات الطلابية.

إن الشرط الضروري الذي ضمن انطلاق التعبئات الوطنية، في الحالتين المذكورتين أعلاه، هو ارتكاز هذه التعبئات على أوسع مشاركة طلابية ديمقراطية في التقرير والتسيير، عبر لجان الإضراب المنتخبة ديمقراطيا في تجمعات عامة من المستوى المحلى إلى الوطني والخاضعة لرقابة متواصلة من القاعدة الطلابية. إن هذا المنظور النضالي ليس فقط ممكنا بالمغرب، بل ضروري لتنظيم رد طلابي وطني في وجه "الإصلاح الجامعي". إن الاستفادة النقدية من دروس النضال الطلابي العالمي هي واجب كل من يعلن نفسه ماركسيا أمميا، غير أن هذا لا يعني بأي وجه القفز عن الشروط الموضوعية و الذاتية و خصوصيات الحركة الطلابية المغربية. فهذا المنظور تعترضه ثلاث عقبات أساسية؛ أولها العنف والاحتراب الفصائلي وثانيها العصبوية المتطرفة لبعض التيارات اليسارية التي تلغي أي عمل يساري مشترك وثالثها غياب فهم متماسك للنضال الوطني لديها.

يشكل الاعتراف المتبادل بين الفصائل والمكونات الطلابية التقدمية فاتحة لإنضاج شروط المقاومة محليا ووطنيا. هذا الاعتراف ليس في الواقع أكثر من إقرار بالحقائق الموضوعية الجارية أمام أعين الجميع. ثمة فصائل ومكونات طلابية تقدمية عديدة مناضلة في إطار الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. و رغم التباينات السياسية بينها و تفاوت تأثيرها، تشارك في المقاومة الطلابية الجارية وتضع على جدول أعمالها ضرورة تصعيد النضال لمواجهة مخططات تدمير الجامعة العمومية. وكلها استهدفت، وإن بتفاوت، في موجة القمع الحالية والمتواصلة. وتدل المعطيات الملموسة لتوزيع التواجد الجغرافي للفصائل والمكونات التقدمية وتأثيرها انه لا إمكانية فعلية للسير نحو توحيد المقاومة الطلابية الحالية و تقويتها دون مشاركة واعية مسؤولة ونشيطة لكافة (أو أغلب) الفصائل والمكونات الطلابية التقدمية الفاعلة والمناضلة. نحن نعي أن توحيد المقاومة الطلابية، لن يتأتى دفعة واحدة ذات صباح أو بعد اتفاق فوقي يدبر بلَيل بين الفصائل الطلابية. إنه سيرورة تتبلور في خضم النضال ذاته وعلى مرأى ومسمع وإرادة جماهير الطلاب ومناضلي أوَطم. ومن بين المداخل الممكنة لتسريع هذه السيرورة مايلي: نبذ واضح وصريح للعنف والاحتراب الفصائلي بين المكونات الطلابية اليسارية كوسيلة لحل الخلافات السياسية والدفاع عن حق جميع الفصائل والمكونات الطلابية اليسارية في التواجد والنضال والتعبير عن آرائها وتصوراتها بكل حرية. وتنظيم النقاش والصراع الإيديولوجي والسياسي على أسس ديمقراطية مفتوحة وبروح رفاقية بعيدا عن لغة التخوين المجاني والسب والقذف واللامسؤولية.

تعميق العمل المشترك الميداني بين الفصائل التقدمية على المستويات المحلية وبروح رفاقية تضع حقا مصلحة جماهير الطلاب فوق كل اعتبار. والعمل على تنظيم تعبئة مشتركة، مكثفة وفعالة، بكل المواقع الجامعية لتوفير شروط إنطلاق معارك محلية جماهيرية حقا وديمقراطية حقا وذات نفس كفاحي. معارك محلية كبرى ستوفر لا محالة شروط خوض خطوات نضالية مشتركة. تنظيم دعم وتضامن ميداني ونضالي مع معتقلي الحركة الطلابية ومع النضالات التي يخوضها معتقلو أوطم بالسجون بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية بما في ذلك اعتبار أيام تقديم المعتقلين أمام محاكم الرجعية أياما وطنية للتضامن والاحتجاج، و تنظيم قوافل طلابية وطنية لحضور المحاكمات على الأقل في جلساتها المخصصة للمداولة. التضامن والتعريف بكل النضالات الطلابية الجارية، بما في ذلك استقبال مندوبين عن هذه المواقع للتعريف أكثر بنضالاتهم المحلية وبدروسها. واستعمال هذا التضامن فرصة لاستنهاض همم الطلاب والتعبئة من اجل أجل إنضاج شروط إطلاق نضالات محلية. وفي مواجهة القمع سيكون من المفيد أن تطلق المواقع المعنية نداء للتضامن يتضمن مقترحات ملموسة وقابلة للتنفيذ. التفاعل الايجابي مع كل المقترحات النضالية الجدية التي قد يقدمها أي موقع جامعي أو أي معتقل سياسي، والتفاعل النضالي مع النقاشات المسؤولةالصادرة عن الفصائل الطلابية التقدمية حول سبل تعميق وتوحيد المقاومة الطلابية الحالية. وهو ما لا يعني، بالطبع، التخلي عن نقد أوجه القصور في تجربتنا أو في تجربة باقي الفصائل.

-3 دمج النضال الطلابي بالنضالات العمالية والشعبية: رغم أن الكل يتفق على أن الهجوم على الجامعة، مجرد حلقة من الهجوم البورجوازي العام، مكمل لحلقات الهجوم الأخرى (مدونة الشغل، خوصصة الصحة، البطالة الجماهيرية، رهن اقتصاد البلاد للرأسمال الأجنبي..). إلا أن هذا لا يجد تكملته المنطقية في العمل على توحيد نضالات الطلاب مع نضالات باقي الحركات الاحتجاجية فلا زال النضال الطلابي مسيجا بأسوار الجامعة و في قطيعة تامة مع نضال الشباب المعطل ونضالات العمال والتلاميذ وباقي الكادحين، ولا زالت الفصائل الطلابية تنتظر "صدى كل نضال جماهيري" لتدبيجه في البيانات النارية والجمل الطنانة. لقد سعينا كطلبة ثوريين دائما إلى دمج النضال الطلابي بالنضالات العمالية والشعبية من خلال:

العمل على "فتح الجامعة من تحت" في وجه مناضلي الحركة الاجتماعية في مواجهة الـ"فتح من فوق" الذي غايته جعل الجامعة في خدمة الباطرونا ودولتها وقيمها وثقافتها. إن غاية هذا الـ"فتح من تحت" بالاضافة إلى تقوية أواصر التضامن مع الحركة الجماهيرية هي توسيع النقاش بما يسمح بتنظيم التعبئات والمعارك المشتركة مع قوى النضال الرفيقة من نقابات عمالية وجمعية المعطلين وحركة تلاميذية ونسائية. والمشاركة الفعالة في كل نضالات المضطهدين. وهو ما جسدناه خلال النضالات الشعبية في طاطا وإيفني وورزازات وإيميني وفي النضالات المناهضة لغلاء الأسعار وفي التضامن مع النضالات العمالية والتعريف بها. والمشاركة الفعالة في جميع النضالات التي يخوضها الطلاب بالأقاليم، دفاعا عن حق المنحة والسكن الجامعي ومجانية النقل، والدفاع الحازم عن حق الطلاب في تأسيس لجن تنظم هذه النضالات في وجه كل الطروحات العصبوية الضيقة الأفق التي تعادي نضال الطلاب بالأقاليم. والدفع في اتجاه تنسيق تلك النضالات مع نضالات جمعية المعطلين والحركة التلاميذية والنقابات العمالية حول شعار "النضال من اجل الحق في التعليم والشغل والتنظيم". والعمل على أن يكون هذا التنسيق رافعة للنضالات الشعبية بالأقاليم وحافزا على بناء حركة تلاميذية وطلابية ديمقراطية ومكافحة والمساهمة في فك الحصار الذي تعاني منه حركة المعطلين وفي تجاوز الأزمة التي تعرفها الحركة النقابية. إننا نريد ونواصل العمل من اجل بناء لجن ديمقراطية مستقلة للنضال والمقاومة و تعميمها وتقوية التنسيق بينها و توسيع دائرة تدخلها لتشمل النضال ضد الهجوم البرجوازي على التعليم في كل أبعاده. وقد دلت تجارب لجن طاطا وورززات وزاكورة على الدور الهام الذي تلعبه النضالات بالأقاليم كرافد لاستنهاض المقاومة الطلابية. لا سيما ان هذه النضالات بفعل المشاركة الواسعة للطلاب بها في التقرير والتسيير من خلال التجمعات العامة، وبفعل أشكالها النضالية الكفاحية(وبالأخص تعطيل حركة المرور على الطرق الرئيسية)، وبفعل الدعم والمؤازرة الشعبية التي تحظى بها، استطاعت تحقيق عديد من المكاسب أبرزها تعميم المنح على جميع الطلاب وفرض مجانية النقل. والسعي الممنهج إلى تخصيب النقاش الطلابي بمنظور إجمالي استراتيجي للتغيير الثوري الضروري للقضاء على نظام الاستغلال والاستبداد وما يتطلبه ذلك من ضرورة بناء حزب العمال الثوري (نشر الفكر الماركسي الثوري، التشهير بالاستبداد السياسي، فضح المخططات الطبقية، دروس النضالات العالمية والمحلية الطلابية منها والعماليةوالشعبية...).

خاتمة: ان النضال من اجل غايتنا القصوى كفصيل ماركسي ثوري، غاية التحرر الشامل من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، ينطلق من المطالب الأشد بساطة لضحايا النظام الرأسمالي المتنوعين في اتجاه تلاقي الكفاحات في بوتقة واحدة. فالنضال من اجل حقوق الطلاب في الحرية والتعليم والعيش الكريم جزء من نضال كافة الكادحين. وغاية الطلبة الثوريين، وهم يناضلون داخل الجامعة، هي إعادة بناء اوطم ديمقراطية وكفاحية منخرطة في النضال الاجتماعي وقادرة على توحيد نضالاتهم على أرضية المحاور المطلبية التالية: الحريات الديمقراطية في الجامعة: سحب كل مظاهر العسكرة وتمكين الطلاب من تنظيم أنشطتهم النقابية والثقافية والسياسية بكامل الحرية، وإطلاق سراح كافة الطلاب المعتقلين ووقف المتابعات. وتعليم عمومي مجاني علماني وموحد يضمن المساواة بين اللغات. وجامعة ديمقراطية ينتخب مسؤولوها من طرف طاقمها التدريسي والإداري وابعاد أرباب العمل من أي تدخل في تحديد مضمون التعليم وطرقه . وبنية دراسية من مدرجات وأقسام ومختبرات ومكتبات مع طاقم تدريسي كاف يعمل في ظروف حسنة وبأجور لائقة. وبنية اجتماعية التحتية من أحياء ومطاعم ونقل جامعي ومرافق ثقافية ورياضية وترفيهية وخدمات صحية جيدة ومجانية ومنحة لكل طالب تفي بحاجاته وتساير تطور الأسعار.

الطلبة الثوريون

مارس 2010

من أجل مشاركة جماعية وديمقراطية في أنشطة الطلاب الثقافية والنضالية

يدخل الطالب الجديد الجامعة وقد تعود طوال عمره على الخضوع لسلطة المجتمع البورجوازي ولا سيما مؤسستين قمعيتين بامتياز هما الأسرة والمدرسة. هذه المؤسسات تربي الشاب والشابة على الطاعة والامتثال لما هو سائد من قيم فاسدة، قيم القرون البائدة، قيم الاستغلال والاضطهاد. ومن نتائج التربية التي أخضع لها الشباب؛ قتل روح النقد لديه وفقدانه الثقة في الذات، فالكبار والمؤسسات هم الأدرى بمصلحته وبما عليه أن يفعل وما عليه سوى الإنصات والتنفيذ. طبعا تتمرد أقلية من الشباب على هذا الترويض، لكن تمردها قد يكتسي أشكالا غير سليمة من قبيل تعاطي المخدرات والتعبير عن السخط بأشكال غير واعية. لذا فإن أقلية قليلة هي المتمردة بنقد المجتمع وبطرح الأسئلة عن أسباب ما ينخره من تناقضات.

وقد يتسم مناخ الجامعة باختلاف نسبي عما عهده الشباب في الأسرة وفي المدرسة، وباقي مؤسسات الترويض، وهذا الاختلاف متوقف على ما انتزعته الحركة الطلابية إبان نشاطها من حريات وما كرست من تقاليد ديمقراطية. وهو حاليا هزيل بفعل إدخال الحرس الجامعي وكل أنواع البوليس وتضييق الحريات داخل الجامعة. غير أن ما يفاقم خنق تفتح طاقات الشباب بعض تقاليد الحركة الطلابية نفسها. حيث أدى الضعف والتشتت التدريجيين لتيارات اليسار الطلابي إلى نشوء أساليب في العمل لا تمت بصلة إلى الديمقراطية، ولا تتيح ترعرع ميول النقد والتعبير الحر عند الشباب. كما أن بروز التيارات الرجعية المصادرة للديمقراطية واندفاعها في فرض وجودها بالعنف وادعائها –باسم الرب- احتكار الحقيقة، قد عزز الظواهر المصادرة للديمقراطية والمنفرة للطلاب. فبقدر ما تقلصت قاعدة التيارات الطلابية بقدر ما تقوت لديها ميول التحكم بالطلاب وفرض توجيه نضالاتهم وأنشطتهم بشكل لاديمقراطي. هكذا تقوم نخبة (عناصر لا تتعدى بضع عشرات في أحسن الأحوال) بمصادرة حق الجماهير الطلابية في النقاش الحر واتخاذ القرار بشكل جماعي وشفاف. ومنها ما يصر بتشدد أهوج، يصل مستوى العنف، على رفض كل شكل تنظيمي يبادر إليه الطلاب. وجلي أن تلك الأقليات إنما تخشى ارتقاء وعي الطلاب وإمساكها بزمام أمرها بلا وصاية وتسلط من أي كان. إن النتيجة الوحيدة لتلكم الممارسات البيروقراطية، مهما ادعت الحديث باسم القاعدة، هو شل الحركة الطلابية وقتل إمكانات تطورها.

لقد انعدمت إمكانية عقد تجمعات عامة يعبر فيها كل من أراد بكامل الحرية عن آرائه واقتراحاته وتم الاكتفاء بحلقات لا يتناول فيها الكلمة غير دهاقنة التيارات الطلابية الذين حفظوا عن ظهر قلب جملة من التعابير والألفاظ من العيار الثقيل، وتراهم يتراشقون بها ويتلاعبون قصد الظهور بنظر الطالب العادي كمتفقهين في علم تحليل ما يجري بالجامعة وغيرها وكيفيات النضال، إلخ. إن المستوى «الرفيع» (المزيف في حقيقة الأمر) الذي يناقش به دهاقنة التيارات الطلابية، مستعملين عن قصد ألفاظا مفخمة توحي بسعة الإطلاع، يجعل الطالب المتوسط يواصل ما اعتاده من عدم الثقة بالنفس والتواري والانطواء والصمت، فماذا بوسعه أن يفعل أو يقول وهو الجديد على الجامعة وعلى حلقات المناضلين. إن تدني مستوى وعي الطلاب ناتج، ضمن أسباب أخرى، عن الممارسات القاتلة للديمقراطية التي تكرسها الفصائل الطلابية نفسها، فقد تم بلوغ مستوى متقدم في ابتكار الحيل وأشكال المكر التي تسمح للنخبة بتسيير حلقات النقاش بشكل يقصي غير المرغوب فيهم أو يقلص من وقت التدخل الخاص بهم وبالتالي التلاعب بالحلقة كلها في الاتجاه الذي يريدون معاملين الطلاب معاملة القطيع.

إنها أساليب الذين ليست لهم ثقة في قدرتهم على إقناع الجماهير برأيهم، هذا إن كان لهم رأي. إذ غالبا ما يفرض المتسلطون رغباتهم على الجموع لأجل الظفر بقيادة زائفة لا غير. كما أن الفقر الفكري الذي أصاب التيارات الطلابية إثر انهيار المنظمات السياسية التي استندت عليها في بدايتها، جعل خطب الدهاقنة تكرارا بأشكال متعددة لنفس الجمل التي تجتر أفكارا عامة تبقى مملة ما دامت لا تتغذى باستمرار بالجديد من حقائق الحياة الاجتماعية والسياسية. هكذا تتكون لدى الطالب المتوسط صورة عن الطلبة المناضلين بما هم عصبة منغلقة من ذوي الخطاب الشبيه بـ»الغوص» فيزيد ذلك من تردد، وحتى تخوف، الطالب في التدخل والمشاركة بالأفكار والأفعال. طبعا إن لهذه المؤثرات السلبية حدودا لأن التركز الطلابي الكبير الذي تشكله الجامعة، وبقاء جزء ضئيل من تقاليد النضال الطلابي، يجعلان فئة من الطلاب تهتم وتشارك لكن بشكل سلبي وغير متناسب بتاتا مع ما يميز الشباب من عنفوان وإقدام وتحدي لكل أشكال التسلط. وتتجلى هذه الأمراض في المكانة المخصصة للطالبات في الساحة الطلابية ضحية التهميش والأدوار الثانوية، لذا فإن جرأة الطالبة على الكلام والمشاركة أدنى من جرأة الطالب. ومن الصور الكاريكاتورية لديكتاتورية دهاقنة

الساحة الطلابية سعيهم الحثيث إلى احتكار المعرفة والمعلومات، لدرجة إخفاء الوثائق عن المقربين إليهم ناهيك عن جماهير الطلاب، حتى أن بعض النصوص أصبحت من قبيل المخطوطات المقدسة للفئات الدينية المغلقة والتي لا يطلع عليها سوى المختار من المريدين.

إن هذه الظواهر مرتبطة بالمصير العام الذي سقطت فيه الجماعات الطلابية، لذا فإن مشروع تجديد الحركة الطلابية على أسس كفاحية، في تناسق مع مهمة بناء منظمات نضال الكادحين ضد الاستغلال والاضطهاد، لن تقوم له قائمة دون كنس كل التقاليد العفنة المصادرة لحق الطلاب في التعبير والمشاركة النشيطة، وبناء تقاليد تفتح المجال لممارسة الجميع حق اتخاذ القرار وتنفيذه. لا يمكن بين عشية وضحاها الضرب صفحا عن تقاليد راسخة طوال سنوات عديدة، لكن إلى جانب التجدد المميز لأفواج الطلاب بالجامعة، بوسع تطبيق النقاط التالية أن يقلب الوضع رأسا على عقب:

إن اللغة المفهومة من طرف الطلاب، بعيدا عن الطلاسم، هي الشرط الأول لرفع الحواجز المصطنعة بين المناضلين وعموم الطلاب. يجب التخلي عن لغة «الراسخين في العلم» وحتى اللجوء إلى الحديث بالعامية والأمازيغية تشجيعا للجميع على الكلام. وإغناء حقائق العلم الماركسي الذي يسعى المناضلون إلى استعماله، بمعطيات الواقع المتجدد شرط لتجاوز الصيغ المنحطة واستعمال ذلك العلم فعلا لدراسة مسائل الوضع الطلابي والاجتماعي بوجه عام دراسة جدية، لما يمثله ذلك من أداة لا غنى عنها لرفع الوعي وإنماء إرادة النضال لدى الطلاب. كما ممارسة سياسة فعل إيجابي واعية لأجل رفع مكانة الإناث ودورهن في النشاط الطلابي، ونبذ كل عنف، كلاميا كان أو عضليا، واتخاذ عقوبات صارمة بحق مرتكبيه. ويمكن اتخاذ طريقة المحاكمة الجماهيرية مع حق المتهم في الدفاع وإصدار الحكم بأغلبية الأصوات، وتثقيف المناضلين أنفسهم بمبادئ الديمقراطية في تسيير النضالات بالتعريف بتجارب حركات مناضلة أخرى. تطوير أشكال إثارة النقاش وتسييره، وجعل التجمع العام الإطار الوحيد لاتخاذ جميع القرارات والتربية على احترام قاعدة تنفيذ الأقلية للقرار الذي حظي بالأغلبية مع ضمان حق الأقلية في الدفاع عن رأيها وتمكينها من وسائل ذلك. ويعني هذا هجر تقاليد الحلقات التي تتخذ القرار وفق ما يسمى «التوجه العام»، واللجوء إلى استعمال التصويت عند اتخاذ أي قرار. يمكن للحلقات أمام غياب إطار تنظيمي للطلاب أن تكون ذلك التجمع العام شريطة احترامها للقواعد الديموقراطية المذكورة أعلاه

تمثيل وجهات النظر في انتخاب الهيئات (لجنة أو وفد أو أي مجموعة ستسند إليها مهمة ما) باعتماد قاعدة التمثيل النسبي.وإلزام الممثلين الطلابيين بتقديم كشوف حساب أمام الجماهير عن المهام المسندة إليهم مع إمكانية عزل هؤلاء الممثلين في أي لحظة بإرادة أغلبية من انتخبهم.

نزار

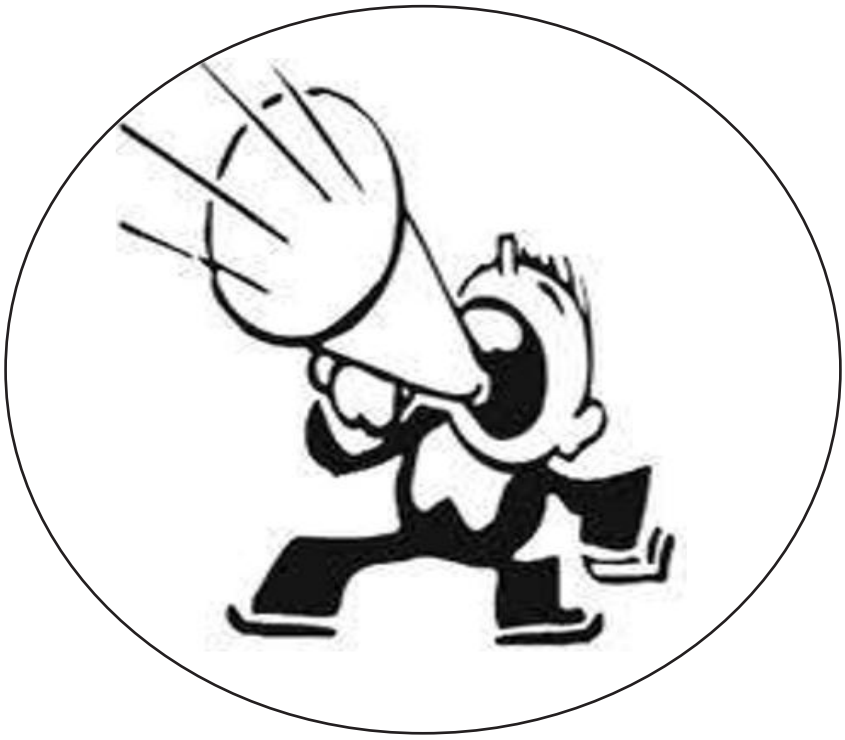

مقابلة مع طالب ثوري سابق

1- ما طبيعة تدخل الماركسيين الثوريين في الوسط الطلابي قبل بروز الطلبة الثوريين ؟

لم يكن بروز التيار الماركسي الثوري بالمغرب نتيجة تطور جناح داخل منظمة سياسية ثورية قائمة، ولا انفصل تيار ثوري من حزب عمالي جماهيري، بل كان وليد تأثر مناضلين أفراد بمنظورات الأممية الرابعة للثورة العالمية وتحاليلها للظاهرة الستالينية وللثورات التي تلتها، وكذا تحليل مناضليها لإمكانات وإخفاقات الثورة بالمنطقة. ما يطلق عليه اليسار بالمغرب كان قسمه الأكبر والمرتبط بجماهيرية واسعة نسبيا عبارة عن أحزاب يسارية برجوازية ليبرالية تتحكم بأجهزة المنظمات العمالية والشعبية، أما اليسار الثوري فكان مضمرا تنظيميا ومعزول جماهيريا وتأثيره محصور في الشبيبة الجامعية والثانوية. أما الوضعية السياسة فموصومة بملكية مطلقة ماسكة بالحكم في أدق تفاصيله باستبدادية عتيقة، مع جهاز حكومي للتنفيذ واسم برلمان للتصديق، أما مناوشات المعارضة البرجوازية الليبرالية وبعض المحاولات الانقلابية وتلك التحرشات التي تصدر عن صحافة ومنظمات خارجية فكانت توابل حارة لإضفاء نكهة على طعم الحكم المستبد.

ركز الماركسيون الثوريون على مهمة التوضيح النظري، وكنس الأضاليل الستالينية وكسر طوق الحصار المضروب على دروس وتراث الماركسية الثورية، ونشر الأدب السياسي للأممية الرابعة، باختصار الدفاع عن الماركسية أداة لتحليل الواقع والثورة كمنهج للتغيير في وجه التطويع الليبرالي للماركسية. وقام الماركسيون الثوريون بمجهود استثنائي متواصل لتوزيع الأدب الماركسي الثوري بإعادة رقنه ونسخه ووضعه رهن إشارة المناضلين، وهو أمر كان متعذرا من قبل. هذا ما أكسب مناضلين طلابيين أفراد من فصائل طلابية مختلفة للبرنامج الماركسي الثوري، الكسب التنظيمي لم يتم بناء على إجابات سياسية/تنظيمية لأزمة الحركة الطلابية، بل نتيجة قوة التحدي البرنامجي للماركسية الثورية أمام ضيق أفق المراجعة الستالينية للماركسية، وإخضاع الثورة لمصلحة شرائح بيروقراطية واستنفاد تجربة اليسار الجديد لإمكاناتها بفعل مآزق برنامجية وتفكك تنظيمي ودور القمع الملكي الرهيب وعزلته عن قاعدة انغراس جماهيري. ونقد لمنظور الإستراتيجية الجامعية (الاستقلال الطلابي) التي دافع عنها القسم الأكبر للطلبة القاعديين.

2- ما سمات الوضع السياسي بالبلد والجامعة قبيل ظهور الطلبة الثوريين؟

عرضنا أعلاه بشكل مختصر لمحددات الوضع السياسي بالبلد والمتمحور حول ملكية مستبدة حاكمة تصون المصالح التاريخية للرأسمال التابع: توزيع المكاسب وحل الصراعات وسط المالكين وضمان مصالح الرأسمال الامبريالي، والتصدي الحازم لكل ما يهدد هذا التناغم في «فن السيطرة» سواء نابع من أعداء طبقيين أو من أفراد/قسم من المالكين. الفترة الجاري الحديث بصددها طبعت بادراك استباقي للملكية لما سينتصب أمامها من تحديات، ضمان انتقال هادىء وسلسل للحكم من ملك مريض لابنه وما يتطلبه من تنفيس الاحتقان والحقد المتراكم ضد الحكم. التحدي الثاني اقتصادي تمثل في ضمور الميزانية العامة واشرافها علي الافلاس، وكان العلاج الجاهز بيع مؤسسات القطاع العام للرأسمال الخاص ونهج سياسة تقشفية حادة بتقليص الميزانيات الموجهة للقطاعات الاجتماعية. لمواجهة التحديين لجأت الملكية لأحزاب المعارضة الليبرالية وثم ادماجها بدون تنازلات تمس قيد أنملة سلطات الملك، وقبلت بكل خنوع استسلامها المخزي تحت أبخرة «مصلحة وطنية مزعومة» وادعاءات المهمة الرسولية في انقاد البلد. في نفس السياق اجتاحت العالم موجة نضال شعبي من أجل الديمقراطية وسقوط أنظمة ديكتاتورية عديدة لم تعد للامبريالية بها حاجة بعد الانهيار المدوي للأنظمة الستالينية. أما المنظمات النقابية فقد كانت الدعامة الجماهيرية المساندة لاستسلام المعارضة الليبرالية ووفرت الغطاء لتمرير هجوم شرس بدون مقاومة فعلية: بيع مؤسسات عامة وتسريح العمال- المصادقة على الميثاق الملكي للتربية والتكوين- ضرب مجانية الصحة – تمرير مدونة الشغل....

أما اليسار الجذري فقد انتهت دورته، وتشكل على أرضية تيارات غالبيتها انتهت إلى موقع معارضة ليبرالية جديدة تعوزها القوة التنظيمية والانغراس الشعبي الذي كان لدى من استسلم للملكية من أحزاب معارضة ليبرالية، وقليله استقر في وسطية انطلقت من قناعات ثورية عند النشأة. أما تداعيات ذلك على الجامعة، فأصرت الملكية على توجيه ضربة قاصمة للمدرسة العمومية. فالتقرير الصادر عن البنك الدولي عن أوضاع التعليم سنة 1995 كان الأداة الرئيسية لإطلاق حملة إعلام ضخمة غايتها التحريض على تكاليف ضخمة مزعومة تستنزف الميزانية العامة مقابل أفاق مهنية مغلقة، كانت المنظورات للتعليم العمومي مجالا لمناوشات الليبرالية المعارضة والملكية وبديهي أن يكون من الميدان الذي استسلمت فيه استسلاما تاما ووفرت الغطاء السياسي والعملي لتمرير سياسة البنك الدولي المدمرة للمدرسة العمومية. فجاءت الإصلاحات الجامعية الناسفة للجامعة العمومية (تقليص أعداد الحاصلين علي المنحة- اكتضاض فضيع – انعدام المطاعم الجامعية والخدمات المتدنية في الموجود منها- مكتبات هزيلة كما وكيفا- سكن جامعي قليل جدا في مدن ومنعدم في أخرى وخاضع لتحكم أمني- مختبرات وحجرات الدروس التطبيقية والخرجات الميدانية بئيسة – صعوبات جمة في النقل الجامعي...)، كل ذلك مع رقابة بوليسية دائمة وقمع شرس لصبوات النضال وزج المناضلين في سجون النظام، لقد كانت المذكرة الثلاثية (موقعة من طرف وزير الداخلية والعدل والتعليم العالي) إحدى الآليات القمعية «للتهدئة» القسرية للمقاومة بالوسط الطلابي.

أما نضاليا فمنذ المعركة الوطنية الجامعة سنة1989 التي قادها الطلبة القاعديون، منذ ذلك الوقت ظلت النضالات في الجامعة ذات ملفات محصورة في الكلية الواحدة وعلى مطالب جزئية. وعلى صعيد التيارات السياسية فقد تغيرت الوضعية القائمة عشية نهاية الثمانينيات فقد هجرت تيارات المعارضة الليبرالية العمل المنظم بالساحة الجامعية (الطلبة الاتحاديون- التقدم والاشتراكية- ضعف طلبة الطليعة –و طلاب منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) مع انقسام تواصل منذ ذلك الوقت للطلبة القاعديين. وكان الانقلاب الأبرز صعود جماهيري للسلفية الدينية الحائزة على دعم تنظيماتها السياسية، والتي تزامن صعودها الجماهيري مع تقهقر لافت للفصيل الأكثر جماهيرية، الطلبة القاعديين، والغارق في أتون أزمة برنامجية انتهت إلى تفجره تنظيميا. لم تكن هيمنة السلفية الدينية حصرا نتيجة استفادتها من مدها الصاعد مجتمعيا واقليميا ولا نتيجة دعم للتنظيمات الأم ولا كان حصيلة صراع فكري وسياسي، بل كذلك بحملات عنف شرسة ضد اليسار الجذري بإصدار أحكام علانية (فتاوي) ضد مناضلين وتنظيم هجمات على مواقع جامعية، ومنع اليسار من النضال النقابي بمبرر كونهم «المعبر الشرعي» عن مصالح الطلاب من خلال هياكل معزولة سميت تعاضديات، ومنع الأنشطة الثقافية والندوات والفكرية وحلقات النقاش بمبرر عدم توصلها بطلب لتمنح بموجبه ترخيصا. فانضاف قمع السلفية الدينية لأنشطة اليسار الجذري، الثقافية والنقابية، إلى قمع النظام للنضالات المعتاد.

3- ما ردود فعل التيارات السياسية الطلابية على الإعلان عن تأسيس الطلبة الثوريين؟

إن عمل الماركسيين الثوريين في بعض الأنوية النقابية ومساهماتهم في حركة الشبيبة المتعلمة المعطلة والمشاركة في بعض النضالات العمالية والشعبية إضافة إلى إصدار بعض من النصوص السياسية، والمناشير النضالية مع مواصلة مهمة التوضيح البرنامجي، مما خلق وسط متعاطف وكسب مناضلين من مشارب تنظيمية مختلفة، ونفس الأمر حصل بالوسط الطلابي، فتفاقم الأزمة داخل مختلف وجهات المنتسبة إلى التيار القاعدي وتفاقم خلافاتها إلى حد الصدامات العنيفة، وبداية تأثير ماركسي ثوري ببعض الكليات قوبل ذلك بنوع من «الضيق» من خصم دينامي من منطلق ماركسي ويمارس ضغوطا برنامجيا وتحديا ميدانيا. خيضت نقاشات برنامجية/فكرية وسياسية وحول أزمة الحركة الطلابية، طبيعتها والبدائل، والسلفية الدينية والموقف منها وتقييم تجربة اليسار الماركسي اللينيني جوانب المشرقة وحدود التجربة، طبيعة النظام و أحزاب المعارضة الليبرالية، وما المصالح الطبقية التي تعبر عنها؟ ونقاش حول استراتيجية التغيير الثوري بالمغرب بناء علي دروس الحركة العمالية عالميا وتجربة المجموعات الثورية محليا، وسجال حول مفهوم البيروقراطية والرد الماركسي ؟والظاهرة الستالينية والماوية وتجارب الغوار.... كان ذلك دينامية نقاش عميق حرك الطلائع المناضلة ودفعها لرد التحدي البرنامجي الذي يمثله الماركسيون الثوريون، هذا المناخ الايجابي نضاليا لم يكدره غير بعض الممارسات العنيفة ضد مناضلين أفراد أو استعمال عنف لوقف بعض المبادرات النقابية أو بعض الأنشطة الثقافية الخاصة بالماركسيين الثوريين.

4- ماذا أضاف الطلبة الثوريون للنضال في الوسط الطلابي ولقضية النضال الطبقي عامة؟

«إن الأزمة التاريخية التي تعاني منها الإنسانية تتلخص في أزمة القيادة الثورية». ذاك هو التحدي الذي يحاول الماركسيون الثوريون المساهمة في حله بتدخلهم في جميع المنظمات الجماهيرية والنضالات العمالية، من خلال الدفاع عن بناء منظمات عمالية وشعبية في خدمة مصالح قاعدتها بالدفاع عن الديمقراطية في اتخاذ القرار ومراقبة التنفيذ وتقديم الكشوفات وحق التعدد السياسي والانتخاب الدوري الشفاف لكل القياديين، وتشجيع التكوين والتثقيف وتبادل المعلومة لكي لا تتحول القاعدة إلى مجرد تجمع بشري للمناورة من طرف بيروقراطيين أزليين، والترياق ضد الرتابة البيروقراطية وخمول المنظمة في تغليب أسلوب الكفاح الطبقي النشط عوض المفاوضات الباردة وانتظار تنازلات العدو، تعزز القادة البيروقراطيين على حساب القاعدة وتظهرهم كأصحاب فضل كاذب. تم تجميع العناصر الأكثر تقدما في حزب عمال اشتراكي. المهمة بالغة الصعوبة فالمنظمات النقابية خربتها بيروقراطية بالغة الفساد، والحركة الطلابية عرضة لضربات قمعية متتالية ومنهكة بخلافات لا تنتهي. شكلت جمعية المعطلين الاستثناء الذي خصب الحقل النضالي بالمغرب. وكان انهيار التجارب الستالينية يضغط بثقله على المدافعين عن المشروع الاشتراكي وتعزز جيش من قدماء الثوريين الذين تحولوا إلى أنصار الرأسمالية، وعدائيين بشكل بالغ لكل ما يذكرهم بسنوات الجمر والثورة. في ظل هذه الشروط لا يقدر بثمن ما أضافه الماركسيون الثوريون. الدفاع عن البديل الاشتراكي في سياق ردة مفتوحة مما أنقذ جيل من الشباب المناضل المتسلح بالأمل الثوري وقاوم ضغوط إيديولوجية نيوليبرالية متعجرفة. الأمر ليس مقتصرا على الطلبة الثوريين بل شمل كذلك تيارات تأثرت إيجابا بطريقتها الخاصة. دافع الطلبة الثوريون على أوسع ديمقراطية في اتخاذ القرارات حول المسائل النضالية ودافعوا عن آلية الجمع العام في اتخاذ القرارات في الأمور الهامة وعلى انتخاب اللجان وتقديمها لكشوف الحساب و حاصروا أساليب المناورة والتلاعب في حسم القرارات وحاولوا إحياء بعض تقاليد النضال في تاريخ الحركة الطلابية، من خلال لجان الأقسام وإحياء تقاليد السبورات النقابية والتعبئة بالمناشير وتكريس تقليد نقل النضال خارج أسوار الجامعة، بالمشاركة في نضالات عمالية وشعبية جارية ونقل الاحتجاج الطلابي إلى الشارع واستقبال المنظمات المناضلة بالجامعة وعرض معاركها وقضاياها على الطلاب...

5- تعج الساحة الجامعية بمظاهر العنف السياسي ما مواقف وممارسات الطلبة الثوريين أنذاك بهذا الصدد؟

للماركسيين الثوريين حساسية مفرطة ايجابية ضد كل مظاهر البيروقراطية واللجوء للعنف المادي لحل خلافات فكرية/سياسية، فالجرائم التي طالت رفاق ليون تروتسكي عالميا، من طرف تنويعات يسارية مختلفة، وحملات التشهير الباطلة المسوغة لتلك الجرائم التي أنتجتها الآلة الجهنمية للدعاية الستالينية، كل هذا سلحنا بمناعة تحول دون أن نصاب بجرثومة المبادرة لممارسة العنف لحل خلافات مع خصوم سياسيين. شهدت الجامعة المغربية صنوفا من العنف المنظم بلغ أوجه ما مارسته السلفية الدينية من عنف دموي ضد اليسار الماركسي نتج عنه تصفية جسدية لمناضلين يساريين. إلا أن تفاقم أزمة الطلبة القاعديين وبروز وجهات نظر مختلفة فتح الباب على عنف متبادل بين مختلف وجهات النظر تلك، ليطال تيارات أخرى وحتى الأنشطة الطلابية الأكاديمية والفنية المستقلة لم تسلم. نال الطلبة الثوريون حقهم من ذاك العنف، لكنهم في المقابل طرحوه للنقاش العام وفندوا مصوغاته الفكرية وكشفوا طبيعته الرجعية، والتجئوا لكل السبل الممكنة لتطويق ما يطالهم من اعتداءات وميزوا ما بين السلوكات الفردية المندفعة والعنف الجماعي المنظم. لم يبادر الطلاب الثوريون قط إلى ممارسة العنف ضد أي كان ولم يتسرعوا للرد على أي اعتداء إلا بعد استجماع كل المعطيات وإجراء الاتصالات مع المتسببين في ذلك والنقاش الجماهيري للأمر وتقديم جميع المعلومات وبسط موقفهم مما جري. رفع الطلبة الثوريون راية التشهير بالعنف السياسي بصرف النظر عن من كان ضحيته، وبينوا حقيقته المضادة للنضال وفندوا مسوغاته. موقف الطلبة الثوريين من العنف سياسي قائم على قناعة راسخة في أن لا قائمة لحركة طلابية جماهيرية ومكافحة في ظل تفشي العنف السياسي لحسم خلافات فكرية /سياسية. وقد بدل مجهود جبار لخلق رأي عام طلابي رافض للعنف وقاوموا ضغوط جبارة للانجرار في دوامته الجهنمية. ولا شك أن الوقائع الملموسة لراهن الحركة الطلابية يؤكد بشكل دامغ صواب هذا الموقف. هل نجحوا في ذلك: نعم. والأمر يستدعي مواصلة الجهد.

6- الجامعة تمثل الوسط الأمثل لبناء حركة نسائية ديمقراطية بالنظر لخصوصيات البلد. ما حصيلة الطلبة الثوريين أنذاك؟ وكيف تفسر التأخر الحاصل لقوي اليسار في هذا المضمار؟

لا تكشف الرأسمالية التابعة طابعها المتأخر على الصعيد الاقتصادي والسياسي فحسب، فالتأخر الثقافي أحد ضمانات الترويض الأيديولوجي للجماهير. فانتشار الأمية المدرسية بأرقام صاعدة، والحرص على أن تستمر ثقافة الجهل والتخلف في أشد تلاوينها رجعية (دينية– قبلية– عرقية – لغوية– جنسية...)، وبالرغم من أن تغلغل الرأسمالية التابعة في البلد قد ألحق قسم من جماهير النساء بجيش العمال المأجورين، وأخرجهن من عمل منزلي غير معترف به اجتماعيا، وبالرغم مما يمثله ذلك من خطوة تقدمية موضوعيا إلا أن الثقافة السائدة حافظت على ركام هائل من المسبقات الرجعية ضد المرأة تبلغ درجة الهذيان المرضي. من المفروض أن تكون الجامعة واحة تخف فيها بشاعة أوجه اضطهاد المرأة والمنظورات الرجعية الجاهلة ضدها، بحكم ضمها لجيل شاب أقل تعلقا بقيود الماضي والأشد ميلا للتمرد ضد ما هو عتيق، إضافة إلى كونها مجال يحتضن النخب المتعلمة بالبلد. وبالتالي فالجامعة هي المكان الطبيعي لبداية بناء حركة نضال متمحورة حول حقوق النساء. لكن واقع الحال لم يكن يتوافق وتلك البداهة. فما مرد ذلك؟ لم يولي اليسار اهتماما دالا بقضايا الطالبات، لم يخلف أي أدب خاص ماعدا تخليدا روتينيا لذكري 8 مارس تتكرر فيه تلك المقتطفات العامة من أدب الماركسية. صعود السلفية الدينية بالجامعة مستندة على قاعدة طلابية غالبيتها طالبات أضفى على الأمر طابعا غريبا، حركة رجعية عدوة شرسة لحقوق النساء تحوز على قاعدة واسعة من الطالبات، وتيارات يسارية لا قاعدة نسائية حقيقية لها؟ هذا هو الوضع الذي كانت عليه الحركة الطلابية في ما يتعلق بوضع النساء داخلها.

انطلق عمل الماركسيين الثوريين من واقع بالغ السوء، فقد كانت حملات السلفية الدينية التشهيرية ضد اليسار بالغة الشراسة تستهدف ترويع الطالبات من «جماعة الزنادقة الملحدين الداعين الى تشريك النساء...» وغيرها من الادعاءات المغرضة. وكانت بعض مظاهر السلوكات في صفوف الحركة الطلابية منفرة وهو ما تطلب خوض صراع ضدها وإزالتها. فقد تقدمنا بمقترح منع التدخين داخل حلقيات النقاش أو خلال الندوات وعروض النقاش وهو ما تفاعل معه باقي التيارات وعمل الجميع علي تكريسه ويمثل الان سلوكا جاري به العمل بمواقع جامعية متنوعة. دافعنا على تمثيلية للطالبات المناضلات في كل اللجان المنتخبة. كما كانت السلوكات الذكورية والممارسات التميزية التي تصدر عن مناضلين محط نقد وتصحيح دائم. وكان التسليح الفكري لمناضلينا يتضمن بشكل دائم منظورات الأممية الرابعة حول نصوص برنامجية حول تحرر النساء ناهيك عن الاستفادة من تجارب فروع أممية راكمت تجارب أغنى في هذا المضمار. هذا المجهود الجبار أثمر تطورا بطيئا لكنه فعلي، وتماره برزت في السنوات اللاحقة حيث توسعت قاعدة المناضلات الثوريات، وبرزت قياديات بشكل لم يكن متاحا في السابق. وتم خلق لجان طلاب تعنى بقضايا النساء وبقضايا أخرى ملموسة. الدروس المستخلصة تؤكد أن عملا جادا وصبورا اتجاه النساء يكسب الحركة الثورية قاعدة نضال نسائية حقيقية وثوريات مقدامات. ما تم انجازه خطوة في طريق معركة وعرة وجب كسبها.

-7 كانت الحركة الطلابية طيلة عقود من تاريخها تحت هيمنة يسار جذري، ما سبب عجزه عن انتشالها من أزمتها المستديمة؟ أليست هناك مخاوف من تكرار الأمر نفسه مع الطلبة الثوريين؟

أجل، كان اليسار الثوري من أنشط التيارات الطلابية في شخص طلبة الحركة الماركسية اللينينية (الطلبة الجبهويون) ومن بعدهم الطلبة القاعديون. جابه هؤلاء لحظة بروزهم تحديا خطيرا، فقد أعادت منظمة «إلى الأمام» النظر في علاقتها بامتدادها الطلابي، وقررت منحه استقلالا عن بنيتها التنظيمية بمبررات عملية (سرية المنظمة السياسية وعلانية التدخل الطلابي) لكن جوهر التحول مرده إلى إعادة نظر في إستراتيجية التغيير التي تبنتها المنظمة مع قيادتها الجديدة. أما المعضلة الثانية التي واجهت الطلبة القاعديين خلال المؤتمر 17 للاتحاد الوطني لطلبة المغرب فكانت ابتزاز الفصائل الإصلاحية لهم، وقرارها الانسحاب من المؤتمر لحظة تيقنها من عدم حيازتها على أغلبية المؤتمرين. لم يكن الطلبة القاعديون مهيئين بتاتا لمثل هذا الوضع لا سياسيا ولا تنظيميا.

لم تكن النوايا النضالية وكواكب المعتقلين ولوائح الشهداء والجرحى كافية منذ ذلك الحين أن تجيب عن مهمتين رئيسيتين: الأولى أي سبيل لبناء المنظمة الطلابية الوطنية والمعبرة عن صوت الطلاب في وجه النظام؟ أين نبدأ بناء منظمة الثورة المغربية؟

انتهت التجربة القاعدية اليوم إلى انكفاء فكري وعملي خطير، أفق أغلب تلاوينه لا تتعدى تدبير مناوشات نقابية جزئية أو استنزاف في صدامات عنف دورية. أما كبرى الأسئلة التي تواجه الماركسيين اليوم بوجه أزمة الحركة الطلابية فأضحت مغيبة. وسؤال ما العمل لبناء أداة الثورة المغربية فبدوره توارى لصالح نسخة مغربية لاستراتيجية جامعية لا علاقة لها بالماركسية، بل تدهور الأمر إلى وضع جماعات استراتيجيتها الثورية ملتصقة بأنفها تنتشي بأعمال في غاية البساطة وتجمعها رواية موحدة لأمجاد الماضي، وتنسب لنفسها أسماء شهداء وقيادة معارك تاريخية وتصبغ المجموعات القاعدية الأخرى بالتحريفية وخيانة الشهداء والعمالة للنظام، وسرعان ما يكتشفون مجموعة أخرى تكيل لها نفس التهم.

أي تيار طلابي لم يبني إستراتيجيته النضالية على منظور إجمالي للتغيير الاجتماعي وفي القلب منه طبقة المأجورين لا يعدو أن يكون مجرد تيار كفاح نقابي جزئي تتربص به شتى صنوف الانحطاط الإيديولوجي والسياسي وانتهاءا بالتفكك التنظيمي. والضمانة في وجه الانحطاط تكمن في الارتباط بمشروع بناء حزب الثورة المغربية.

-8 كيف تنظر إلى النضال الطلابي اليوم؟ وما الرسالة التي تريد بعثها إلى اليسار الماركسي بالجامعة؟

السنوات القليلة الماضية كان الوضع السياسي مطبوع بعاملين رئيسيين: الأزمة الرأسمالية الشاملة التي اشتعلت في مراكز الامبريالية، وثانيا الصيرورة الثورية التي اجتاحت منطقتنا، فاكتسح جماهير الكادحين الشارع بأساليب نضالي كفاحية وبمطالب ثورية وبمطمح استرداد كرامتها وانتزاع حقوقها الاقتصادية وإسقاط الديكتاتوريات المستبدة. كانت نقطة ضعفها غياب حزب عمالي يحظى بانغراس شعبي، لتفويت الفرصة على مناورات الأحزاب الرجعية وقوى الثورة المضادة خارجيا وداخليا. في نفس السياق انطلق حراك 20 فبراير الشعبي بالمغرب، وانخرط في النضال قاعدة شعبية واسعة بشكل لا سابق له، وشهدت مدن عمالية (طنجة-الدار البيضاء...) مسيرات ضمت الآلاف من الشباب والعمال وساكني الضواحي وكل المستائين من نظام الاستغلال والاستبداد. لقد أخلفت الحركة الطلابية المغربية موعدها مع الدينامية النضالية الجارية وتخلفت عن ركبها. صحيح أنه مازالت هنالك أنوية مناضلة في مواقع جامعية عدة، وبها تيارات ماركسية متنوعة تقاوم، ومناضلون ثوريون شباب وشابات، لا يقلون نوعية وصلابة عن سابقيهم. هناك فرص لبناء حركة نضال طلابية كفاحية وجماهيرية، يمكن رصد بعض عناصرها؛ استعداد الملكية إطلاق جولة جديدة للهجوم على ما تبقى من المدرسة العمومية، وتراخي قبضة السلفية الدينية على الجامعة وتراجع ملحوظ لقواها. التحولات الفكرية/السياسية الجارية في صفوف اليسار بفضل دروس نهوض نضالي شعبي وما يطرحه من مهام على عاتق اليسار، تم التفاعل/الخلاف/الصراع في صفوفه على أرضية فهمه وأجوبته للتحولات النضالية الجارية.

لليسار الطلابي إمكانية وفرصة تاريخية عليه أن لا يضيعها من أجل التقدم في بناء تجربة نضال، كنقطة ارتكاز لبناء حركة طلابية جماهيرية، ويجب تشجيع المبادرات الساعية لبناء جسور الحوار والتعاون والتضامن النضالي بين مختلف الجامعات وتيارات اليسار الطلابي. لابد من التقدم نحو خطوات نضال موحدة، فالنضال كتف بكتف يضع الخلافات في وضعها الطبيعي دون المبالغات المعتادة، والوهم أن تجاوزها رهن بإضعاف الآخر لصالح تطوري الخاص. تشترط الوحدة أن تكون الحركة متطورة، وتطور الأخيرة رهين بالعمل مع رفاق اختلف معهم. ولا بد أن يتحلى اليسار الطلابي بالشجاعة الثورية لاستخلاص دروس عقود من الصراع الذي أنهك الحركة الطلابية، وضيع فرص سانحة للخروج من دوامة الأزمة. على اليسار الثوري أن لا ينسى ولو لحظة أن الثورة تتطلب ميزان قوى إجمالي لا تمثل الجامعة النقطة الرئيسية منه بل الطبقة التي تنتج الخيرات والثروات: طبقة الشغيلة. وعليه أيضا، وهو يبني الحركة الطلابية أن يعي أن مهمته الأساسية هي تربية محرضين ثوريين، وإعداد دعاويي المستقبل ومنظمين متمرسين، ذاك ما تنتظره الطبقة العاملة من اليسار الثوري. التسلح بدروس كفاح طبقتنا ودراسة الماركسية لحيازة العدة الضرورية لخلق أداة الثورة المغربية.

الطالبات في ظل قيود المجتمع الذكوري والحاجة لمقاومتها

يظل وضع الطالبات مثل عموم النساء اللواتي تربين في مجتمع ذكوري ورأسمالي. فسمات هذا المجتمع هي الاضطهاد على أساس الجنس، بدء من الأسرة الأبوية التي توجه سلوكات الأطفال الذكور والإناث نحو أدوار اجتماعية محددة: تربية الأطفال والعمل المنزلي وتنفيس رغبات الزوج الجنسية والاعتناء بالمسنين. يبرر المجتمع الذكوري هذه الأدوار بالطبيعة الأنثوية. وتعد المدرسة المؤسسة الثانية التي تعيد ترسيخ قيم الذكورية بقوة، حيث يتم تربية البنات والأطفال منذ السنوات الأولى من تعليمهن وتعليمهم على هذا الأساس. فالمقررات الدراسية لازالت تكرس نفس النظرة الذكورية تجاه النساء، والصور التي تقدمها الكتب المدرسية تعكس هذه العقلية، حيث تمجد دور الأم باعتبارها الفرد الذي يضحي من أجل سعادة الجميع.

نضال الطالبات النقابي والسياسي: جامعة ابن زهر نموذجا: تعد الجامعة أحد المؤسسات التي تعيد إنتاج نفس التقسيم الجنساني للأدوار بين النساء والرجال. وتلج الطالبات الجامعة وهن حاملات للثقافة الذكورية التي تلقيناها منذ السنوات الأولى لتنشئتهن. ويشكل هذا أساس عزلة الطالبات وابتعادهن عن النقاشات العامة بالجامعة التي تتميز باحتكار الذكور. إن ما يميز الجامعة اليوم هو حدة هجوم الدولة على حق التعليم الجامعي بغية تصفية مجانيته: هزالة الميزانية المخصصة للتعليم ومنح الطلبة- آت رداءة مناهج وطرق التدريس والاكتظاظ وفوضى في التسيير وتقويم يتعارض ومجهودات الطلبة واقصاء الغالبية من سكن جامعي. يتشارك الطلاب والطالبات هذه الاوضاع وهي النتيجة الطبيعية لنضالهم- هن. إلا أن ملاحظة الأشكال الاحتجاجية الطلابية تبين مرة أخرى تلك الفروق التي نصبها المجتمع الذكوري بين النساء والرجال، فرغم الأعداد الكبيرة للطالبات في الأشكال النضالية؛ مسيرات ووقفات وإضرابات نقابية، إلا أن هذه الأعداد تتقلص حينما يتعلق الأمر بأخذ الكلمة والتقرير والتسيير في هذه المعارك. هذا بالنسبة للنضالات التي يقودها اليسار الطلابي، أما فيما يخص التيارات الإسلامية فرغم قاعدتها النسائية المهمة، فمشروعها الرجعي تجاه النساء يظل حجرة عثرة أمام مشاركة حقيقة ونوعية لطالباته في الأشكال التي تنظمها هذه التيارات في الجامعة.

أسباب ضعف انخراط الطالبات في النضالات و الأنشطة الطلابية: لا يختلف وعي وتصور الطالبات عن باقي النساء ضحايا الثقافة الذكورية، فهن أيضا تلقين عبر جميع مسام أجسامهن كيف يقمن بواجباتهن اتجاه الأسرة. فلا مجال للتمرد على هذه الأدوار التي اعتبرت «مرتبطة ببيولوجية النساء». إن الخضوع والاستلاب الذي تعرضت له النساء عبر التاريخ هو أحد العوامل الجوهرية في عدم جرأتهن على مزاولة أنشطة خارج طاعة الزوج والاعتناء بالأطفال، فحتى الإجازة التي تحصل عليها الطالبات لا تمكنهن من تجاوز هذه الأدوار التي تظل أساس هوية النساء في المجتمع الذكوري. ونظرة الطالبة لنفسها النابعة من قيم المجتمع الذكوري، بحيث تعتبر أن أي دور غير الذي تلقته منذ نعومة أظافرها هو خروج عن «الطبيعة الأنثوية». إن الأسرة التي تعد الفضاء الأول لتشكل هوية الطفل والطفلة تطبعها سيطرة الأب وتسعى إلى إعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية القائمة على السلطة وهيمنة الذكور والطاعة. فالثقافة، إذن، التي نتلقاها في الأسرة ذكورا وإناثا تشل قدرة الإناث على التمرد بشكل كبير، فمرد ضعف انخراط الطالبات في الأشكال الاحتجاجية وعدم مشاركتهن بفعالية، هو تنشئة اجتماعية تعتبر النضال ضد وضع الاستلاب والقهر والتمييز، أمر مرفوض بالنسبة للذكور وبشكل أكبر بالنسبة للنساء.

يساهم الإعلام بشكل أساسي في تأبيد نفس الصورة النمطية. يتم توجيه أنظار النساء إلى برامج الطبخ وإشهار مواد التنظيف والتركيز على مخاطبة النساء، كلما تعلق الأمر بإعلانات التزيين، واستغلال جسدهن في الترويج لمنتوجات تجارية. كل هذا الكم من تدجين عقول النساء يقوم به الإعلام من أجل تركيز اهتمامهن على الأدوار التي حددت لهن، وصرف نظرهن عن واقع الاضطهاد والاستغلال الاقتصادي الذي يتعرضن له وبشكل يومي. تتلقى الطالبات أيضا كل هذه الصور النمطية في ظل غياب إعلام حر وثوري منفلت من علاقات السيطرة و التقسيم الجنساني للأدوار، فالسياسة والنضال والاطلاع على الكتب أمر ممل، وهو شأن الذكور, ويبقى مكان النساء هو البيت ومتابعة مستجدات الموضة.

ضعف إلمام اليسار الطلابي بشكل عام بقضية النساء وأهميتها في النضال ضد المجتمع البطريركي والرأسمالي، إذ تجسد نسبة الطالبات المناضلات بشكل ملموس هذا الوضع: لا تزال فصائل اليسار الموجود بالجامعة ذكورية في

تشكيلتها وتكتفي بترديد مقولات حول المساواة والتحرر لا تنسجم بشكل كبير مع ممارستها. ولازال يكتسي نضال الفصائل التقدمية النسائي طابعا مناسباتيا، مثل تنظيم حلقة نقاش في 8 مارس، وينصرف الكل بعد ذلك وكأن الأمر يتعلق بأداء طقوس معتادة. ويشكل غياب الديمقراطية في الأشكال النضالية أحد أسباب ضعف مشاركة الطلاب بشكل عام، وخاصة الطالبات اللواتي لم يتعودن على أساليب الحلقيات، وفي غالب الأحيان تسود ممارسات غير نضالية، ولا تحفز الطالبات على المشاركة في النقاش والتقرير. ويتم مصادرة حق الطلاب-ت في التقرير وتوجيه المعارك باسم الأعراف، وهي ليست إلا شكل من أشكال الوصاية التي تم استبطانها في ظل المجتمع الذكوري. ورغم تقدمية بعض المناضلين والتي لا تتعدى في أحيان كثيرة الشعارات، فإن الغالبية الساحقة يعاملون الطالبات كما يعامل المجتمع الذكوري في رمته النساء، وتبقى المشاركة رغم ضعفها مقتصرة على المناضلات المسيسات.

من أجل النهوض بالعمل النسائي الطلابي: يتم حصر النضال النسائي في المناضلات بشكل كبير. وصحيح أن النساء هن من سيحرر أنفسهن بأنفسهن، لكن هذا ليس مبررا أبدا لكي لينخرط المناضلون الذكور في مقاومة التمييز والحيف وأشكال العنف الذي يمكن أن تتعرض له الطالبات. ولتجاوز الوضع الذكوري الذي يطبع النضال الطلابي لابد من: أولا، نشر الوعي النسائي في صفوف الطلبة و الطالبات وترسيخ منظور تقدمي يكرس المساواة بين الجنسين والتصدي لكل مقولات الثقافة الذكورية التي ترسخها كل مؤسسات المجتمع الرأسمال و الذكوري. ثانيا، التصدي لمشروع التيارات الإسلامية التي تكرس نفس الثقافة القائمة على التمييز بين الجنسين باسم الدين: يجب فضح مشروع هذه التيارات الرجعي اتجاه النساء والخطر المحدق بهن في ظل هكذا مشروع.

وثالثا، نشر الأدب النسائي التقدمي المناهض لثقافة الخنوع والاستلاب والمناضل ضد الاستغلال الذي يطال النساء في ظل المجتمع الرأسمالي، المستفيد الوحيد من المكانة التي تحظى بها النساء في ظل التقسيم الاجتماعي للأدوار: تربية الأطفال وكافة أعباء العمل المنزلي والاعتناء بالمسنين. وكل هذه الخدمات تقوم بها النساء بالمجان في غياب مؤسسات اجتماعية. ويتم تغليف هذا الاستغلال بكونه الدور الطبيعي للنساء. (لجنة النساء بجامعة ابن زهر: تجربة يمكن تعميمها وتقويتها من أجل تجاوز الطابع الذكوري للنضالات الطلابية ونشر وعي نسائي). وأخيرا، النضال ضد مظاهر الذكورية التي تقف حاجزا أمام انخراط نشيط وفعال للطالبات في النضالات والأنشطة الطلابية، وذلك عن طريق توسيع مشاركة الطالبات وتوفير أجواء ديمقراطية والعمل بمبدأ الميز الإيجابي، مما يتيح للطالبات التعبير عن أرائهن والتقرير في الأشكال وتسييرها.

لابد أن تكون القضية النسائية محور اشتغال كل فصيل تقدمي. فترديد الشعارات لا يمكن أن يعوض غياب تجسيد مبدئي لالتزامنا تجاه تحرر النساء.

توناروز

نضالات طلابية خارج اسوار الجامعة: كفاح مستمر..وتجارب غنية

لازالت مجموعة من المدن والأقاليم تشهد نضالات طلابية واعدة خصوصا في بداية الموسم الجامعي من كل سنة فلحدود الساعة لم تستطع الدولة تقديم حلول جدرية لمشاكل عمرت لسنين طوال كانت في الاصل هي المفجر الفعلي لمعارك طلابية بطولية حقق خلالها الطلاب مكاسب مهمة لازالت مستمرة حتى اليوم. حيث ظهرت النضالات الإقليمية للطلبة الجامعيين بالاقاليم الصحراوية مع بروز انتفاضة مدينة العيون سنة 1999 التي شكلت مجرى نضالي التقت فيه مجموعة من روافد الاحتجاج الشعبي ضمت الطلاب والمعطلون والعائلات الفقيرة التي تعاني شظف العيش بالمدينة، رفع خلال هده الهبة الاجتماعية جملة مطالب أنية وفورية تلامس الحياة اليومية للمحتجين بحيث سطر الملف المطلبي لطلاب الصحراويين من نقاط ثلاث: المنحة الدراسية والنقل الجامعي والسكن الجامعي. شكل نجاح هذه التجربة الكفاحية الفريدة في تحقيق مكاسب مهمة حافزا معنويا لطلاب مناطق فقيرة ومهمشة كليا ليمتد الاحتجاج الي كل من محاميد الغزلان سنة 1999 وطاطا سنة 2001 و وتارودانت في سنة 2002وافران الأطلس الصغير سنة 2004. بالاضافة الى كل من زاكورة وورزازات. وأكدز و قلعة السراغنة والعرائش وبنسليمان وصفروا ومناطق أخرى. بوسط وشمال وغرب البلد.

تهميش وقهر اجتماعي ...لابديل عن النضال: شكلت تكاليف التمدرس الجامعي عبئ مضاف على كاهل العائلات والاسر في الصحراء و المناطق الشرقية المهمشة اصلا . بالاضافة الي الوضع المتردي الذي تعيشه غالبية السكان بهذه المناطق. واقع تكتوي بناره عوائل تعيش حياة الكفاف . في مناطق تشهد نهبا يوميا لخيراتها الطبيعية وهدرا كاملا لحقوق ساكنتها .وجد الشباب المتعلم بهده المناطق نفسه بين خيارين لا ثالث لهما اما الاستسلام أو المواجه .

نضال الطلبة بالجنوب الشرقي، تجربة طلاب ورزازات: تعيش غالبية ساكنة إقليم ورزازات وضعية معيشية جد صعبة حيث انعدام دخل قار.تفشي الفقر، الأمية، المحسوبية والبطالة، بالإضافة إلى تردي الخدمات الاجتماعية الأساسية من صحة وتعليم... وقد عمق حدة هذه الوضعية توالي سنوات الجفاف التي أثرت على المردود الفلاحي الذي يعتبر أهم مصدر لعيش السكان. بهذه المنطقة.كما تعاني الساكنة من التضييق على أراضي الجموع (ثلاث بتابونت، أكويم، سكورة، إدلسان، دواوير بجماعة امرزكان). مقابل هذه الوضعية فالإقليم يتوفر على ثروة مهمة ثلاث مناجم (إيميني، بوازار، بوسكور...) حيث يوميا تغادر الإقليم أزيد من 300 شاحنة محملة بالثروات المعدنية (المنغنيز، الكوبالت، النحاس (ثلثي الثروة المعدنية على المستوى الوطني) كما تعتبر وارزازات واحة سينمائية، مهمة فهي تدر على الإقليم أرباح خيالية. فورزازات تتوفر على أكبر إستديو سينمائي على المستوى الإفريقي، بالإضافة إلى قطاع السياحة حيث يحتوي الإقليم على عدد كبير من الفنادق الفخمة المصنفة و المئات من القصبات و المآثر التي تستقطب عدد كبيرا من السياح. هذه الوضعية المتميزة بالتناقض: إقليم غني بثرواته وساكنة فقيرة ومهمشة. انعكست بشكل كبير على طلاب المنطقة لبعدهم الجغرافي عن المواقع الجامعية، والذي يطرح بدوره أعباء إضافية كالنقل والسكن خاصة والعدد الكبير الذي يضمه الإقليم من الطلبة الجامعيين مما دفع بهم إلى الانخراط في تجربة نضالية لرفع التهميش عن الإقليم واستغلال ثرواته لصالح الساكنة. أمام هذه الوضعية الهشة انخرض الطلاب في مسيرة نضالية لرفع الاقصاء والظلم انطلقت سنة 2000 حيث بدأت التجربة بعقد جموعات عامة في كل من جامعتي ابن زهر بأكادير والقاضي عياضي بمراكش. ليبدأ النضال الميداني بالاقليم يوم 2000/18/17 حيث تجسدت في أشكال نضالية مختلفة تمت المطالبة خلالها (استرجاع المنحة للطلبة. مجانية النقل والسكن الجامعيين) ركز الطلبة قبل هده الوقفات على تعبئة اوسع قاعدة جماهيرية ضمت: التلاميذ والمعطلين والنقابات والأحزاب السياسية. بالاضافة الي التضامن الشعبي الذي حظيت به هذه المطالب. خلقت هده التجربة الطلابية الاقليمية مناخ نضالي هام خصوصا بعد انتزاع مجموعة من المكاسب. كان لهذه الدينامية النضالية لهذا الموسم بأشكالها دور كبير في إعادة إحياء فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالإقليم، وكذلك طرح النقاش على ملفي الصحة والتشغيل مع باقي الإطارات و إمكانية النضال عليه في اطار تنسيق جهود كل الاطارات المناضلة.

طلبة ومعطلين ...تنظيم وتنسيق: من خلال التجربة الميدانية اكتسب الطلابة قناعة اساسية ترمي الي الحفاظ على المكاسب المنتزعة حيث حققوا قفزة نوعية خلال الموسم اللاحق وذلك بالاستمرار في النضال بواسطة لجنهم التنظيمية. وللإشارة فهذه اللجان تنتخب في إطار جموعات عامة يحضر لها كل الطلاب بدون أي اقصاء. فكل طالب له الحق في الترشح للجنة بمصادقة الجمع العام. وكل منطقة تفرز اللجنة التي تمثلها وتنتخب أمينا ولجنة للإعلام ولجنة المالية ويتشكل موردها المالي من مساهمات الطلبة والطالبات.،ومن داخل هذه اللجان يتم فرز لجنة التنسيق الإقليمي للطلبة. كما يتم تجديد هذه اللجان خلال جمع عام سنوي. شكلت هذه التجربة حافزا مهما للمعطلين والطلاب لدخول في تنسيق

ميداني ضد سياسة الدولة في التعليم والتشغيل ليتم تاسيس لجنة التنسيق الاقليمي لطلبة ومعطلي ورزازات سنة 2002 بقلعة مكونة بهدف توسيع الجبهة الاجتماعية للنضال بهذه المنطقة. حيث خاض التنسيق مجموعة من المعاركة النضالية واحياء تقاليد النضال المشترك بالمنطقة.

كانت تجربة التنسيق بين المعطلين والطلاب تدمج بين العمل الاشعاعي التكويني والفعل النضالي، فكل الأشكال النضالية توازيها تقريبا أنشطة تكوينية وإشعاعية، حول ملفي التعليم والبطالة بالإضافة إلى مواضيع أخرى، تتناول أوجه الهجوم النيوليبرالي على الطبقة الكادحة وسبل مواجهته.. ساهم التنسيق بين فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين وعموم الطلبة بالاقليم في احياء التضامن العمالي والشعبي من خلال مبادرة لجنة التنسيق بإطلاق قافلة تضامنية مع عمال فندق بلير المطرودين وكذلك عمال إميني المضربين. هذه الحركة الفتية لم تسلم من القمع الممنهج للدولة بهدف اضعافها واخراس صوتها . المثير في تجربة طلبة ورزازات وخصوصا في الموسم الجامعي 2005/2006 انها شهدت بعض الحالات العصبوية المثقلة بمرض الهوياتية الثقافية كمنهج وحيد للنضال بعيدا عن اي تنسيق مع المعطلين هذه العصبوية سرعان ما ستؤثرسلبا في صفوف الطلبة لتنفرهم من الفعل النضالي لتفقد الدينامية النضالية جزء مهم من طاقتها وحيويتها. ليعود النقاش من جديد في الموسم اللاحق حول سبل تجاوز هده العصبوية والدفع بالمسيرة النضالية الى الامام كانت البداية بعقد لقاءات أسبوعية بين الطلاب ،حيت خلص الجميع إلى ضرورة إعادة إحياء التجربة و استرجاع المكاسب التي تم الإجهاز عليها.. رغم المكاسب البسيطة التي تم تحقيقها، إلا أنها تعد حافزا كبيرا لمجموعة من الطلاب للسير قدما من أجل تطوير هذه المكاسب. وذلك بتطوير ألأشكال الأكثر ديمقراطية و النقاش مع مختلف الطلبة في باقي المناطق و كذلك إحياء تقاليد التنسيق مع المعطلين والبحث عن صيغ جديدة للنضال المشترك مع باقي مهمشي الإقليم وهذا ما سيمكن من انتزاع باقي الحقوق و وتحصين المكتسبات. بالرغم من تحقيق الحركة لمجموعة من المكاسب الا أنها تبقى مقتصرة على الطلبة والمعطلين، وعدم تمكنها من ضم العمال والتلاميذ والعائلات .لتحقيق ميزان قوى شعبي في وجه هجوم الدولة على الكادحين .

طلبة طاطا على درب طلبة ورزازات: حفزت تجربة النضال الاقليمي بوارزازات طلبة اقليم طاطا حيث راو ضرورة الاستفادة من عبرها و دروسها مع إضافة مكون آخر في التجربة، هو التنسيق مع الحركة التلاميذية. جاء هذا في خضم المعركة المفتوحة التي خاضها طلاب و معطلي و تلاميذ طاطا خلال الموسم 2006/2005 (2 فبراير 2006) في مركز الإقليم، حيث ساهمت التنسيقية في تأطير معارك الساكنة مذاك إلى حدود معركة صيف 2007 ضد غلاء فواتير الماء و الكهرباء و الربط بقنوات الصرف الصحي، بالإضافة إلى معارك الأرض وتحرير المعتقلين. تطور هذه التجارب الأولية بطاطا وورزازات، ساهم في انتزاع مكاسب مهمة، خلال معركة 2006/2005. هذه الانتصارات الجزئية جعلت طلبة العديد من الأقاليم الأخرى يقتدون بالمبادرة، عن طريق تأسيس لجان خاصة بمناطقهم كزاكورة, تارودانت 2002، تغجيجت أواخر 2007، إفران الأطلس الصغير 2004, تاكونيت 2007، لاخصاص2010... امتدت هذه اللجان الطلابية الإقليمية مباشرة إلى جامعة مراكش، ورغم العرقلة التي تعرضت لها من طرف النهج الديمقراطي القاعدي استطاعت أن تفرض نفسها وتنظم طلاب المناطق.

تدخل الطلبة الثوريون: يعمل فصيل الطلبة الثوريون على المشاركة في النضالات الاقليمة ، منذ ظهورها،وفق منظور كفاحي يساهم في اغناء التجربة والدفاع عن مصالح الطلاب وعن الحركة الطلابية ككل، بحيث يسعى الطلبة الثوريون الي اعطاء طابع شعبي لنضالات الطلاب وذلك بربط نضال الطلبة بباقي حلقاته الشعبية من عاطلين وتلاميذ وعمال وكل الكادحين ضحايا الرأسمالية. سعى الطلبة الثوريون منذ بروز هذه اللجان، للدفاع عنها، والتواجد داخلها، وتحمل المسؤولية في أجهزتها، والمشاركة الفعالة في جميع النضالات التي يخوضها الطلاب بالأقاليم، دفاعا عن حق المنحة والسكن الجامعي ومجانية النقل، والدفاع الحازم عن حق الطلاب في تأسيس لجن تنظم هذه النضالات في وجه كل الأطروحات العصبوية الضيقة الأفق التي تعادي نضال الطلاب بالأقاليم. والدفع بها في اتجاه تنسيق تلك النضالات مع نضالات جمعية المعطلين والحركة التلاميذية والنقابات العمالية يؤطرها شعار «النضال من أجل الحق في التعليم والشغل والتنظيم». والعمل على أن يكون هذا التنسيق رافعة للنضالات الشعبية بالأقاليم وحافزا على بناء حركة تلاميذية وطلابية ديمقراطية ومكافحة والمساهمة في فك الحصار الذي تعاني منه حركة المعطلين وفي تجاوز الأزمة التي تعرفها الحركة النقابية وبناء جبهة اجتماعية لمواجهة هجوم الدولة والذوذ عن المكاسب المنتزعة.

لم ينحصر النضال الطلابي بالمغرب الغير النافع والفقير بالجنوب وفي الشرق بل إمتد الى مناطق أخرى بالمغرب النافع الغني، «الشمال والغرب والوسط» الذي إستحودت عليه البرجوازية الوطنية عقب الإستقلال الشكلي، تاركة السواد الأعظم

من الشعب بهذه المناطق يرزح تحت أهوال الفقر، وشظف العيش. في مايلي فقرة تعريفة بمجمل نضالات الحركة الطلابية المغربية بمناطق متفرقة من المغرب، يطغى عليها طابع الشتات والتجزئة وعدم إستطاعة الطلاب الخروج من نفس المطالب الإجتماعية الثلاثة، المنحة والسكن الجامعي والنقل.» المعطيات الواردة في هذه الفقرة هي عبارة عن تقارير، مأخودة من مواقع الكترونية متعددة غطت هذه التجارب الطلابية».

نضال الطلبة بالمناطق الوسطى، قلعة السراغنة والرحامنة نضال طلابي واعد: يدرس غالبية الطلبة المنحدري من قلعة السراغنة والنواحي، في جامعة القاضي عياض بمراكش»80 كيلو متر»، مما يزيد من محنتهم بإثقال كاهل الأسر بمصاريف « النقل، الكراء..». وأمام وضعية الهشاشة الإجتماعية التي يعيشها أغلب أبناء المنطقة، وجد الطلبة أنفسهم أمام تحديات إجتماعية جد صعبة، ففرط النهب المنظم لخيرات المنطقة، وإغتناء المفاسدين المتسارع، لم يترك لهؤلاء غير الخروج للتظاهر والإحتجاج إسوة بباقي الطلبة في ربوع الوطن. حيث شكلت المعركة الطلابية لشهر يناير 2013، إستمرارا للمعارك السابقة و بداية موفقة على درب النضال، حيث توجت التعبئة التي قام بها الطلاب في صفوف المعطلين والتلاميذ والإطارات الحقوقية، بمسيرة شعبية حاشدة في إتجاه العمالة، انتقل أزيد من 100طالب-ة الذين يدرسون بكليات جامعة القاضي عياض بمراكش، في مسيرة احتجاجية من وسط المدينة باتجاه مقر العمالة حاملين لافتات تدين إقصاءهم من المنحة الجامعية حيث شدد الطلبة على أن عدد المقصيين من المنحة لهذا الموسم الدراسي 2013 يصل إلى حوالي 250 طالبا جديدا يضاف إليهم ما يقارب هذا العدد من طلبة الموسم الماضي. وتطالب بتوفير النقل والسكن الجامعي لهم بمدينة مراكش إسوة بباقي الطلبة. إذ تضطر مجموعة كبيرة من الطالبات للعودة الي منازلهم العائلة دو إتمام الدراسة، في حال لم تكن من المحظوظات في قرعة السكن الجامعي، عند بداية كل موسم دراسي.

تضامن أولي ...مع الطلبة: بعد وصول المسيرة الإحتجاجية الى العمالة رفع الطلبة شعارات منددة بالوضع المزري الذي يعيشه طلبة إقليم قلعة السراغنة . , الأمر الذي أثار انتباه وتعاطف ومشاركة الرأي العام من فئات الشعب (فلاحين وعمال...), وكذلك ممثليين عن الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب فرع القلعة،اضافة الى حضور بعض أعضاء ورئيس فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بالقلعة، اضافة الى مجموعة من المنابر الاعلامية الالكترونية، كل هذه الفعاليات أعلنت تأييدها وتضامنها المطلق مع الخطوة النضالية التي يخوضها طلبة اقليم قلعة السراغنة واستعدادها التام لمساندة طلبة الاقليم حتى انتزاع حقوقهم العادلة والمشروعة. تحتاج كل المعاركة الطلابية الي التضامن معها وكسر الحصار عن كفاحيتها وتواجدها، فالواجب النضالي يحتم على الجميع نصرة كفاح الطلبة، خصوصا في ظل تشتت نضالاتهم وتجزئتها مما يسهل على الدولة قمعها او حتى التغاضي عنها، فالتضامن مهما كان أولي إلا أنه واجب وضروري، فقد كان التضامن الشعبي أحد أهم عوامل نجاح حركة المعطلين بالمغرب، في عهد الحسن الثاني، حيث يصعب إجثتات حركة إحتجاجية تمد جذورها في الأوساط الشعبية ، لكن التضامن مع طلاب قلعة السراغنة من المفروض أن يتخد صيغة منظمة، ومواكبة دائمة لملفهم، على الجميع أن ينسق العمل النضالي في إطار جبهة موحدة تجمع كافة الشرائح المتضررة من سياسة الدولة، طلبة ومعطلين وعمال وفلاحين.

إذا عمموا القمع ، نعمم النضال. الجموعات العامة... من أشكال التعبئة والنقاش الديمقراطي: إعتمد طلبة قلعة السراغنة على إحدى أهم الأليات الديمقراطية في تسيير المعركة، وضمان مشاركة الجميع في النقا ش وإنتخاب اللجان، بالرغم من نواقص تجربة طلبة قلعة السراغنة بحكم الإكراهات الموضوعة على صعيد الوطني، من عدم وجود منظمة تهيكل العمل الطلابي وتمركزه في نسق نضالي كفاحي واحد، إلا أن هذه التجربة غنية ومهمة، فهي مختبر عملي لتجاوز كل المشاكل والعثرات في المستقبل القريب.

مطالب بسيطة تجابه بالترهيب والقمع: لم تتوانى الدولة كعادتها في مجابهة المطالب الإجتماعية للطلبة، بالترهيب والقمع. فبعد وصول المسيرة الإحتجاجية الي مقر العمالة، جندة الدولة كل ما أمكنها من أجهزة قمعية لمواجهة المسيرة الإحتجاجية. حيث بدأ رجال الشرطة في توجيه خطاب يحمل الطلبة مسؤولية ما ستؤول إليه الأوضاع، بدعوى «عرقلة السير العام، التجمهر الغير المرخص...» إلا أن صمود الطلبة وإصرارهم على تحقيق المطالب إستدعى تدخل بعض المسؤولين الأمنين ليضربوا موعدا للجنة الحوار قصد إيصال صوتهم للمسؤول الأول بالإقليم، وكما هي العادة دائما في أي حوار، حمل العامل كل المسؤولية للطلبة وإعتبر مشاكلهم خارج إختصاصاته، خلال هذا اللقاء تمكنت اللجنة من إنتزاع مجموعة من الوعود مثل «95 في المئة من الطلبة الجدد الذين أدلوا بملفاتهم في الوقت المحدد سيتم صرف منحهم، وأن العامل سيعمل شخصيا على تكوين لجنة عالية المستوى من أجل دراسة ملفات الطلبة غير الممنوحين بالاقليم... وأنه سيقدم مساعدات مالية لطلبة الاقليم، وأنه سيسهر على انجاز مشروع دار السراغنة بمراكش (فيما يخص السكن)، في

غضون السنة أو السنتين القادمتين «أثبتت التجارب النضالية على ربوع الوطن أن أية وعود من طرف البرجوازيين، تبقى حبر على ورق إن لم يتنصل منها المسؤولون. لايكفي الحركة الإحتجاجية السرغنية إنتزاع الوعود، بل عليها الإستمرار في نضالها وكفاحها وتنظيم صفوفها، بمزيدا من التعبئة وإشراك العنصر النسوي في كل مراحل النضال وإبداع أشكال نضالية أخرى «توزيع المناشير، الإنفتاح على الإطارات المناضلة، توثيق كل المحطات النضالية، إستغلال الأنترنيت كمنبر إعلامي، إعتماد الأشكال الديمقراطية في التسيير والنقاش مثل. الجموعات العامة...الخ «شكل نضال طلبة الرحامنة إستثناء عن تجربة الطلاب المنحدرين من قلعة السراغنة ، فالمطالب نفسها والإصرار نفسه، إلا أن هناك ملاحظات نقدية بسيطة يمكن توجيهها للحرك، بهدف تنميتها وإستمرارها، وتبقى أول ملاحظة هي ردة الفعل المتسرعة الذي تعامل بها الطلبة حين سماع ردود الحوار السلبية، فألإعلان عن إعتصام مفتوح وإضراب عن الطعام بدون تحضير مسبق « إعلاميا، جماهيريا، لوجستيا.» لهو مدخل حقيقي لهزيمة المعركة. فإستمرارية أي معركة طلابية رهين بمدى تعبئة أوسع، وتحضير جيد.

نضال الطلبة بالمناطق الشمالية . وزان وصفروا وأزيلال... في معترك النضال الطلابي: لم تقدم مشاريع التنمية المستدامة أي تغيير حقيقي لهذه المناطق المنسية من المغرب، فالغالبية العظمى من سكانها يرزحون تحت خط الفقر، فغالبية الصفحات المغربية على الفيسبوك تنشر صور فقراء هذه المناطق في وضعية أقل ما يقال عنها أنها مأساوية، ينحدر عدد هام من طلبة جامعة ظهر المهراز وسايس بفاس من هذه المناطق المفقر. وكسائر الطلبة المغاربة، دخل أبناء هذه المناطق في معارك نضالية لنيل مطالب النقل والسكن الجامعي والمنحة. شكلت دينامية حقيقة بهذه المناطق حيث إنطلقت معارك طلبة صفروا في بداية الموسم الجامعي 2013 على شكل وقفات إحتجاجية على تردي أداء شركة النقل وغلاء التسعيرة، بإحدى المعارك الطلابية في المحطة الطرقية إنطلقت مسيرة إحتجاجية صامت في إتجاه العمالة، شارك فيها الي جانب الطلبة مجموعة من الفئات والشرائح الإجتماعية المتضررة من تردي النقل والخدمات المقدمة، بعد الوصول الي العمالة سارعت السلطات في طلب الحوار لإمتصاص الغضب، فهذا التنسيق الأولي بين الطلاب والشراح الإجتماعية الأخرى يجب إجهاضه بالوعود الكاذبة والإنتظار الي حين. لم ينل الطلبة إلا النزر اليسير من المطالب، ليبقى المشكل قائما والنضال راهني. في نفس السياق دخل طلبة وزان في خطوات نضالية كفاحية ، إنتهت بإعتصام مفتوح داخل مقر النيابة حتى تحقيق مطالبهم، المتمثلة أيضا في المنحة الدراسة والتخفيف من أعباء تكاليف الدراسة، توجت هذه المعارك بالحوار مع العامل الذي أبدى إستعداده لمراسلة الجهات المعنية قصد إيجاد حل لمشاكل الطلاب. كما إنخرط أيضا طلاب منطقة إزيلال في النضال الطلابي الإقليمي، فهذه المنطقة تعد من أفقر مناطق المغرب، حيث دخل الطلبة في مجموعة من المعاركة قصد تحقيق المنحة والحي الجامعي لجميع الطلبة.

نضال طلاب منطقة فرخانة – بني شاكير بالناظور: بدورهم خرج طلاب هذه المناطق الي الإحتجاج نظرا للمشاكل الكبير التي يتخبطون فيها، فكان مشكل النقل النقطة التي أفاظت الكأس، ففي حوار عقده الطلبة مع المسؤولين المحليين لم يسفر عن أية نتائج اللهم التماطل والتسويف، ليبقى مشكل النقل قائما وأسباب الإحتجاج قائمة بدورها.

طلبة سيدي سليمان والخميسات وبرشيد ...صوت نضالي مسموع: يبدوا أن النضال الإقليمي للطلاب لايستثني أي رقعة من أرض المغرب، فالمشاكل بالجملة والحلول منعدمة، دخل طلاب سيدي سليمان وسيدي يحيا الغرب معركة نضالية قصد نيل المنحة الدراسة، حيث وجه الطلبة نداء الى كافة الساكنة من أجل الإنخراط في المعركة ومساندة الطلبة، إذ تمت الدعوة الي وقفة إحتجاجية لنيل المطالب، ولم يخرج طلاب الخميسات وبرشيد عن هذه المطالب نفسها، حيث شكل نقص حافلات النقل مشكل كبيرا أمام تزايد عدد الطلبة أزيد من 1200 طالب وطالبة من مدينة برشيد والدروة والكارة ومناطق مجاورة. طلاب مدينة العرائش منخرطون في النضال بدورهم، حيث دفع إقصاء مجموعة من الطلبة من المنحة الجامعية، الى الإحتجاج إذ نظموا وقفة إحتجاجية لنيل حق المنحة كسائر أقرانهم الطلبة بالمغرب.

نضال الأقاليم ..نقاط ضعف يجب تخطيها: من بين نقاط الضعف التي تعرفها هذه الحركات الطلابية المناضلة بالاقاليم هي، انحصار اهتمامها بالنقل والمنح والسكن الجامعي. فمن الضروري فتح المجال لمطالب أخرى أكثر تعبوية تغني هذه النضالات وتفتح أمامها أفاقا جديدة، عوض الدوران في نفس الحلقة. وهذا ما يوضحه على سبيل المثال ضعف اهتمام اللجان بالهجوم على التعليم في جانبه البيداغوجي. أو عدم الانخراط المنظم في المعارك الطلابية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وينضاف إلى هذه العوامل الكابحة لتطور هذه الحركة، الدور المخرب لبعض الجماعات الطلابية العصبوية. (النهج الديمقراطي القاعدي). فرغم ديمقراطية أشكال نضال الطلاب بالأقاليم، وكفاحيتها وتجذرها وانغراسها حتى في أوساط الجماهير الشعبية (قوافل التضامن التي نظمتها لجنة طلبة وطالبات طاطا خلال 2005

تضامنا مع مخيم المرضى والمهمشين، فإنها لم تسلم من ادعاءات المعادين لها، ممن يعتبرون أنفسهم المرجع التاريخي والشرعي وممثلي الخط الكفاحي داخل الجامعة. بالرغم من جماهيرية هذه المعارك إلا أنها لا تعرف مشاركة جل الطلاب (مثلا طاطا يوجد بها تقريبا 1200 طالب يحضر منهم 500 طالب فقط). مما يستدعي فتح نقاش واسع واستغلال وسائل الاتصال الحديثة خصوصا مواقع التواصل الاجتماعي «الفيسبوك» لايصال صوت الطلبة لأكبر قاعدة كما يوفر الفيسبوك امكانية ايصال الصوت خارج الحدود لكسب التضامن وأيضا محاولة إقناع الكل بالمشاركة في الفعل النضالي.

- غياب شبه كلي لنشرات وكراريس توثق و تعرف بأهم المحطات النضالية لهذه التجارب.
- غياب التنسيق بين هذه التجارب في المعارك النضالية رغم تقاربها الزمني ورفعها لملفات مطلبية واحدة.
- اقتصار هذه التجارب على مناطق و جامعات بعينها مما يستدعي فتح النقاش مع طلاب المناطق الأخرى ونقلها إلى باقي الجامعات.

النضال الطلابي بين الأقاليم وأسوار الجامعة: سنذكر هنا بعض الاسباب التي تنفر الطلبة من النضال داخل اسوار الجامعة على أمل تجاوزها لبناء حركة طلابية وطنية ومنظمة ومكافحة.

أولا، راكمت الحركة الطلابية كم هائل من الهزائم في صراعها مع النظام خصوصا فيما يتعلق بالاجهاز على مكسب مجانية التعليم ومطالب المنحة الدراسية التي تعجز الحركة عن الدفاع. شكل هذا العامل سبب كافي كلف النضال الجامعي خسارة افواج طلابية لم تحظى بتثقيف سياسي من خلال الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. هده الأفواج التحقت بالنضال الاقليمي المحدود بدوامة نفس المطالب السنوية. ثانيا، تغيب داخل أسوار الجامعة الصيغة التالية: أن الجامعة مجتمع مصغر للمجتمع الكبير. فالنضال الحركة الطلابية ظل هامشي ومعزول كليا عن بقية المجتمع حيث اقتصر على وسائل واليات غير متجددة وغير منفتحة على الخارج. فالاعتصامات تتم داخل العمادة والمسيرات تكون في غالبيتها بمحيط الكلية هذا الاعتبار تجاوزه نضال الاقليم المنفتح على شرائح المجتمع المغربي المتضررة من سياسات نيوليبرالية خصوصا المعطلين.كماسبقت الاشارة تحظى نضالات الطلاب الاقليمية بدعم، ومشاركة الاهالي مما يظفي عليها طابع الجماهيرية والشعبية .

ثالثا، لازال النضال داخل الجامعة منعزل سياسيا عن الاطارات الفاعلة والاعلام والتعبئة الشعبية بخلاف النضالات الاقليمية التي تتميز بالانفتاح على الإطارات السياسية والجمعوية والحقوقية والنقابية... رابعا، تعيش الجامعة المغربية حالة من غياب الديمقراطية في تسيير المعارك وتنظيم النقاشات وحتى التعبئة لها بحيث يحاول فصيل سياسي أو اخر ابراز قدراته السياسية والتنظيمة لتوجيه المعركة الى وجهة يحددها وفق مصلحته. هده الظاهرة نلاحظها خصوصا في موقع فاس ومراكش في حين يتم نقاش معارك الطلاب بالأقاليم وفق أعرق التقاليد الديمقراطية في جمع عام يحضره طلاب الإقليم، يوضع له جدول أعمال محدد و ومتفق عليه يناقش فيه بأسلوب سهل بعيدا عن اللغة الخشبية التي تتميز بها الحقليات. خامسا، بعد حظر نقابة الطلاب أصبحت المعارك النضالية بلا موجه أو منظم لها. حيث تغيب أبسط الأشكال التنظيمية مثل، اللجان والملفات المطلبية، والمالية والجموعات العامة... بالاضافة الي حساسية بعض الفصائل من تنظيم الأشكال النضالية مما يدفعا الى نسف كل نواة تنظيم تلوح في الافق مخافة أن يتجازوها القطار النضالي والكفاحي المنظم. وفي المقابل نجد أن النضال الاقليمي منظم ومسير بشكل ديمقراطي يشارك فيه الجميع سواء في النقاش أو تحمل المسؤوليات بحيث يشتغل الجميع وفق لجان مضبوطة ومنظمة على الشكل التالي: المالية: تسهر هده اللجنة على جمع الدعم المالي واللوجيستي و توفير الأكل و المبيت للمشاركين. *التنسيق: تعمل هذه اللجنة على ربط الاتصال بالمنظمات السياسية والحقوقية والاعلامية لطلب المؤازرة. ولجنة الحوار: مهمتها جمع كل المعطيات المتعلقة بالملف المطلبي ودراسته. تم لجنة المتابعة: متابعة ردود الحوار. فلجنة اليقظة تعمل على تأمين المبيت الليلي والسهر على أمن المعتصمين.

شكلت النضالات الإقليمة رافدا اساسيا لدعم الحركة الطلابية حيث مكنت هذه النضالات الطلاب من نقاش مشاكلهم العامة ويناضلون من أجل تحقيقها وتحصين ما تحقق. فالمناخ الديمقراطي السائد في وسط هذه النضالات شجع الجميع في الانخراط في النضال وخصوصا العنصر النسوي الذي شكل دعامة أساسية لنجاح هذه النضالات. تحتاج الحركة الطلابية الى تحفيز كل الطاقات النضالية الواعدة لمواجهة هجوم الدولة المنظم على ما تبقى من مكاسب تعليمية بالجامعات المغربية.

من أجل بديل ديمقراطي كفاحي لإفلاس العدل و الإحسان في مواقعها الطلابية

فتح مقال «من أجل مشاركة جماعية وديمقراطية في أنشطة الطلاب الثقافية والنضالية» (المناضل-ة، عدد 2، أنظر أعلاه) نقاشا أجده سليما من حيث تحرره من الجمود العقائدي والطابوهات التي لازمت خطاب التيارات الطلابية لعقود، وملامسته لبعض مداخل بناء حركة طلابية ديمقراطية... وإذا كان المقال قد ركز بالنقد على ما تشكله مجموعات «الدهاقنة» التائهة سياسيا (عنف، احتكار النقاش والقرار، إعدام أشكال التنظيم المستقل...)، سيحاول هذا المقال ملامسة إشكالات بناء عمل نقابي كفاحي في مواقع طلابية مختلفة تماما: مواقع شهدت هجرة اليسار منذ أزيد من عقد وحيث الهيمنة المطلقة للإسلاميين. تميزت سنوات 90 الى 97 بالوجود القوي للتيارات الإسلامية في الساحة الطلابية، و بالتحديد طلبة العدل و الإحسان، لا من حيث الكم أو الدينامية في محور الدار البيضاء (المحمدية، الدار البيضاء، الجديدة، الرباط)، ودون الخوض في المعطيات السياسية والاجتماعية لنمو الحركة وسط الطلبة، فقد تميزت بتنامي قاعدة واسعة من المنتسبين للعدل والإحسان في هذه المواقع بالذات سمحت ب:

سهولة في تعبئة الطلاب في التجمعات العامة والخروج بالإجماع. سهولة في التعبئة للمعارك المطلبية. سهولة في التعبئة لتنظيم انتخاب التعاضديات باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. سهولة في التنسيق و إدماج الأنشطة (و كذا المعارك) بين مختلف الكليات، وصل لحد تنظيم أشكال تنسيقية قارة. تكثيف الدعاية الدينية (مع فقر سياسي وثقافي يختزل في تقديس مفرط لشخص عبد السلام ياسين). باختصار، استطاعت العدل والإحسان تعبئة جماهير الطلاب و الطالبات بشكل واسع و غير مسبوق (خلال عقد التسعينات)، يكفي أن نذكر: المسيرة ضد حرب الخليج 91 (الدار البيضاء). والتعبئة الواسعة ضد الجامعة الربيعية للاتحاد الاشتراكي 96 (كلية الحقوق الدار البيضاء). تنظيم مسيرة مطلبية وسط الدار البيضاء 97. والمقاطعات المنسقة للامتحانات 97 + 99 ... جاء رد الدولة حاسما بإنزالها ترسانة قمعية ضد جماهير الطلاب، تؤطرها المذكرة الثلاثية 1997، ابتدأت بالهجومات الهمجية لأجهزة الدولة القمعية على الطلاب العزل والاعتقالات العشوائية، ترسيم البوليس داخل الكليات كجهاز قمع دائم، بولسة الأحياء الجامعية وتعميق طابعها الانتقائي للطلبة (حسب معلومات تقارير المخابرات)، طرد الطلبة و الحرمان من إجراء الامتحانات... وتجب الإشارة أن جل التدخلات العنيفة ضد الطلاب تمت بإشراف وتنسيق مباشرين لإدارة الكليات المفروض فيها طابعها البيداغوجي!!

ما الذي حدث بعد ذلك؟: انقلب الوضع تماما، حيث يمكن القول بدون مبالغة أن الدينامية الواسعة التي كان يؤطرها طلبة العدل و الإحسان تحولت إلى مجموعات صغيرة تصارع من أجل البقاء يوما بعد يوم، تنتشي بانتخاب التعاضديات...وهكذا دواليك سنة بعد سنة منذ 97 (إذا ما استثنينا مقاطعة امتحانات يناير 99). بل أصبحت تلوح، عبر «نقدها الإيجابي»، بإمكانية المشاركة في مجالس الإدارة المحدثة وفق الإصلاح الليبرالي الجديد إذا ما تحققت بعض الشروط (نسبة التمثيلية...). كل ذلك وسط لامبالاة طلابية تحكم على مجموعات العدل و الإحسان بهزالة المبادرات النضالية إن لم نقل غيابها.

لماذا هذا المسخ المفاجئ؟ لماذا فشلت العدل و الإحسان في بناء منظمة طلابية قوية؟: من العبث اعتبار تراجع دينامية التعبئة في هته المواقع راجعا الى شدة قمع أجهزة الدولة فقط، صحيح أن للقمع مفعوله اللحظي خصوصا بالنسبة لفئات اجتماعية لا تملك كفاية من قوى الضغط ما لدى العمال مثلا بوقف عجلات الاقتصاد الرأسمالي، وذلك بحرمان الحركات من عناصرها النشيطة وتفكيك أجهزتها التنظيمية. لكن تقاليد النضال الديمقراطي المشترك لأوسع الجماهير وتقاليد النقاش واتخاذ القرار الجماعي و أشكال التنظيم الجماهيرية المباشرة و المرنة.. إذا ما كانت راسخة، سرعان ما تحيي دينامية النضال وتبدع أشكال التصدي، لا بل قد يكون للقمع مفعول عكسي بتأجيج كفاحية الحركة إذا ما كانت متشبعة بتلك التقاليد.

بماذا تميز إذن نشاط العدل والإحسان في مواقع نفوذها؟: تميز الظهور الأولي للعدل والإحسان منذ البدء بالديكتاتورية المطلقة اتجاه أي تواجد منظم في صفوف الطلاب وضد الحريات الشخصية للطلبة: نسف للأنشطة الثقافية والإشعاعية، التهجم على المكونات الأخرى، العنف الدموي المسلح...، هذا الإقصاء الاستبدادي طال حتى أقرب المقربين لهم سياسيا ورجعية من طلبة الإصلاح و التجديد...وذلك في سعي حثيث للانفراد داخل الكليات كما لو كانت محميات للعدل والإحسان. حينها اجتهدت العدل والإحسان في تكريس اختزال العمل النضالي داخل الكليات بإنابة مكتب تعاضدية مرة كل سنة هو من يتكلف بكل شيء، الآمر و الناهي و «المتكلم باسم الطلبة»... هكذا نجحت العدل والإحسان في الانفراد بجزء مهم من الطلبة بالمغرب وضبط نشاطهم في التصفيق لمكاتب تعاضدية العدل والإحسان. اجتهدت هذه المكاتب في احتكار ملفات النضال وخنق النقاش القبلي حولها بما يتيح الإشراك الواعي للطلبة سعيا لضبط التعامل مع الملفات النضالية والانفراد بالحوار

مع إدارة الكليات، اختزال دور الطلاب في التصفيق والتصويت في الجموعات العامة وتكريس مفهوم «الطلبة المناضلين» المتفوقين وبقية العامة...، ممارسة أبوية أخلاقية مستفزة للحريات الشخصية (مهاجمة الطلبة العشاق، مجموعات الموسيقى الغربية، مدخني الحشيش...).

أدت هكذا ممارسات إلى تكريس فهم خطير للعمل النقابي لدى أجيال من الطلبة حيث أن الفكرة الراسخة لدى جمهور الطلبة في هذه المواقع تتمثل في أن حل مشاكلهم يجب أن يمر عبر مكتب التعاضدية مثل «وكالة للغوث» تملك مفاتيح النضال الذي لا يفهمها سواها، وبالتالي تربية أجيال من الشباب على الامتثال و السلبية وقتل روح المبادرة والاحتجاج. هكذا أصبح النضال بالنسبة للجمهور الواسع بهذه المواقع شأنا ل «أصحاب اللحية» كما ينعتون، و بالتالي أصبح قمع «أصحاب اللحية» شأنا يخصهم لوحدهم كذلك، وسط لامبالاة جماهيرية غير مسبوقة. نتيجة كل ذلك تآكل عددي وخفوت للعدل والإحسان وأزمة تتعمق في قدرتهم على إسماع خطابهم وتعبئة الطلاب...بحيث أصبحت تلجأ لأساليب مضحكة في استعطاف الطلبة بشكل بهلواني عند التعرض للقمع بل وصلت الأزمة والانحطاط لحد السفاهة الفكرية بتنظيم مجلات حائطية تتابع مستجدات البطولة الوطنية لكرة القدم !!!. هكذا جنت الممارسة البيروقراطية لطبة العدل والإحسان على أجيال مهمة من الشباب الجامعي في حرمانها من خوض تجارب النضال الديمقراطي والنقاش الحر لتنمية وعي نقدي لطبيعة الدولة البرجوازية.

هل كانت غباوة من العدل و الإحسان أن جنت على نفسها بالمسخ الذي آلت إليه في مواقع هيمنتها الطلابية؟: لا، الأمر لا يتعلق بغباوة أو دهاء، بل هو مأزق سياسي للتيارات البرجوازية الصغيرة (العدل والإحسان حزب سياسي فعلي للبرجوازية الصغيرة لا من حيث تشكيلته الاجتماعية (صغار المقاولين، تجار، أساتذة، موظفين، طلبة..) ولا من حيث تطلعاته الاقتصادية (تركيزه على دعم المقاولات المتوسطة والصغرى وتحفيز القروض الصغيرة micro-crédit...) ولامن حيث برنامجه السياسي الإصلاحي بمسحة ثيوقراطية (دولة الحق والقانون..)) داخل الحركة الجماهيرية. بحيث تحتاج هذه الطبقات (شرح مقتضب للبرجوازية الصغيرة) إلى أحزاب سياسية تعبر عن مصالحها السياسية والاجتماعية تكون قادرة على حشد أكبر قدر من الفئات الشعبية كقوة ضغط، فقط، لفرض إصلاحات سياسية و تنازلات اقتصادية على البرجوازية ودولتها. لكن ارتعاب هته الفئات البرجوازية الصغيرة من أي انفلات جماهيري يمكنه تهديد الملكية الخاصة أو استقرار ميكانيزمات الإقتصاد الرأسمالي (في المصطلح الإسلامي الفوضى والفتنة) يجعل تدخلها داخل الحركات الاجتماعية محكوما بهاجس التعبئة المتحكَم فيها والمضبوطة..أي انتهاج كل ابداعات التحكم البيروقراطي بالحركة الجماهيرية التي تذهب من استبلادها إلى العنف ضدها. هذا بالضبط ما انتهجته العدل والإحسان، حيث تتسم تجربتها بجعل من الكليات المهيمنة عليها خزانا سياسيا تضغط به على الدولة، وخوفا من أي انفلات لنمو حركة نضال الطلاب قد تلتحم بباقي الفئات التي تسحقها الرأسمالية، تفوقت في استبلاد جماهير الطلبة وضبط نشاطهم عن طريق مكاتب التعاضديات كما أوضحنا سابقا. واليوم تتجلى بوضوح مأساة نتيجة الانتهازية السياسية والبيروقراطية المستبدة التي تفننت فيها العدل والإحسان داخل مواقع هيمنتها الطلابية.

المهام العاجلة للنهوض بنضالات و وعي الطلاب بالكليات: تقع مهمة مزدوجة، نضالية-ديمقراطية، على الطلبة المؤمنين بمشروع تحرير المجتمع من أغلال الاستغلال الرأسمالي واستبداد دولنه وبناء حركة طلابية كرافد أساسي في صيرورة التعبئة الشاملة للكادحين لما يمكنها أن تحمله من وعي متقدم وقيم متحررة، وذلك في شروط جامعات كالتي حاولنا التطرق إليها حيث: تقع عليهم مهمة إعادة إحياء الدينامية النضالية المفقودة لدى الطلاب و إعادة الثقة (التي أعدمتها الممارسة البيروقراطية المستبدة للعدل و الإحسان) في جدوى النضال ضد الهجوم البرجوازي على حق أبناء الشعب في التعليم و التقافة و البحث العلمي و ضمان شغل قار بعد التخرج و الترفيه...، و هذه مهمة ليست بالسهلة يزيد من تعقيدها مفعول البطالة الجماهيرية الذي يضغط على الجو العام للدراسة حيث أصبح الطلاب مبتلعين في دوامة هاجس التفوق و نظام الانتقائية...الشيء الذي يفرض مجهودا كبيرا في استيعاب الواقع الاجتماعي للطلبة و الهجوم الليبرالي للبرجوازية على الجامعة، لبلورة المداخل البرنامجية النضالية الملموسة لدى الطلبة...في أفق دمج نضالهم بباقي الحركات الاجتماعية (عاطلون، مأجورون...) في جبهة نضال موحدة مناهضة للرأسمالية.

والنضال المستميت من أجل الديمقراطية و التعددية داخل الحركة الجماهيرية للطلاب، أي الدفاع عن الحق في التعبير لأي كان من الطلبة، و لا يحق لأي كان قمع حرية التعبير و النشاط باسم «تمثيل الطلبة» أو باسم «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب»، و في هذا الصدد ليس لدينا أي وهم حول الطبيعة الاستبدادية للعدل و الإحسان مما يتطلب نضالا جريئا و حازما. والنضال من أجل استقلال النشاط النضالي و الثقافي للطلاب عن المحاولات التدجينية للدولة في شخص إدارات الكليات. والتعبئة و النضال ضد التواجد البوليسي و القمعي للدولة داخل الكليات، و ذلك بشكل مبدئي منسجم. أي حذار من نهج

الانتقائية و الانتهازية التي سقط فيها اليسار الجذري بوقوفه متفرجا على القمع الدموي لتحركات النضالية للطلبة بقيادة العدل و الإحسان، لأن النضال ضد الاستبداد و قمع الحركات الاجتماعية نضال ديمقراطي مبدئي بغض النظر عن قياداتها.

نبذ الحلقية اتجاه النضالات الجماهيرية أيا كانت قياداتها، و تفادي تكرار ما سقط فيه مناضلو اليسار الجذري الذين كانوا يحللون و يناقشون في المقاصف في الوقت الذي تقود فيه العدل و الإحسان المعارك المطلبية الجماهيرية. و بالتالي وجب المشاركة الفاعلة في أي تحرك جماهيري احتجاجي و انتقاد القيادة البيروقراطية و الانتهازية بضراوة مع توضيح أساليب النضال النقابي الديمقراطي الكفاحي...التي لا يمكن للطلبة لمسها إلا من داخل نضالاتهم بالذات...هنا يجب الاستماتة في النضال من أجل فرض انتخاب قيادة كل معركة على حدة، تحت رقابة التجمعات العامة، تراعي تمثيل جل الشُعب و التمثيل النسبي لآراء الأقلية. والنضال ضد فكرة مكتب تعاضدية دائم يقوم بكل شيء.

إبداع أشكال النشاط الثقافي و التثقيف النظري و تطوير الوعي التحرري لدى الشباب و خصوصا الإناث، من أغلال القيم المتخلفة للمجتمع و الخنوع الأسري، بما يمكن من تخطي التخلف الفكري للرجعية الدينية (التي انتهى بها الأمر إلى معانقة مرتزق الأنظمة الرجعية عمرو خالد). لكن دون السقوط في التزمت الثقافي لما يعرف ب «الفن السياسي الملتزم».

نبذ أشكال الأبوية داخل الوسط الطلابي باسم «الأخلاق» و «الإلتزام» ونبذ تصنيف الطلبة إلى «ملتزمين» و «مائعين».. و الدفاع عن احترام الحرية الفردية للآخر مما ينمي ثقته بنفسه (و إلا تحولت الجامعة لمؤسسة اضطهاد تنضاف للأسرة و المجتمع...كما أرادتها أن تكون العدل و الإحسان)

يناير 2005، مروان

ملاحظات انتقادية حول الحركة الثقافية الأمازيغية

(ح.ث.أ) داخل الجامعة المغربية

منذ بروز الحركة الثقافية الأمازيغية أواسط التسعينات كمكون طلابي داخل الجامعة المغربية إلى الان، لازال الانكفاء حول الذات و فقدان أي موجه نظري السمة المميزة لها، مما يجعلها متذبذبة في المواقف وفي الممارسة. أما مواقف باقي مكونات الحركة الطلابية بصددها، وبالخصوص اليسارية منها، فإنها تقف فقط عند مظاهر يمينية هذه الحركة بنعتها ب «الشوفينية» و «الفاشية» بل إلى حد مماثلتها مع «النظام». هذا ما يطبع هذه المواقف بإطلاقية وجمود، متجاهلة طبيعة الحركة الثقافية الأمازيغية ثم عوامل بروزها وطبيعة مطالبها وأخيرا أسباب بروز خطاب يميني في صفوفها. هدف هذه الورقة هو تبيان خصوصية ح ث.أ وطبيعة مطالبها و أوجه قصورها إن على مستوى الخطاب أو على المستوى النضالي. تجدر الإشارة أن الأفكار المنتقدة في هذه الورقة سواء المتعلقة ب (ح.ث. أ) أو مواقف باقي المكونات اليسارية بصددها هي أراء شفوية معبر عنها في حلقات النقاش فقط، وليست جهدا نظريا أو نتاج نقاش برنامجي معنا.

سيرا على نهج الإجهاز على حقوق كادحي المغرب وفقراءه، تستمر الدولة في إنكار الاعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الأمازيغي، كاضطهاد يتلاقى مع الوجه الأخر لسياسة إخضاع كل المضطهدين للاستسلام للسياسات القائمة- اقتصادية، اجتماعية- أما الجامعة المغربية فقد أضحت ورش تجارب مفتوح جراء مخططات الخوصصة الجارية منذ تطبيق الإصلاح الجامعي المنظم بقانون 01.00 والمتمم بالمخطط الإستعجالي الذي يشكل خطوة هائلة نحو تثبيت خوصصة قطاع التعليم. في هذا السياق العام تعيش مكونات الحركة الطلابية المغربية في وضع عام مأزوم يلقي عليها جسام المسؤوليات لمواجهة هجوم الدولة الجبار هذا. لكن الميوعة النظرية والفقر الفكري الذي أصاب مجموعة من المكونات الطلابية إثر انهيار المنظمات السياسية التي استندت عليها عند نشوئها، جعل خطابات الحلقات تكرارا بأشكال متعددة لنفس الجمل التي تجتر أفكارا عامة، تظل غير فعالة ما دامت لا تتغذى باستمرار بالجديد من حقائق الحياة الاجتماعية والسياسية، ما يجعل فئة فقط من الطلاب تهتم وتشارك في المعارك والأنشطة الطلابية، لكن بشكل جزئي وغير متناسب بتاتا مع ما يميز الشباب من تمرد وتحد لكل أشكال الإضطهاد. كما هو الشأن بالنسبة للحركة الأمازيغية التي تأثرت بمحيطها السياسي الليبرالي وبأساليبه وتكتيكاته، تأثرت الحركة الثقافية الأمازيغية، كمكون جديد داخل الحركة الطلابية، بالتقاليد المهيمنة داخل الجامعات من خطب جوفاء وعصبوية مفرطة ورادكالية لفظية. فمثلما تتعامل بعض المكونات اليسارية المتحدرة من تجارب أواسط الثمانينات، برفض النضال من أجل القضية الأمازيغي، و بوصف الحركة الثقافية الأمازيغية بـحركة «شوفينية، فاشية ورجعية...» دون الوقوف عند أسباب الميول للنزعة اليمينية مكتفين بإعطاء هذه الحركة صورة مجردة غير مجدية على الإطلاق؛ لأنها أولا ليست مبنية على تحليل سياسي ذي مضمون طبقي واضح، وثانيا لأنها تغفل طبيعة هذه الحركة والتطورات الحاصلة فيها، فالحركة الثقافية الأمازيغية من جهتها تتعامل بالمثل، فتواجه تعصب هذه التيارات بتعصب يماثله: رفض الفكر التقدمي، هجوم لفظي مستمر على مكونات اليسار، اعتبارها أنها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الامازيغي، واعتبار بقية المناضلين من اجل القضية الأمازيغية مجرد استرزاقيين... مما يفوت فرصة مساهمتها في النضال وفي استنهاض الفعل النضالي داخل الجامعة المغربية.

سياق ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة المغربية: شكل ميثاق أكادير سنة 1991 بمطالبه الأمازيغية بداية ظهور القضية الأمازيغية بالمغرب وتوسع الحركة الأمازيغية، بظهور إطارت جمعوية و منابر إعلامية أمازيغية. لكن أبرز ما خلفه هذا الميثاق هو توسع قواعد هذه الحركة وبداية انتشار خطاب الحركة الأمازيغية في أوساط الشبيبة المتعلمة. وكان الميلاد الرسمي لهذه الحركة بموقع مكناس وفاس موسم -1992 1993 ليتوالى ظهورها في مواقع أخرى- الرشيدية، وجدة، أكادير...لقد كان خطاب ح. ث. أ بالجامعة في بداياته يتماشى مع خطاب الحركة الأمازيغية الجمعوية خارج الجامعة، ولن يتغير هذا الامتداد إلا بعد تفشي السخط في أوساط قواعد الحركة خصوصا: بعد التأجيلات المتكررة لمسيرة تودا الوطنية، والتخلي عنها في النهاية. والموقف من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والذي اعتبرته ح.ث.أ -بعد فترة تردد- مؤسسة مخزنية احتوائية في حين قبلته أغلب مكونات الحركة الجمعوية الأمازيغية، ما قطع نهائيا أية صلة مع إطارات الحركة خارج الجامعة. تكمن خصوصية ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية في أنه اجتهاد خاص، لم تلعب فيه المكونات اليسارية أي دور- إن لم يكن دور المعرقل- إذ تبلور في ظل مجموعة من الظروف يمكن اعتبارها من أبرز عوامل نشأة هذه الحركة داخل الجامعة : واصطدام الأجيال المنحدرة من البوادي بالاختلاف الكبير بين ثقافتهم والثقافة الرسمية الملقنة في المدارس والمروجة لدونية وحقارة ثقافتهم فعانوا الأمرين على المستوى النفسي

والبيداغوجي، وأضحت لغتهم مجرد وسيلة للتواصل في البيت وهذا ما جعلهم يتجهون لتصحيح الأمور عبر خلق مجموعات طلابية جعلت الدفاع عن اللغة والثقافة الأمازيغية ورفع الميز والدونية عنها وعنهم هدفا لها ومناهضة الاضطهاد اللغوي والثقافي للشبيبة الأمازيغية المتعلمة والنضال من أجل الاعتراف بوجودها الموضوعي. تم ظهورها داخل الجامعة والذي ارتبط بالفورة المطلبية الأمازيغية، فكان من الطبيعي من الأجيال الأولى المتعلمة المنحدرة من البوادي أن تتأثر بتوسع الحركة الأمازيغية. وتأثرها بالسياق القبايلي بالجزائر الذي شكل تجربة نضال فريدة، من حيث المطالب وتجذر في المعارك منذ 1988 إلى حدود 2001. حيث ساهم في التعريف بالقضية الامازيغية داخل المغرب. خصوصا دور الشبيبة الطلابية والتلاميذية المفجر لإنتفاضات الربيع بالجزائر.

وعدم تبني المجموعات الطلابية الماركسية المنحدرة من تجارب أواسط الثمانينات للمطالب الأمازيغية داخل الجامعة المغربية وخلطها بين الماركسية و مشاعرهم القومية واعتبارهم أن نضالا كهذا سيساهم في كبح نضالهم وفي تشويه صورتهم بدعوى أن الحركة الثقافية الأمازيغية تحرف الصراع وتحوله من طبقي إلى ثقافي ولغوي، وأن هذه الثقافة الأمازيغية هي ثقافة إقطاعية ورجعية ... وهو موقف خاطئ، فالبلاشفة لم يشوهوا صورة حزبهم حينما أيدوا نضالات القوميات من أجل تقرير مصيرها، ولم يكبحوا نضال الطبقة العاملة بل دفعوا به إلى الأمام حينما حاربوا المسبقات العنصرية في صفوفها بدفاعهم عن الحقوق القومية.

في ظل هذه الظروف ظهرت الحركة الثقافية الأمازيغية كمكون طلابي جديد، واعتمدت على وسائلها الذاتية من أجل تأسيس خطابها المستقل الذي تعتبره تصحيحا و تجاوزا ونقدا للخطابات الأخرى. وقد استطاع هذا الخطاب أن يتحصن ضد مسلسل الاحتواء المستمر لقيادات وإطارات الحركة الامازيغية، مما يضفي على الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة طابع حركة جذرية مقارنة مع الحركة الأمازيغية خارج الجامعة التي تحولت لمجمع للحكماء القابلين بتكتيك النظام. لكن بالمقابل لم تستطع الحركة الثقافية الأمازيغية بلورة منظور جذري ديمقراطي حقيقي على مستوى الخطاب وعلى مستوى الممارسة، إذ أن خطابها لا يخرج عن «تكرار نفس الأسطوانة حول الاضطهاد العروبي للأمازيغية»، مما أوقعها في شباك الخطاب اليميني، النابع من خصوصية الحركة والتطورات التي تعرفها في ظل ظروف تتسم بالقمع والحصار والنبذ والاحتواء.

خصوصية الحركة الثقافية الأمازيغية: منذ ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية اعتبرت نفسها ناشرا لخطابات التنوير والتصحيح والنضال من أجل القضية الأمازيغية وامتدادا لحركة المقاومة المسلحة ضد المستعمرين الفرنسي و الإسباني في القرن 20. كما تعتبر نفسها حركة ذات مبادئ تقدمية، حداثية، ديموقراطية ونسبية، دون أن ننسى أنها من المكونات الأمازيغية التي ما زالت ترفع مطلب العلمانية. لقد كانت هذه الحركة تقتصر في خطاباتها على ماهو ثقافي، لكن نظرا «لاحتواء» النظام للشيوخ القدامى للامازيغية بتلبية بعض المطالب بشكل مشوه- المعهد، تدريس الأمازيغية الكاريكاتوري، القناة الأمازيغية...- اضطرت ح ث أ لتطوير خطابها بتبنيها لما يسمى النضال من أجل القضية الأمازيغية في «شموليتها» و»كنمط عيش»؛ أي أن نضالها لم يعد يقتصر على ما هو ثقافي فقط بل تعداه إلى ما هو اجتماعي واقتصادي. ولا يسعنا إلا أن نعتبر ذلك مكسبا، في وقت كانت فيه ترفض أي تبني للمطالب الاقتصادية والاجتماعية. مكسب مرتبط بظهور حركات السكان المهمشين من أجل رفع التهميش والخدمات الاجتماعية في مناطق انحدار طلبة الحركة. ومن مميزات الحركة الثقافية الامازيغية كذلك خنق أية اختلافات في وجهات النظر داخلها، مقتفية أثر المفاعيل السلبية السائدة من داخل الجامعات. وانخراطها في مسلسل الاحتراب الفصائلي مع إحدى مكونات القاعديين، مما يتناقض مع دعواتها المستمرة لتوقيع ميثاق شرف ضد العنف بالساحة الجامعية.

حركة شـوفـيـنـيـة؟: بالرغم مما يعتري نضال ح ث أ من تيهان لافتقاد أي موجه نظري، وغلبة راديكالية لفظية، فإن عزلتها وانكفاءها يجعلانها تبقى في حلقة مفرغة، رغم أنها حركة لا يمكن مقارنتها بالقوى الرجعية الدينية، كما يحلو لبعض المكونات اليسارية أن تماثل «الشوفين، الظلام». إنها أحكام مجردة و إطلاقية، فلا علاقة بين هاتين الحركتين للاعتبارات التالية :

الحركة الثقافية الأمازيغية حركة للنضال من أجل تمتيع جزء كبير من الشعب المغربي بحقوقه اللغوية والثقافية تناهض الاضطهاد والاستغلال الذي يمارس في حقه، أي أنها تناضل من أجل مطالب ديمقراطية في جوهرها. إن الحركة الثقافية الأمازيغية يمكن أن تلعب أدوارا تقدمية كما يمكن أن تلعب أدوارا أكثر رجعية حسب محيطها الموضوعي، إذ لا زال هناك من يكبحها باستمرار ويرجعها خطوات إلى الوراء كلما حاولت التقدم إلى الأمام. وللحركة الثقافية الأمازيغية تنسيق

وطني يربط بين كل المواقع الجامعية يجتمع كل سنة، ويختتم اجتماعه ببيان وطني. والملاحظ على هذه البيانات الصادرة منذ موسم 2001-2002 كونها تجميع لمواقف مختلفة، ويعكس البيان الصيغ التوفيقية نظرا لاختلاف مواقع الحركة الثقافية الامازيغية في الأصل. فمثلا بالنسبة لوجدة فخطاب ح ث أ يتمحور حول المطالبة بالحكم الذاتي للريف الكبير، ونفس الشيء بالنسبة لتطوان، أما طنجة فموقفهم اتجاه الحزب الديمقراطي الامازيغي جد مرن، إذ يعتبرون أنه قد يشكل إضافة للقضية الأمازيغية بالمغرب، عكس مواقع فاس، مكناس، الراشيدية، أكادير التي حسمت مع هذا الحزب باعتباره استرزاقيا وخائنا للقضية. وهناك مواقع- الراشيدية- أعربت عن معاداتها للإمبريالية وخاصة الفرنسية. وبالتالي ح ث ا ليست جسدا منسجما بل هي مجموعة من الأعضاء المتناثرة وخطاباتها متباينة. إن الحديث عن الشوفينية يستدعي وجود حركة سياسية منسجمة، بمشروع سياسي واضح كما هو الحال بالنسبة لليمين الفرنسي. أما الحركة الثقافية الأمازيغية، فهي تجميع غير منسجم لا من الناحية الاجتماعية ولا من الناحية السياسية.

قد نتحدث عن وجود تعبيرات شوفينية وحتى رجعية في صفوفها، لكن يجب أن نبحث عن جذور سيادة النزعة الشوفينية على خطاب الحركة. إنه نفس سبب استحواذ الليبرالية (الكتلة الديمقراطية سابقا، واليسار غير الحكومي حاليا) بالنضال من أجل الديمقراطية، ونفسه سبب هيمنة البيروقراطية داخل تنظيمات الحركة العمالية. إنه تقاعس اليسار عن النضال من أجل المطالب اليومية والحيوية للكادحين، واستبداله ذلك الدور بالشعارات الجوفاء ورمي التهم بالإصلاحية والرجعية والانتهازية في كل حدب وصوب. لقد كانت الحركة الصهيونية فيما مضى من الزمن حركة تتضمن جناحا يساريا انخرط فيه اليساريون وكان محط دعم الاشتراكيين عبر العالم، جناح كان يرى حل المشكلة اليهودية بتمتيع اليهود بحقوقهم المدنية والسياسية في مجتمعاتهم. وجناح يميني يرى الحل في خلق وطن مستقل لليهود. ولم ينتصر الجناح اليميني إلا بعد أن تخلت الأممية الشيوعية والأحزاب الشيوعية في مرحلتها الستالينية (وفي النهاية اعتراف الاتحاد السوفياتي بقيادة ستالين بتقسيم فلسطين) والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية عن اليهود أمام كارثة الإبادة في الأفران النازية. الحركات القومية (التي تدافع عن مصالح القوميات المضطهدة طبعا)، كلها عبر العالم تخترقها تيارات يمينية/ شوفينية ورجعية ولكن كذلك تيارات يسارية: الأكراد، الفلسطينيين... وانتصار إحداها رهين بتطوير اليسار لنضال القوميات المضطهدة تحت قيادته وربطه بأفق بناء المجتمع الشيوعي.

إن جذر شوفينية القوميات المضطهدة (بفتح الهاء)، يكمن في شدة الاضطهاد الذي تتعرض له من طرف الأمة السائدة والاحتقار اليومي وامتهان الكرامة الذي تتعرض له في كل لحظة، بالمدرسة والشارع ووسائل الإعلام الجماهيري. إن التمييز بين قومية الأمة المضطهدة (بفتح الهاء) والأمة المضطهدة (بكسرها) هو من ألفبائيات السياسة اللينينية في مسألة القوميات. ومحاربة الخط الشوفيني في أوساط الحركة الثقافية الأمازيغية، يستدعي نضالا مضاعفا وشرسا ضد الشوفينية الكبيرة التي يمارسها النظام المغربي ويكرس صورة الدونية حول الإنسان الأمازيغي (النكت الشعبية، فرض اللغة العربية في الإدارات..). إن عدم فهم هذا الواقع سيجعل من يهاجم شوفينية الحركة غاضا الطرف عن شوفينية النظام ومؤسساته الأيديولوجية والمادية شريكا في الاضطهاد واحتقار شرائح واسعة من الشعب المغربي. كما أن المهمة الرئيسية اليوم ليست النضال ضد «حركة شوفينية» وهمية بالجامعة، بل ضد نظام الاضطهاد. أما الاتهامات بالشوفينية والفاشية والرجعية والعمالة للنظام، فلن تدفع نضال الشعب المغربي من أجل حقوقه اللغوية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية قيد أنملة إلى الأمام. كل ما قد تنفع فيه هذه الاتهامات هو دفع المزيد من الطلبة المنحدرين من المناطق الأمازيغية إلى التمسك بالخطابات اليمينية داخل الحركة، في الوقت الذي يفترض معركة سياسية (وليس بالأدوات الحادة) لسلخ هذه الشبيبة عن الذين يريدون حرف نضالها في اتجاهات رجعية وشوفينية.

بصدد تأخر الأمازيغية: كما أشرنا سابقا كانت بداية الحركة الثقافية الأمازيغية بمطالب ثقافية متأثرة بالمطالب المتضمنة في ميثاق أكادير 1991 (الدسترة، الإعلام، التعليم...)، لكن أصبحت تصرح بأنها تتبنى المطالب الأمازيغية في شموليتها (بدمج قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، لكن هذا المنظور يصطدم بانحراف في تحليل أصول اضطهاد الأمازيغية وأسباب تهميش المناطق التي ينحدر منها طلبة الحركة.

إن تخلف الأمازيغية مقارنة مع ثقافات أخرى يجد جذوره في التخلف العام الذي يعيشه المجتمع المغربي بأكمله. فبموازاة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، عاشت الثقافة الأمازيغية كتقليد شفوي لإعادة إنتاج نفسها والاستمرار على أساليب الثقافات الشفوية حيث يتم توارثها عن طريق المحاكاة والتقليد والرواية الشفوية وارتبطت هذه الثقافة بالمجتمع الأمازيغي التقليدي ومؤسساته كالأسرة والعشيرة والدوار والقبيلة ولابد أن أية اضطرابات ستعتري هذه المؤسسات التقليدية ستؤثر سلبا على الأمازيغية. وهو ما وقع مع دخول الاستعمار تم مع بناء الدولة العصرية. ورغم ذلك فقد عرفت

الأمازيغية نوعا من التوازن الهش على غرار كل مناحي حياة المغاربة، فقد كانت مستعملة في كل مرافق الحياة العامة- في العمل بالحقل، في المسجد والمناسبات الدينية، وعند القايد أو الشيخ... كان الإنسان الامازيغي يعيش حياته من خلال لغته وثقافته المحدودة بمحدودية تطور المجتمع، ولم يعرف انفصال عالمه اللغوي الخاص – من خلال اللغة الأم- عن عالم يعيش فيه بلغة أخرى إلا مع قدوم «الدولة العصرية» مع الاستعمار بإداراته ومدارسه التي همشت كل ما له علاقة بالامازيغية. وبعد الاستقلال الشكلي وبناء النظام السياسي التبعي ارتكزت دواليب الدولة على اللغة العربية.

لماذا التعريب؟: إن سياسية التعريب ليست رغبة مثالية أو أهواء ذاتية، لدى حاكمين تسكنهم «شياطين عروبية قومية حمراء»، بل يخدم التعريب مصالح اجتماعية/ سياسية ومادية/ طبقية بالأساس فالتركيز على العروبة والإسلام يخدم هدف إضفاء الشرعية والقدسية على استفراد الملكية بالحكم.ليس النظام المغربي بأي وجه من الأوجه قوميا، إذ أن القومي هو من يضع مصالح أمته فوق أي اعتبار، ويعمل لاستقلالها ووحدتها. ليست شعاراته بصدد الوحدة العربية وبناء المغرب العربي ورئاسة لجنة القدس... إلا شعارات وظيفتها إضفاء الشرعية على الحكم المطلق وضمان الإجماع حوله وتغطية لدوره الحقيقي في المنطقة كدركي للإمبريالية: التدخل العسكري بأفريقيا، منح القواعد العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، المساهمة في تصفية القضية الفلسطينية، وعرض المغرب في المزاد العلني للشركات متعددة الجنسيات واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي وأمريكا. إن استغلال اللغة العربية و شعارات العروبة يجد تتمته الموضوعية في استغلال مشوه للثقافة الأمازيغية (المعهد- التدريس-القناة،الجهوية الموسعة...) كما باستغلال شعارات «حقوق الإنسان وإدماج المرأة في التنمية والإنصاف والمصالحة». إن الشغل الشاغل لهذا النظام المستبد هو كيفية ضمان مشروعيته في الحكم، مما يفرض عليه استغلال كل الشعارات والقضايا لتأبيد الحكم الفردي والمطلق.

الأمازيغية نمط عيش؟: يردد طلبة ح ث أ باستمرار شعار الأمازيغية نمط عيش. بدون محاولة تحديد معناه، هل يعني التقاليد، أسلوب البناء، طريقة الأكل والجلوس أم الإستغراق في النوم والتناسل. أم يعني نمط الإنتاج السائد بالمجتمع ومجمل التصورات الثقافية المنبثقة عن هذا النمط. لا يوجد بالمغرب نمطي عيش واحد عربي وآخر أمازيغي، بل أنماط عيش ليست مرتبطة بهوية أو لغة معينة بل مرتبطة بعوامل أخرى، طبقية واجتماعية بالأساس، وعوامل ثانوية مرتبطة بالجغرافية أو الوسط والبيئة. لابد من الخروج من المفهوم المشوه للثقافة، الذي يقوقعها في المعارف المتداولة بين المثقفين والمتمدرسين.. إلى مفهوم أدق وأوسع يشمل المثل والأفكار اليومية الملتصقة بالعمل اليومي وتبريره في إطار الفعل والفاعلين.

إن الثقافة مرتبطة بالعمل اليومي، وليس بتجريدات ذهنية؛ وبالتالي فإن نمط عيش عامل بمزرعة حديثة، حيث يقطن كوخا غير مصبوغ في الغالب وبغرفتين في أحسن الأحوال بدون كهرباء ووسائل الترفيه، لا يمكن مقارنتها بنمط عيش صاحب المزرعة الذي يعيش على بعد أمتار من كوخ هذا العامل في فيلا تقليدية مزودة بالكهرباء والماء الصالح للشرب وشتى أنواع وسائل الترفيه ومصاب بالتخمة ويستبدل سيارته مرة كل 6 أشهر، إن هذين الشخصين يتكلمون الأمازيغية ويعشقون أغاني الدمسيري وغيره من الفنانين الأمازيغ ويتدافعون بالمناكب بالمسجد، لكن لا يمكن أن نجمعهم تحت نمط عيش واحد شعاره الأمازيغية كنمط عيش. إن آلاف الطلبة المكدسين في الأحياء المحيطة بالجامعات والمكتظين في المدرجات بدون منحة في أسوء الأحوال والتي لا تكفيهم في أحسنها، لا يمكن مقارنة نمط عيشهم مع نمط عيش أبناء الذوات البورجوازيين في جامعة الأخوين وغيرها من الجامعات الخاصة، والذين يسكنون في الأحياء الراقية بالمدن الكبرى ويركبون الهليكوبتير لمتابعة دروسهم في المدن حيث تتواجد هذه الجامعات. وفي الأخير نمط عيش سكان الجبال والبوادي لا يمكن جمعه مع نمط عيش سكان المدن الكبرى تحت يافطة الأمازيغية كنمط عيش. أي تناقضات هذه يقوم طلبة الحركة بجمعها تحت يافطة الأمازيغية كنمط عيش.

إنها إساءة كبيرة في حق الأمازيغية حينما نجردها من مقوماتها الواقعية. إن ثقافة لا تعبر عن واقع عيش حامليها- كما هو في الواقع، وليس كما هو في أذهان طلبة ح.ث.أ- تصبح صدفة فارغة ومحض أسطورة لا علاقة لها بالواقع، وفي طريقها إلى القبر. إن ينابيع الثقافة تستقي مضامينها من مصدرين أساسيين: علاقة الإنسان بالطبيعة، ثم علاقة الإنسان بالإنسان أي العلاقات الاجتماعية، التي ينسجها الناس بينهم في حياتهم الاجتماعية (في البيت ومكان العمل وأمكنة الترفيه..). إن ثقافة لا تعبر عن حاجة عامل إلى النضال ضد الاستغلال الاقتصادي، وحاجة فلاح أو قروي إلى الأرض وتحسين ظروف عيشه، ولا تعبر عن حاجة تلميذ وطالب إلى مقعد في المدرسة وحاجة مريض لسرير في المستشفى هي ثقافة ميتة ومكانها المتاحف والرفوف، إن طلبة ح ث أ برفضهم هذه الأفكار يحولون الأمازيغية إلى مومياء لا نفع فيها سوى التأمل والإعجاب بما صنعه أسلافنا، وننساها بمجرد خروجنا من المتحف. إن مقولة الخصوصية لا ينفرد بها طلبة ح

ث أ وحدهم، بل مشتركة بين كل الانغلاقيين والانعزاليين والمحافظين المرعوبين من الأفكار الجديدة الحاملة لبذور التغيير، فمقولة لا شرقية ولا غربية، نريدها إسلامية لا تختلف كثيرا عن مقولة لا شرقانية ولا غربانية، نريدها أمازيغية، أنصاف الديمقراطيين المبتذلين يرفضون المطالب الديمقراطية الجذرية بمبرر الخصوصية المغربية التاريخية التي تعتبر الملكية جزءا من موروثنا الثقافي، ورفض مبدأ عدم الإفلات من العقاب في إطار تصفية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بمبرر خصوصية التجربة الانتقالية المغربية، إن مقولة الخصوصية لها طابع تبريري وديماغوجي، ولن يسمح بطرح إجابة حقيقية لمشكلة الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، بقدر ما تضيق أفق مناضلي هذه الحركة.

أي بديل: يشكل الهجوم على التعليم حلقة من الهجوم الشامل للدولة البرجوازية، كما يشكل الإضطهاد الثقافي واللغوي داخل الجامعة جزءا من اضطهاد كلي وشامل، بالتالي من شأن أية شرارة نضال داخل الجامعة أن تملئ الفراغ الذي خلفه انسحاب القيادات الليبرالية للحركة الأمازيغية الجمعوية، كما من شأن تحقيق أية مطالب داخل الجامعة مهما بلغت بساطتها تحسين شروط الدراسة ومراكمة وعي الطلبة والتقدم في النضال نحو الأمام.

إن الحركة الثقافية الأمازيغية قطعت خطوة أولى بمحاولة دمجها المطالب الثقافية بمطالب اقتصادية واجتماعية تروم تحقيق تنمية المناطق المهمشة في المغرب، ولكن منظورها اليميني للقضية الأمازيغية يقوقعها دائما حول ذاتها. إن حركة تتبنى المطالب الديمقراطية الامازيغية داخل الجامعة لا يجب أن تزيغ ناظريها عن: إضفاء طابع نسبي على المفاهيم (الثقافة الأمازيغية : تحتوي على جوانب مشرقة تقدمية وجوانب مظلمة رجعية) والعمل على نفض الغبار عن الجانب المشرق من الثقافة الأمازيغية والذي تشتركه مع كل الثقافات الإنسانية من خلال التعريف بثقافة المقاومة التي يحتل صدارتها: الخطابي وعسو أبوسلام وموحى حمو الزياني والنمري ودهكون والهباز وغيرهم.. ومحاربة الجوانب الرجعية والمظلمة. ووقف تكرار الاسطوانة المملة حول «الممثل الوحيد والشرعي للشعب الامازيغي» فبناء ميزان قوى كفيل بانتزاع مطالب الحركة يفترض أوسع اصطفاف من طرف كل المدافعين عن نفس القضية ونفس المطالب. والنضال من أجل القضية الأمازيغية داخل الجامعة يبدأ بمطالب أشد بساطة، لتحسين شروط الدراسة ومراكمة وعي جماهير الطلاب وإرجاع الثقة في النضال عوض مراكمة الهزائم. كما الاستفادة من دروس الحركة الطلابية بالقبايل باستحضار دورها المفجر لانتفاضات الربيع من خلال ربط النضال الطلابي بباقي حلقاته الشعبية والعمالية وباقي القوى الرفيقة من معطلين وتلاميذ وعمال. والتجسيد العملي للمنظور الديموقراطي داخل الحركة الثقافية الأمازيغية باحترام كافة الرؤى داخل الحركة وعدم اعتبارها فصيلا طلابيا يجسد خطا سياسيا محددا، بل إطارا يجمع جميع من يدافع عن الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية، باختلاف انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية تجسيدا لشعار ميثاق أكادير «الوحدة في التنوع». فمن شأن هذا التعدد الدفع بالحركة على طريق النضال عوض اعتبارها ككتلة يمينية منسجمة. وضرورة العمل على إيجاد نقاط التلاقي مع التيارات التقدمية داخل الجامعة، فأفضل حليف للحركة في نضالها من أجل المطالب الأمازيغية التقدمية هو مكونات اليسار بالجامعة المناضلة من أجل القضية الأمازيغية، كما برهن تاريخ الحركة العمالية. نقاط تلاقي قد تكون بدايتها بأوسع انخراط في نضالات الطلاب النقابية، وتخليد محطات بعينها بشكل مشترك (الربيع الأمازيغي...)، تنظيم أنشطة مشتركة للتحسيس بالمطالب الأمازيغية ونقاش آفاق النضال الأمازيغي.

توجه الدولة البرجوازية ناظريها نحو نخبة الحركة الأمازيغية الجمعوية القابلين بتكتيكها، لإدامة مسخ الاضطهاد. وعلينا نحن الثوريين وكل من يناضل من أجل القضية الأمازيغية أن نوجه أنظارنا نحو الأسفل، قواعد الحركة الامازيغية، والشبيبة الأمازيغية المناضلة، لكي لا تكون الخطابات الشوفينية الخيار الوحيد، إذ ثمة خيار أخر ممكن، إنه ملهم ملايين الكادحين (في روسيا والصين وفييتنام و كوبا وكل بلدان العالم) . الخيار الأممي الساعي لتشكيل مجتمع إنساني على أسس اشتراكية، مجتمع لا ينتفي فيه الاضطهاد الطبقي لوحده، بل كل أشكال الاضطهاد الملازمة للمجتمع الطبقي (على أساس الجنس أو الدين أو اللغة أو اللون) .

إن نضالنا كطلبة ثوريين من أجل القضية الأمازيغية ليس نهجا انكفائيا ولا نزوعا عرقيا بل جزء من نضال كافة المضطهدين كيفما كانت لغاتهم من أجل مجتمع العدالة والمساواة بداية بالنضال من أجل المساواة في الحقوق فلا إمتياز لثقافة دون أخرى ولا للغة دون أخرى. ومن أجل تدريس الأمازيغية في مدرسة عمومية مجانية وجيدة وعلمانية. ودسترتها في دستور منبثق من إرادة الشعب يضعه مجلس تأسيسي. ومن أجل دمج الأمازيغية في إعلام ديمقراطي يضمن حرية التعبير.

الطلبة الثوريون

مرة أخرى ودوما: العنف السياسي بالجامعة مدان

مطمئنا إلى أن لا قوة ستصد سياسته المدمرة لمكاسب نضال أجيال سابقة، يواصل النظام طليق اليدين تطبيق سياسته في قطاع التعليم. فالرأسمال الخاص المعفي من الضرائب، والمستفيد من تسهيلات عديدة علي رأسها تخريب المدرسة العمومية. واقع دفع الأسر ذات القدرة إلى الهروب بأبنائها من جحيم الاكتظاظ وضعف نسب التأطير وانعدام وسائل الديداكتيك وتقلب المناهج التربوية، واعتصار ميزانية معتبرة من دخلها الشهري كتضحية لا مندوحة عنها من اجل تعليم الأبناء. لم يسلم التعليم العالي من نفس المعضلات، فالجامعة العمومية المجانية والمتوفرة علي حد ادني من الظروف الملائمة للتدريس، منعدمة. و ظروف عيش الطلاب (سكن- تغدية – نقل- تطبيب...) بالغة التردي. فالمنحة أضحت محنة وتهكما على من حالفه «حظ» نيلها. طلاب اليوم مسحوقون بواقع بائس و يحدق بهم مستقبل أشد بؤسا. فعلت الدولة كل ما بوسعها، لا سيما منذ تقرير البنك الدولي حول التعليم سنة 1994 ، من أجل تقليص الميزانية المخصصة للتعليم، وأنشئت لجانا، وجربت «إصلاحات» انتهت كلها إلي نتيجة وحيدة: تدمير المدرسة العمومية علي الصعد كافة. يواجه النظام اليوم استنفاده كل المصوغات الكاذبة، ولم يعد بجعبته ما يمكن تسويقه. وكل عمله اليوم مركز على أن إبقاء الوضع علي ما هو عليه : متدهورا، مع حرص شديد على تقليص حصة المال المخصص للتعليم .

الحريات السياسية و الثقافية بالجامعة المغربية، الاحتواء والقمع لضبط الجامعة: ازدادت جامعات جديدة، و تضاعفت أعداد الطلاب بشكل كبير، فزادت نسبة الشبيبة المتعلمة (طلاب الثانوي والتعليم العالي) بشكل غير مسبوق، لكن مع انحدار في درجة التنظيم والإشعاع السياسي والثقافي. فطيلة العقود، التي شهدت حيوية المنظمة الطلابية، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كانت الجامعة مشتلا زود التنظيمات السياسية باختلاف توجهاتها بكادرات وقسم من قاعدتها. وكانت للشباب المتعلم أدوار في متقدمة في الحياة السياسية الداخلية (انتفاضة 1965،نضالات الجامعة في نهاية الستينات ومستهل السبعينات، بروز اليسار الماركسي-اللينيني...)،وفي التفاعل مع تطورات الوضع الإقليمي (التضامن مع نضالات الشعب الفلسطيني ومناهضة الحرب علي العراق،.... وكان من ثمار الدينامية بالجامعة بناء تجربة نضالية لا نظير لها بعموم المنطقة متمثلة في تنظيم الخرجين الشباب من اجل الشغل.

اعتبر نظام الاستبداد دوما الجامعة مصدرا للخطر بفعل عاملين: تركز الاف الشباب، الذين بات معظمهم متحدرا من الطبقات الشعبية، في المدن الجامعية، يحبل بخطر تحولها إلي بؤرة للمعارضة السياسية. وتسيس الشباب جذريا يهدد بنقل خبراتهم النضالية والفكرية إلي قوي طبقية أشد خطر .

حدا هذا بالنظام إلى تسليط القمع على نحو ممنهج على طلائع النضال الطلابي، والعمل بشكل حثيث لإغراق الجامعات بكل ما من شأنه ترويض الجسم الطلابي. فمروجو المخدرات في الجامعات وأحياء سكن للطلاب شبكات تعمل في واضحة النهار تحت أنظار البوليس السياسي، وشبكات الدعارة المنظمة تقتنص ضحاياها بالوسط الجامعي، وتصرف ميزانيات في مهرجانات ثقافية عديمة الفائدة. وجرى تدجين القسم الاعظم من الوسط الأكاديمي، بمزاوجة الاكراه و إغراء الامتيازات. على هذا النحو، نجح النظام في جعل الجامعات إلي معسكرات عزل الطلاب عن قضايا، مجتمعهم وتحويلهم إلي كائنات سلبية محبطة، فاقدة للمبادرة ومتوجسة من غموض المستقبل. إن خنق نظام الاستبداد للمجتمع لا يتلاءم مع حريات سياسية بالجامعة، فالطلاب فئة عمرية فتية مقدامة، وهي الأشد ميلا إلى التمرد على الوضع القائم، وإلى تبني لكل ما هو جديد وتحرري، وأكثر استعصاء على فرض الانقياد قياسا بفئات اجتماعية أخرى يذررها ويسحقها واقع القهر اليومي.

نهج النظام سياسة رقابة بوليسية دقيقة للوسط الطلابي، و اشتغلت آلة ابتزاز الناشطين من اجل تجنيدهم وتسريب المخبرين إلي التيارات المعارضة، وحملات قمع النضالات الجماهيرية، واعتقال المناضلين ومحاكمتهم. ذاكرة الحركة الطلابية مثخنة بذكرى الشهداء و المعتقلين. يتصاعد باطراد قمع النظام مع بروز دينامية نضال جماهيري ،و تحوز المواقع الجامعية الأكثر نشاطا حصة الأسد من بطش النظام، الذي ينهج في السنين الأخيرة تكتيك إطلاق حملات تشهير بتيارات يسارية عاملة بالجامعة، يراد بها اجتثاث جذوة النضال. يقوم باستغلال ما يحدث ببعض الجامعات من عنف مدمر بين تيارات سياسية،أو مع شباب أحياء محيطة بالجامعة، أو مع بين طلاب من أقاليم مختلفة، ليضلل الرأي العام بكون النشاط السياسي بالجامعة مجرد عرقلة لسير عملها. و يظهر مطالب الطلاب ومعارك مقاطعة الامتحانات كقرار أقلية مسيسة لها أجندة معزولة عن باقي الطلاب. وتتصدر صفحات الجرائد الموالية صور أسلحة بيضاء كحجة عن

وجود عصابة خطيرة ومحكمة التنظيم يستوجب حفظ امن الطلاب بتدخل أجهزة الدولة.

تكتيك النظام هدا اتجاه الجامعات التي مازال بها حراك نضالي يساري يقوم علي توجيه ضربات قمعية شرسة باجتياح الجامعة بأعداد كبيرة من البوليس، وإطلاق عنان التكسير والائتلاف والسرقة، والغاية بث الرعب البالغ في عموم الطلاب، والانتهاء باعتقال أعداد كبيرة من الطلاب والمناضلين، و إصدار مذكرات بحق مطلوبين. يتكرر السيناريو بمعدل موسميين إلى ثلاث، غالبا ما تكون الحصيلة مؤلمة. كوكبة من المعتقلين، وعزل الطلاب عن المناضلين بالتخويف، و انطواء التيارات السياسية في لملمة جراحها، والاهتمام بمتطلبات قضية المعتقلين، ونقاشات بالغة الحدة تنتهي معظم الأحيان إلي تباينات او انقسامات حول تقييم ما جري؟ و ما العمل مستقبلا؟ استعمل هذا التكتيك استعمل لسنين بجامعة القاضي عياض بمراكش، وهو نفسه المتبع مند عامين علي الأقل بجامعة محمد بن عبد الله بفاس.

ضحايا يصادرون حرية ضحايا آخرين: لا يعزى إعدام الحريات السياسية والثقافية بالجامعة المغربية إلى النظام وحده، بل ثمة تيارات سياسية رجعية، و أخرى تنسب نفسها إلى اليسار، وثالثة قومية، لا تتردد في مصادرة حق من يخالفها الرأي في التعبير،أو تسمح بذلك مرغمة أو بشرط التزامه بحدود مرسومة. هذا ناهيك عن ثقافة رجعية محافظة ضاغطة علي حرية الإبداع والتعبير في جميع مناحي الحياة لن يزعزعها إلا زلزال عميق يحرر الكادحين من أغلال الاستغلال و ما ترسب من ثقافة التقليد و الخطوط الحمر. إن التفكك التنظيمي للنقابة الطلابية، و صعود الرجعية المستعملة للدين، وتراجع القاعدة الجماهيرية للنضالات الطلابية، عوامل تضافرت لجعل حركة النضال الجارية بالجامعة جزرا معزولة، سريعة العطب بالرغم من عنفوان و إقدام المناضلين الطلابيين. ويزيدها هذا ضعفا، ويكاد يلغي أي أمل في بنائها بناء جماهيريا وكفاحيا. هذا لأن العنف السياسي، وتحديدا العنف بين تيارات سياسية، ينسف نسفا كل ما تم مراكمته بجهد جهيد. يكفي التمعن في حال المواقع الجامعية التاريخية للإقرار بحقيقة تدمي القلب. ما حال الحركة الطلابية بموقع وجدة ؟ موقع أنهكته توالي أعوام الاحتراب بين الفصائل، وهي مازالت مستمرة ،و قتال علي أساس إقليمي ضيق، فتراجعت الحركة الطلابية إلي جزيرة تغرق باستمرار في بحر العنف الآسن. ما حال موقع الشهيد الدريدي والهواري ومواكب المعتقلين، بعد أن نزف كثيرا في صولات عنف لا تكاد تنتهي حتى تبدأ من جديد؟ وما واقع مركز ملاحم الحركة الطلابية المغربية، مدرسة ظهر المهراز؟ هذا الذي شهد من الحروب متنوعة الاطراف، ومتباينة الاسباب، لكنها ذات نتيجة وحيدة:إنهاك الحركة الطلابية ما بعده إنهاك، و نزيف هذر لقوى النضال الفتية.

ما أعظم ما كان بوسع جامعة ابن زهر أن تشهد من حركة ونضال طلابيين لو لم تكن ساحة مواجهات تتفجر بين حين وآخر، في صفوف اليسار أوعلى أسس قومية أو إقليمية؟. إن العنف نتيجة ضعف التيارات السياسية، وحتى انحطاط بعضها. إنه تعويض للعجزعن إتيان برامج حقيقية لاستنهاض الحركة الطلابية، و لبناء ميزان القوى الضروري لمواجهة السياسات النيوليبرالية المتبعة من طرف الدولة الراسمالية التابعة. يكفي تقييم عشرة سنوات الأخيرة للوقوف علي ما بدده اليسار من فرص في بناء قاعدة نضال ومراكمة قواه الذاتية . لا يحتاج المناضل إلي كثير عناء لكشف حقائق مخزية عن مناضلين بعاهات في حروب سياسية غبية، وكم من طاقات تعلمت فنون المبارزة و المسايفة والكر والفر في أجساد رفاق خالفهم الرأي.

تعددت صنوف العنف السياسي الممارس بالجامعة وتنوعت،وقد تعرف الكلية الواحدة في السنة عشرات حالات عنف، دون أن يثير الأمر أي تنديد أو استهجان، وقد يتباهى البعض ببطولاته الإجرامية و يرتقي درجات في سلم الجذرية الواهمة. في اسفل سلم العنف ثمة أساليب الغش والخداع في توزيع الوقت المتاح للتدخل في النقاشات الجماهيرية علي حساب الخصوم، و يليه منعهم بالقوة من المشاركة في إبداء الرأي. وفي درجة ثالثة يفرض عليهم الامتناع عن أي مشاركة نضالية أو أي نقاش جماعي أو مع فرد، شرطا للسماح لهم بمتابعة الدراسة. ويتطور الأمر إلي ممارسة العنف الجماعي المنظم واستقدام «مقاتلين» من جامعات أخري أو معطلين،وتخصيص الميزانيات ودور إيواء «التعزيزات البشرية»،و شحذ الأسلحة البيضاء ،ونشر فرق الترصد، وجمع المعلومات، و التوزع علي مجموعات متحركة وفق خطط يضعها الأكثر باعا في ضرب وطعن رفاق لهم مواقف مغايرة. وقد يبلغ الجرم مستوى مهاجمة البيوت، ومصادرة ما تحتوي من متاع بسيط، بعد الفتك بمن كان حظه سيئا وكان يغط في نوم عميق ليستفيق علي نصيب من عاهات أبدية مصدرها مطارق ومناجل للضرب والطعن «الثوري». وفي الأخير يملي المنتصر شرائعه التي تصل إلي الحكم علي مناضلين بسحب ملفاتهم ومغادرة الجامعة كشرط لوقف ضرباته الدموية.

أما العنف بين طلاب أقاليم وقبائل، والحروب التي تنشب على أسس قومية أو ضد شباب أحياء أو منع أنشطة طلابية مستقلة فأسبابها ومبرراتها تدمي القلب، وتفضح درجة الهذيان الجماعي الذي تعج به جامعاتنا. والأدهى أن اليسار الجذري الذي كان عليه إعطاء النموذج على رفضه لكل أشكال مصادرة الحريات الجماعية والفردية أول من يدوسها. استعمال العنف السياسي لحسم خلاف سياسي، أو حل صعوبات تنظيمية داخلية، أو أحكام السيطرة بموقع جامعي أو جهاز منظمة شعبية، هو عمل لا ديمقراطي، أي بيروقراطي بامتياز، ولا مصوغ له مهما غلف بشعارات «العنف الثوري» ومقولات «تطهير الذات» أو «التصدي لمشاريع رجعية أو تحريفية» وغيرها من كلام العيار الثقيل. الاختلافات السياسية والفكرية لا تعالج إلا بالحجج الدامغة والسجال الفكري وقوة الإقناع. العنف السياسي يبدأ بشعار محاربة الظلامية، ليتحول إلي مواجهة التحريفية، لينتهي إلي تظهير الذات، وعلى طول هدا المسار كله يجري تبديد للقوي ونسف لإمكانات بناء حركة طلابية جماهيرية ،هنا تكمن الطبيعة الرجعية للعنف داخل الجامعة.

ما يجب القيام به: أكدت دروس العقدين الأخيرين أن العنف بالجامعة سبيلا لحسم خلافات سياسية، هو عنف رجعي ممارسة ونتيجة. ان التيارات اليسارية بالجامعة المغربية مطالبة بإسقاط القناع عن الجماعات الممارسة للعنف السياسي، والكف عن التواطؤ الصامت معها بالامتناع عن إدانة ذاك العنف لدوافع انتهازية لا مبدئية. فالأمر يتعلق بمصلحة النضال الطبقي التحرري الآنية والمستقبلية. إن التيارات ضحية العنف مطالبة بالاستنكاف عن الانجرار إلي دوامة الردود العنيفة، وفي الآن نفسه عدم السكوت علي ما يطالها، خوفا من وصمها بالتباكي . المطلوب التشهير بالمعتدين علنا وعدم السماح بان يفلت مدمرو النضال بأفعالهم وإشهاد كل شعبنا بما يقترف من جرائم في حق مناضلين جريمتهم رأيهم المغاير. ليس ضحية العنف السياسي وحده المعني بما يطاله من جريمة سياسية، بل علي كل الديمقراطيين ناهيك عن الثوريين اعتبار الأمر يخصهم بنفس الدرجة. إن كشف زيف مصوغات ممارسة العنف السياسي وتجنيد أنصار، بمبررات الدفاع عن قضية نضالية بأساليب استبدادية يجب أن يكون معركة دائمة لا تهدأ إلي أن يتم القضاء علي نبتة سامة تغذت لسنين بأباطيل تحاول الانتساب إلي فكر تحرر الطبقة العاملة :الماركسية. إن الدفاع عن راية الماركسية ناصعة من بقع الدم والقيح تلك مهمة كل ماركسي أين ما كان.

إننا إزاء وضع يلقي على كاهل كل مناضل، بصرف النظر عن خطه السياسي، إصلاحيا كان أم ثوريا، واجب الدفاع عن حرية التعبير ورفض الإرهاب. وهو واجب يفرض من جهة التعبير الصريح عن موقف نبذ استعمال العنف بديلا عن النقاش السياسي، و من جهة ثانية التشهير بكل من يمارس هذا العنف، والنضال من اجل حرية النشاط السياسي بالجامعة.

18-6-2013 حسن انور أحمد

بوجه القمع، مزيد من العمل الطلابي الوحدوي
لسنا شيئا مشتتين، فلنكن كل شيء موحدين

منذ بدء السنة الجامعية الجارية، مع حمولتها المتعاظمة من المشاكل الناتجة عن سياسة تخريب الجامعة العمومية، كان الرد الطلابي بنضالات سرعان ما تعرضت لقمع شديد الضراوة. وبلغت سياسة تحطيم أي مقاومة طلابية إحدى ذراها بقتل الطالب محمد الفيزازي بجامعة فاس. وتتمثل آخر الإغارات القمعية فيما شهدته جامعة مراكش على اثر مقاطعة الطلبة للامتحانات من بطش و اعتقالات. ويندرج هذا الانقضاض الشامل على كل تحرك بالجامعة، و زج المناضلين في السجون، في سعي الدولة إلى سد كل منافذ انبعاث دينامية نضالية عارمة ثانية بعد التي انكفأت (حركة 20 فبراير وما وازاها). إن أعظم ما يخشاه نظام الاستبداد و الاستغلال هو استعادة الطلاب دورا كان لهم في نضال الشعب من أجل الخبز و الحرية. فما يمثله الطلاب من طاقة نضال كامنة [أكثر من نصف مليون طالب، شاب متعلم، معظمه مقهور، ومجمع في تركزات بعشرات الآلاف، وبمدن رئيسية] يقض مضجع الطغاة، ويؤجج شراستهم القمعية.

كما يروم سحق الدولة كل صبوات النضال الجامعي تمهيد طريق الإجراءات المدمرة لما تبقى من مكاسب شعبية في التعليم، وتقدم الاستثمار الرأسمالي في التعليم العالي.

وتواجه الحركة الطلابية ما ينهال عليها من بطش في عزلة شبه تامة، إذ تلزم القيادات النقابية صمت قبور إزاء حملة القمع بالجامعة، وباتت تقاليد التناغم النضالي بين المنظمة الطلابية وقوى النضال العمالي واليسار حلما بعيد المنال، فما يجري اليوم من اضطهاد الطلاب لحد التقتيل لا يحرك ساكنا لدى القيادات النقابية، ولا حتى تضامنا بالكلام.

إن القمع المستمر ينجح في إبقاء الكفاح الطلابي في حلقة مفرغة من النهوض الأولي ثم التراجع السريع، دون مراكمة القوى والخبرة، بسبب ما يطبع ذلك الكفاح من تشتت، وطابع محلي، واقتصار على مطالب جزئية، وانقراض التنظيم الطلابي بجامعات عديدة، واستمرار انعدام هياكل توحد المطالب والنضالات. فالاتحاد الوطني لطلبة المغرب ليس اتحادا وطنيا بما يعني الأمر من وجود هيئات قرار وقيادة وطنية، تضع برنامج نضال تتوحد حوله القاعدة الطلابية المقهورة. فقد استكملت النقابة الطلابية ثلث قرن من الوجود بلا مؤتمر ولا تنظيم وطني.

مكمن الضعف الجوهري هذا يستوجب دراسة ونقاشا واسعا بين الطلائع الطلابية المكافحة، بروح ديمقراطية وانفتاح على مبادرة وإبداعية القواعد الطلابية، ومراعاة لخصوصية الجيل الراهن الذي فقد معظمه خيط الاستمرار مع المكاسب النضالية والديمقراطية للحركة الطلابية بفعل عقود القمع واستئصال التنظيم الطلابي بالجامعة. إن ظهور لجان النضال الطلابي الإقليمي بعدد من المدن والبلدات التي يتحدر منها طلاب جامعة فاس والقنيطرة... خطوة ايجابية ستعزز ولا شك القدرة على التعبئة والكفاح داخل الجامعة، وتكون في الآن ذاته جسرا نحو الالتحام بالنضالات الشعبية في أفق توطيد أواصر التضامن و الكفاح المشترك بين الطلبة و باقي الطبقات الشعبية.

لا يمكن التنبؤ بسبل خروج الحركة الطلابية من أزمتها التاريخية، لكن الأكيد أن الثقة التامة في كفاحية القواعد الطلابية وقدراتها الخلاقة، و توفير الجو الديمقراطي لتفتح الطاقات الكامنة، مدخل رئيس لأي تقدم نحو حل تلك الأزمة المستفحلة. ويتمثل مدخل آخر في التجاوب الايجابي مع مبادرات العمل الموحد التي قد تصدر عن أي من مكونات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الوفية لمبادئه التاريخية. فكل خطوات التنسيق و توحيد المطالب و أشكال النضال مطلوبة في الظرف الراهن المطبوع بتصاعد الهجوم على الجامعة العمومية، و بتعثر النضالات المحلية وتمأزقها السريع في مواجهة شمولية ذلك الهجوم وضراوته .

ويشكل المناخ السياسي الجديد الناتج عن السيرورات الثورية الجارية بالمنطقة المغاربية والعربية منذ عامين، عاملا أساسيا في تطوير وعي الجماهير الطلابية و إنماء إرادة النضال لديها. و بوجه أعم، يمثل تبدل الوضع السياسي المحلي في إطار التحولات الإقليمية، و تواصل الهجومي النيوليبرالي المفاقم للمسألة الاجتماعية، و تنامي أشكال نضال شعبي متنوعة ومنتشرة وطنيا، كلها عناصر تضع إعادة بناء المنظمة الطلابية في إطار جديد أكثر ملائمة.

إن الجماهير الشعبية، إذ تستوعب دروس نضالات العام 2011 السياسية و الاجتماعية، لن تتأخر عن الرد القوي على ما يعده العدو الطبقي من تعديات على قوتها الشرائية و مكاسبها الاجتماعية الطفيفة. لذا يجب أن يتبوأ الطلاب مكانتهم في النضال الشعبي، تلك المكانة التي اثبتوا تاريخيا جدارتهم بها.

إن التفعيل الخلاق لمبادئ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (جماهيرية، تقدمية ، ديمقراطية، استقلالية) كفيل باستنهاض وتوحيد طاقات النضال الكامنة لدى الجماهير الطلابية، ما يلقي على كاهل التيارات الأوطمية الفاعلة مسؤولية تاريخية عظيمة في إخراج الحركة الطلابية من أزمتها المستمرة. ولا ريب أن الشرط الأساسي للنهوض بتلك المسؤولية هو التجرد من علل عقود الأزمة ، من عصبوية وميل إلى الوصاية على الطلاب، وتعطيل الديمقراطية في تسيير النضال، ونزوع إلى العنف في تدبير الخلاف، ... لقد سجل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب صفحات مشرقة من النضال ضد الاستبداد و القهر الطبقي في إطار من تعايش مكوناته التقدمية، من إصلاحية و ثورية و ما بينهما، وها قد آن أوان استعادة تلك الأمجاد()...

كل مؤشرات الوضع الطلابي، وفصائله المناضلة، تؤكد أن لا مفر من أشكال تعبئة ونضال ومطالب موحدة تكثف جهود الحركة الطلابية المغربية من أجل صد التعديات وبناء كل ما يلزم من قوة لاسترداد المكاسب المسلوبة، ولانتزاع مكاسب أخرى تحسن وضع الطلاب الاجتماعي وشروط دراستهم. كلما تم التقدم خطوة في إبراز أهمية العمل المشترك لمكونات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، كلما توافرت الشروط الملائمة لعمل نضالي نوعي يساعد على انعتاق الحركة الطلابية من مأزقها الحالي، حيت كل جامعة، بالأحرى كل كلية، تعيد مأساة الأخرى في مواجهة غير متكافئة إطلاقا مع آلة قمع الدولة الجبارة، وإعلامها المضلل.

لسنا شيئا مشتتين، فلنكن كل شيء موحدين()...

تيار المناضل-ة

- ارضية الطلبة الثوريون
- استجواب محمد بوطيب

المحور الثالث
ندوة 23 مارس الطلابية

أرضية الطلبة الثوريين في ندوة 23 مارس 2010:
نحو نضالات موحدة ضد الاعتقال السياسي...
ضد العنف السياسي داخل الجامعة

تقديـم: عرفت الحركة الطلابية المغربية دينامية نضالية في السنوات الثلاث الأخيرة ردا على الهجوم الشرس للدولة المغربية على التعليم الجامعي (الإصلاح الجامعي والمخطط الاستعجالي)، وصلت هذه الدينامية أوجها في جامعات فاس وأكادير ومراكش وتازة وطنجة وامتدت إلى باقي الجامعات الاخرى (القنيطرة، وجدة، الراشيدية بل وحتى الجديدة والبيضاء والمحمدية) رافعة ملفات مطلبية مطالبة بوقف الهجوم على التعليم الجامعي (مطالب: بيداغوجية ، إدارية ، مادية و ديمقراطية...). إنها دينامية نضالية واعدة بل وبعضها استثنائي بجماهيريتها وطول نفسها ومكتسباتها كما هو الشأن بالنسبة للنضالات الأخيرة بجامعة اكادير. لكن هذه النضالات تظل مع ذلك دون حجم الهجوم المنظم على مكتسبات الحركة الطلابية التي كلفت عقودا من النضال و التضحية. فلازالت هذه النضالات دفاعية وجنينية؛ فمعظمها ضعيف الجماهيرية وأغلبها يدور في حلقة مفرغة نظرا لكونها تتم على أرضية مطالب جزئية، ولم تستطع حتى اليوم تجاوز طابعها المحلي الضيق، ونظرا لاستمرار عزلتها عن النضالات الاجتماعية خارج الجامعة. وبالتالي فهذه الدينامية حتى الان ورغم الامال العظيمة والافاق الرحبة التي تفتحها لازالت، حتى اليوم، دون حجم الاستهداف الذي تتعرض له الجامعة المغربية وعاجزة عن تنظيم مقاومة طلابية وطنية تعدل موازين القوى لصالح الحركة الطلابية وتسمح لهذه الأخيرة بالاضطلاع بدورها في ساحة الصراع الاجتماعي بالمغرب. هذا الوضع، مضافا اليه سيرورة الفرز السياسي الجارية في الساحة الجامعية، سمح بتبلور وعي متنام لدى أغلب المكونات اليسارية الطلابية بالساحة الجامعية بالمهام والمسؤولية النضالية والتاريخية الملقاة على عاتقها للرقي بالمقاومة الطلابية الحالية الى مستوى مجابهة جماهيرية ووطنية لمخططات الدولة في تدمير الجامعة العمومية. وقد تجسد هذا الوعي في العديد من المبادرات الصادرة عن مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب نجمل أهمها: رسالة 15 أبريل 2009للمعتقلين السياسيين لفصيل النهج الديمقراطي القاعدي بفاس المنادية بضرورة تجاوز الصراعات الهامشية وخوض خطوات نضالية مشتركة. وتفاعل الطلبة الثوريون مع رسالة فاس من خلال ورقة 10ماي2009 المعنونة «تضامنا مع الرفاق المعتقلين بفاس: ليستمر النقاش الذي فتحته رسالة 15 ابريل».

في سابقة من نوعها، دعا رفاق النهج الديمقراطي القاعدي بفاس كل مناضلي اوطم بكل الجامعات للمشاركة بأيام المعتقل من 19 الى 22 ماي2009. وهو ما تفاعلت معه ايجابيا اغلب الفصائل الطلابية الحاضرة اليوم بالندوة. وحصل نفس الأمر في الأسبوع الموالي في ايام الشهيد التي نظمها رفاق النهج الديمقراطي القاعدي بمراكش. اصدار رفاق النهج الديمقراطي القاعدي بمراكش لنشرة «ماي الأحمر» صيف 2009 يتضمن مواقفه من وحدة الحركة الطلابية. واصداره لبيان 16 شتنبر 2009 يتضمن مواقف جديدة بالنسبة له حول تدبير العلاقة بين المكونات اليسارية. نداء الطلبة الثوريين للفصائل اليسارية في بداية الموسم الجامعي الحالي لتنظيم استقبال و تسجيل الطلبة الجدد و تعريفهم بمنظمتهم اوطم إعدادا للمعارك القادمة. دعوة رفاق فاس للمواقع الطلابية بإعداد تقارير حول الدخول المدرسي وهو ما استجاب له نهج مراكش وثوريو اكادير. وعلى مستوى التضامن النضالي بين مختلف المواقع الجامعية: دعوة الطلبة الثوريين، في بيان صدر في 28فبراير2009 تضامنا مع معركة فاس، الى جعل ايام تقديم المناضلين الطلابيين للمحاكمة ايامًا للتضامن والاحتجاج وهي الدعوة ذاتها التي أيدها فيما بعد رفاق النهج بفاس. تنظيم الطلبة الثوريين بأكادير لأسبوع تضامني واحتجاجي مع كافة المعتقلين في مارس2009 تلاه اسبوع مشابه نظمه رفاق التوجه القاعدي بطنجة. دعوة الطلبة الثوريين لمسيرة تضامنية مع معتقلي فاس وباقي المواقع الجامعية بجامعة ابن زهر بأكادير خلال ماي 2009. تنظيم حملة تضامنية مع معتقلي تغجيجت و كافة المعتقلين السياسيين بجامعة ابن زهر بأكادير خلال العام الحالي. الحضور النضالي للطلبة الثوريين ورفاق فاس ومراكش في القافلة التي نظمتها الهيئة الوطنية للدفاع عن المعتقلين السياسيين بمراكش في 20 دجنبر 2009.

هذا هو السياق السياسي والنضالي الذي جاءت فيه مبادرة أحد مناضلي أوطم بوجدة للدعوة لتنظيم ندوة حول «الاعتقال السياسي و العنف» استجابت لها خمسة فصائل طلابية وقررت بعد اجتماعين تحضيرين تنظيمها بمراكش يوم 23 مارس 2010 تحت شعار « الاعتقال السياسي والعنف في صفوف الحركة الطلابية و آفاق توحيد الفعل النضالي الطلابي». وهذا هو السياق الذي جعل انعقاد هذه الندوة ممكنا. وهي الندوة التي تهدف الى تعميق النقاش

المسؤول والرفاقي بين الفصائل المناضلة حول موضوعين لا ريب في مركزيتها في السياق السياسي والنضالي الراهن؛ عنينا القمع السياسي، بصفته عقبة موضوعية بوجه تطور حركة طلابية جماهيرية، ومشكلة العنف في علاقات القوى السياسية العاملة في الجامعة بصفته عقبة ذاتية.

نحو نضال جماهيري و موحد من أجل الحريات النقابية والسياسية: يتزايد ارتهان الاقتصاد المغربي بالدواليب الامبريالية و اشتداد الهجوم اقتصاديا و اجتماعيا بخوصصة قطاعات هامة (الصحة، النقل، السكن، التعليم...) و تعميم الفقر و البطالة و الأمية و التهميش. و طبيعي ان يتزامن تزايد جشع الدولة البرجوازية التابعة وأرباب العمل لتمرير المزيد من الإصلاحات و المخططات المعادية لمصالح الكادحين مع الرفع من حدة القمع والتنكيل بالحركات الاحتجاجية. كما يتجه الوضع السياسي بالمغرب الى مزيد من تشديد النظام لقبضته الحديدية بعد نوع من التليين الذي كان ضروريا خلال فترة انتقال الحكم. وهو ما يترجمه سعي النظام الى إعداد ترسانة قانونية ملجمة للحريات (مشروعي قانون الإضراب والنقابات و قانون الصحافة...) و تنظيم حملات قمع و اعتقال و محاكمة مناضلي الحركة الاجتماعية عرفت مدها في الهجوم البربري والدموي على مدينة ايفني، والتنكيل بالمناضلين من اجل حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وبالصحافة حتى البرجوازية منها وبكل قوة سياسية تريد ان تغرد خارج السرب الذي تقوده الاوتوقراطية.

والحركة الطلابية بدورها لم تسلم من الهجوم الذي يؤطره ما يسمى ميثاقا وطنيا للتربية والتكوين والهادف لضرب ما تبقى من الطابع الجماهيري والمجاني والمعرفي والعمومي للجامعة المغربية، وتوطيد أسس جامعة انتقائية نخبوية تحت قبضة رأس المال وخاضعة لمنطقه ومتطلباته. و بدورها عرفت المقاومة الطلابية على جنينيتها قمعا أهوج ممنهجا يعبر أساسا عن خشية النظام من ان تلعب النضالات الطلابية، متى تقوت وتوحدت وطنيا، دور مفجر بارود الاستياء الشعبي ومخصب لنضالات الشعب المغربي بمنظورات جذرية -لا سيما وان القوى المناضلة بالجامعة اليوم في إطار اوطم لا تنقصها هذه المنظورات-، وهو الدور الذي لعبته الحركة الطلابية تاريخيا في محطات عديدة منها انتفاضة 23مارس 1965 بالمغرب وماي 68 بفرنسا. ويزيد من سعار قمع النظام أن الحركة الطلابية تواجه آلة البطش البرجوازي محرومة من أي دعم أو تضامن فعلي ونضالي من قبل القوى السياسية أو الحركة النقابية بحكم أن قيادتها موالية أو متعاونة مع النظام أو لا موقع لها بالحركة الطلابية. هذا إذا استثنينا مجهودات الحركة الحقوقية ولجن التضامن المحلية والوطنية التي لا زالت في حاجة ماسة الى مزيد التطوير وإضفاء الطابع الميداني والجماهيري عليها. كما أن ضعف المقاومة الطلابية وضعف جماهيريتها وطابعها المحلي وغياب تقاليد التضامن النضالي الفعلي بين المواقع الجامعية يساهم في جعل موازين القوى في غير صالح الحركة الطلابية في مواجهة القمع. كل هذا يجعل النضال من أجل الحريات السياسية والنقابية(حرية تنظيم الانشطة النقابية والسياسية بالجامعة ورفع العسكرة وإطلاق سراح المعتقلين وقف المتابعات وتحسين ظروف الاعتقال...) أحد المحاور الرئيسية للنضال الطلابي اليوم. وهو نضال يندرج في إطار كفاح كادحي المغرب وكادحاته من أجل الظفر بالحرية السياسية. ولكي تنهض الحركة الطلابية بدورها كاملا في هذا النضال ينبغي: تقوية وتوحيد المقاومة الطلابية والسعي إلى أوسع مشاركة ديمقراطية للطلاب-ات تصون حق الطلاب-ات في التقرير والتسيير بما يسمح بتعديل ميزان القوى لصالح الحركة الطلابية والحركة الاجتماعية عموما، والسعي إلى أوسع وحدة في النضال من أجل الحريات السياسية والنقابية بين المواقع الجامعية وذلك عبر تنظيم دعم وتضامن مادي وميداني ونضالي مع معتقلي الحركة الطلابية ومع النضالات التي يخوضها معتقلو أوطم من داخل السجون بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية. بما في ذلك اعتبار أيام تقديم المعتقلين أمام محاكم الرجعية أياما وطنية للتضامن والاحتجاج و تنظيم قوافل طلابية وطنية لحضور المحاكمات على الأقل في جلساتها المخصصة للمداولة والتفاعل النضالي والايجابي مع كل المقترحات النضالية الجدية التي قد يطلقها أي موقع جامعي في مواجهة القمع أو أي معتقلين سياسيين.

السعي إلى أوسع وحدة في النضال من أجل الحريات السياسية والنقابية مع باقي قوى النضال الرفيقة: تلاميذ، ومعطلين، وشغيلة ومفقرين بالمدن والقرى. لاسيما دعم جميع المبادرات النضالية ضد القمع البوليسي والاعتقال (لجن المعتقل، لجن العائلات، لجن التضامن المحلية والوطنية، لجن شبيبية..) والسعي إلى أوسع تنسيق نضالي وميداني بينها ومعها. وعلى الحركة الطلابية وفصائلها اليسارية المناضلة ألا تتردد في إعلاء راية التضامن النضالي والميداني مع النضالات العمالية والشعبية بل وان تكون المبادرة إلى ذلك وأن تعمل على فتح الجامعة من تحت في وجه مناضلي الحركة الاجتماعية في مواجهة الفتح من فوق الذي تسعى إليه الدولة البرجوازية. إن هذا «الفتح

من تحت» هو احد المداخل الهامة لدمج النضال الطلابي والعمالي وتجسيد أواصر التضامن والنضال المشترك مع قوى النضال الرفيقة من حركة تلاميذية وجمعية معطلين و نقابات عمالية على أرضية المطالب المشتركة لاسيما الحريات النقابية والسياسية والدفاع على الحق في التعليم والشغل والتنظيم.

ضد الاحتراب والعنف الفصائلي .. دفاعا عن الديمقراطية: قبل الحديث عن العنف بين مكونات الحركة الطلابية ينبغي التأكيد على أن العنف الرئيسي الذي ينبغي مواجهته هو عنف الدولة ضد الحركة الطلابية و ضد مجمل الكادحين. فالدولة باعتبارها أداة للسيطرة الطبقية هي، في كل بلاد رأس المال ودائما، أداة قمع وعنف وإرهاب هدفه الحفاظ على الوضع القائم وضمان مواصلة مراكمة الرأسماليين للأرباح وكبح كل صبوات العمال والكادحين في التحرر. وتزداد حدة هذا القمع في بلد كالمغرب نظرا للطبيعة الديكتاتورية للنظام القائم. فالدولة المغربية في دفاعها عن مصالح الطبقات المالكة وصراعها ضد الكادحين تمارس عنفها بشكل دائم قد تختلف حدته حسب الظرفية السياسية. والجماهير الشعبية من جهتها ومن اجل تحسين شروط حياتها ترد بالنضال والاحتجاج والتمرد العنيف أحيانا. هذا الصراع بين من هم فوق ومن هم تحت يصل حدته في ظل وضع ثوري، حيث تتواجه الثورة والثورة المضادة وجها لوجه، وتنطرح على جدول أعمال الجماهير الثائرة مسالة التحرر الشامل في أبعاده الملموسة أي مسألة حسم السلطة السياسية عبر الانتفاضة المسلحة. وهذه الانتفاضة المسلحة التي يخوضها الشعب الثوري المسلح هي وَلاَّدَة المجتمع الجديد القادم وهي ما يسميه الماركسيون بالعنف الثوري. غير أن الحركة الطلابية لا تعاني فقط من قمع الدولة المنظم اتجاهها بشقيه: القمع الخالص والاحتواء الايديولوجي. فقد عرفت بداية التسعينات نوعا آخر من العنف الممنهج نيابة عن الدولة قادته عصابات قوى الرجعية الدينية ضد اليسار الطلابي. ويشهد كل تاريخ الحركة الطلابية المغربية على أن العنف لم يكن أبدا وسيلة منهجية لتصفية الخلافات السياسية إلا مع غزو قوى الرجعية الدينية للجامعة بمباركة وحماية وتشجيع من النظام المغربي. وقد لعب القاعديون دورا كبيرا في مواجهة المد الرجعي بالساحة الجامعية من موقع الدفاع المشروع عن النفس وعن الإرث التاريخي الكفاحي والتقدمي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب نتج عنها استشهاد المعطي بوملي وأيت الجيد بنعيسى والعديد من الجرحى والمعتقلين. ومع بروز الخلافات الداخلية وسط القاعديين وقع انزلاق تدريجي ثم منهجي نحو توجيه الأدوات القاطعة التي استعملت للدفاع المشروع عن النفس، لحل الخلافات الداخلية فيما بينهم ومع مكونات سياسية أخرى فيما بعد، نتج عنها هي الأخرى عشرات العاهات المستديمة بل وحتى اغتيال الحسناوي والساسيوي في صراع أحد مكونات القاعديين مع الحركة الثقافية الأمازيغية.

هكذا، فالعنف الذي مارسته قوى الرجعية الدينية عنف رجعي ممنهج وواع، ومنسجم مع مرجعيتها السياسية الرجعية القروسطية، بمباركة الدولة هدفه الأساسي تصفية اليسار باسم محاربة الإلحاد. بينما العنف الذي ساد منذ أواسط التسعينات والذي قادته بعض مكونات القاعديين يندرج في سياق التيه النظري والسياسي الذي لحق اليسار المغربي عامة نتيجة سقوط وانهيار المعسكر الشرقي. وفي ظل غياب برنامج ثوري و فهم متماسك لمتطلبات النضال الطلابي ولعلاقته بالنضال الاجتماعي العام أصبح العنف مقياسا للتجذر والانتماء للمعسكر الثوري. و نتج عن انحسار التقاليد الديمقراطية في الحركة الطلابية بعد أزيد من عشر سنوات على المؤتمر 17 لأوطم، تبلور نزعة عصبوية متطرفة واستبدالية تحل الذات محل الجماهير وتقصي وترفض وتخشى أي تعدد سياسي. وعلى الدوام عجزت التيارات اليسارية التي تتبنى العنف آلية لحل الخلافات السياسية بين التيارات الطلابية عن الدفاع عن موقفها جهارا. إن تهربها من مسؤوليتها تعبير عن تبنيها لموقف لا يمكن الدفاع عنه سواء بالارتكاز إلى تاريخ الحركة الطلابية الحافل بالدروس في تنظيم الصراع الفكري والبرنامجي وفق التقاليد الديمقراطية. ولا سند له إطلاقا في التراث الماركسي أو حتى تراث اليسار الثوري المغربي الذي لم يناد يوما ولم يسع الى مواجهة إصلاحيي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو تحريفيي التحرر والاشتراكية باستعمال الأدوات القاطعة بل بالسعي إلى كسب الجماهير للطريق الثوري. إن العنف المنظم الذي يبادر به أي مكون طلابي ضد أي مكون أخر، آيا تكن مبرراته، هو عنف رجعي ووجه آخر مكمل لعنف الدولة، عن وعي أو غير وعي، وذلك بالنظر لنتائجه المدمرة وأهمها: كبح ما تبقى من حريات سياسية ونقابية بالجامعة وحرمان الطلاب-ات والعديد من المكونات السياسية من الحق في العمل السياسي والنقابي بالجامعة. وبالتالي كبح النقاش السياسي الذي لا غنى عنه لتطوير الوعي السياسي للطلاب-ات، وتنفير الطلاب من النضال ووأد معاركهم الجنينية بدل دعمها والسعي لتقويتها وتوحيدها. وبالتالي مساعدة النظام في هجومه على التعليم الجامعي. ثم اعطاء النظام مُسَوِّغا لتجريم نضالات الطلاب وعسكرة الجامعات بمبرر "حفظ الأمن وحماية

الطلاب من عصابات إجرامية».

نحو تدبير سليم للخلافات السياسية بين مكونات اليسار الطلابي: يقف اليسار المناضل بالساحة الجامعية أمام مهمة تاريخية و مركزية هي المساهمة في بناء منظمة النضال الطلابي أوطم ديمقراطية وكفاحية ومنخرطة في النضال العام ضد نظام الاستغلال والاستبداد. و هي مهمة تفترض أوثق تعاون نضالي وميداني على المستويين المحلي والوطني وكذا تنظيم الصراع الإيديولوجي والبرنامجي على أسس ديمقراطية سليمة. وما يتطلبه ذلك من ضرورة نبذ واضح وصريح ومسؤول للعنف والاحتراب الفصائلي اليساري وإدانة مرتكبيه بكل حزم وإعادة إحياء التقاليد العريقة لأوطم. واي موقف غير ذلك يعني المساهمة في تعميق أزمة الحركة الطلابية وإسداء خدمات مجانية للنظام في الحاق هزائم اخرى بها.

في العلاقة مع المكونات السياسية الأخرى: إن المهمة التاريخية المشار إليها أعلاه تقتضي من اليسار المناضل الإعلان الواضح والمسؤول عن عدم استعمال العنف ضد المكونات السياسية الاخرى الا دفاعا عن النفس. إن هكذا موقفا صريحا وواضحا هو الركيزة الأساسية لتنظيم دفاع مشترك كلما تعرض احد الفصائل اليسارية لأي شكل من اشكال العنف من قبل اي كان. إن معركتنا كيسار ثوري ضد قوى الرجعية الدينية هي معركة سياسية لا هوادة فيها، ولا تقتصر على الجامعة فقط وهدفها هو نزع الجماهير الطلابية بالجامعة والشعبية خارجها من التأثير الإيديولوجي والسياسي لهذه القوى، وكسب هذه الجماهير للنضال الثوري ضد نظام الاستغلال والاستبداد. وهو نفس الموقف الذي ينبغي اتخاذه إزاء كل القوى التي تسعى، بوعي او بغير وعي، الى ازاحة الصراع عن مجراه الحقيقي: الإصلاحية، الليبرالية، البيروقراطيات النقابية، الحركة الامازيغية بمكوناتها. إن النضال من أجل الحريات السياسية و النقابية لا يستقيم الا بالنضال ضد كل مظاهر التسلح بالساحة الجامعية. فالأدوات القاطعة ليست بأي حال الوسيلة المناسبة و الفعالة لمواجهة العسف البوليسي ، انها بالعكس وسيلته المساعدة . و قد أشرنا سابقا الى الدور المخرب الذي يلعبه الاحتراب الفصائلي في واد أية امكانية لبناء حركة جماهيرية جبارة قادرة على تعديل موازين القوى لصالح الحركة الطلابية في نضالها من أجل هذه الحريات و من أجل تعليم عمومي جيد و مجاني. و طالما استمرت الأسلحة البيضاء بالجامعة فستستعمل آجلا أو عاجلا ضد مكونات أخرى بل و أيضا لحسم حتى الخلافات الداخلية لمستعمليها كما دلت التجربة على ذلك سابقا. و كل من يعتقد أن أدواته القاطعة تكفيه لمواجهة بطش آلة القمع البورجوازية إنما يتهرب من الاضطلاع بالمهمة الصعبة المتمثلة في العمل المضنى و الدؤوب لأجل إيقاظ المارد الطلابي بكل قوته و جبروته.

إننا واثقون أن سعي الفصائل الطلابية إلى الاجابة عن متطلبات النضال الطلابي وسيرورة تطور هذا النضال بالذات ستؤدي حتما إلى تجاوز إشكالية العنف الفصائلي الدخيلة على تراث أوطم وإعادة اختراع الديمقراطية من جديد. و نحن واثقون أيضا أن هذه الندوة، بغض النظر عن نتائجها العملية المباشرة و بصرف النظر عن الخلافات الحالية في وجهات النظر، هي خطوة تاريخية نوعية على درب تعميق النقاش حول سبل تقوية المقاومة الطلابية و توحيدها. فليتواصل النقاش و لتتوسع دائرته. وليتواصل النضال.

الطلبة الثوريون **23 مارس 2010**

احدى صور ندوة 23 مارس 2010 المنعقدة بجامعة القاضي عياض بمراكش

نداء إلى مناضلي ومناضلات الحركة الطلابية المغربية عموم الطلبة والطالبات

أزمة التعليم بالمغرب مستفحلة على غرار باقي الخدمات الاجتماعية بفعل سياسات إجرامية تقضي على مكاسب تاريخية، وتصادر الحقوق والحريات. لقد فككت عقود من إملاءات مؤسسات الامبريالية التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية مكاسب كلف انتزاعها تضحيات جسام للشعب الكادح. إنها سياسات زادت الأغنياء سلطة وثروة، ووسعت دائرة مصائب رأسمالية شائخة وسط عامة الشعب: إهدار الكرامة والفقر والبطالة والعمل الهش وصحة وتعليم رديئين. كان التعليم، والجامعي بشكل خاص، فرصة للترقي الاجتماعي، وقد نال اهتمام الطبقات الشعبية الطامحة لتحسين وضعها الاجتماعي. كانت الحاجة للأطر كبيرة غداة الاستقلال الشكلي، وأخذ التوظيف العمومي منحى تصاعديا هاما، قبل أن يتحول التعليم لمصنع ضخم لتخريج العاطلين، بفعل سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واشتراطات خدمة دين هائل وغير مشروع. فككت الدولة المركبات الجامعية التقليدية، ونشأت مراكز جامعية صغيرة هنا وهناك، وإلى جانبها مدارس ومعاهد عمومية وخاصة متنوعة ومحدودة الاستقطاب، يحرم من خدماتها الغالبية العظمى من طلاب وطالبات الأوساط الفقيرة بشكل خاص. لم يعد للمجانية معنى بالمؤسسات العمومية لا أمام تدهور شروط التحصيل الدراسي المادية والمعنوية (سومة الكراء الثقيلة، وغلاء المعيشة، والفقر، وسوء التغذية، وظروف النقل وغلاءه،...). لقد تفاقم الهذر المدرسي، فالأغلبية الساحقة من التلاميذ لا تتمكن من بلوغ مستويات متقدمة من التعليم، والقلة القليلة تستطيع ببذل تضحيات كبيرة استكمال التعليم العالي. وصار التعليم الخاص، الذي تبدل له الدولة الدعم والإعفاء الضريبي... بديلا لا غنى عنه لمن يرغب في شهادة "تؤهله لسوق الشغل". لم يكن الاهتمام بتعليم أبناء الشعب هما أساسيا للنظام الذي ظل يشتكي من كلفته ومن كونه مجالا لإنعاش التمرد، وبخاصة بعد انتفاضة شباب الدار البيضاء سنة 65، التي شكلت انعطافة أدت لتهميش التعليم العمومي من قبل النظام القائم. وزاد من ذلك تشجيعه للتعليم الخاص والنخبوي على حساب تعليم عمومي جماهيري رديء لأبناء الطبقات الشعبية.

أيها المناضلون، أيتها المناضلات، عموم الطلبة والطالبات: أزمة التعليم العمومي مزمنة، وشديدة الارتباط بالاستبداد السياسي القائم، الذي لا هم له سوى دوام الجهل والخضوع، وانتشار القدرية، بدل تعليم ملائم يسمح باستجلاء أصل المصائب، وسبل القضاء عليها. هكذا جرى إفراغ التعليم من مادته الحيوية التفتح والنقد، ومع الهجوم النيوليبرالي جرى إخضاعه لمتطلبات الرأسمال وتمت خوصصة قسم منه، وتفتيت التركزات الجامعية، وزيادة أعداد الخريجين العاطلين... شروط الطلبة قاهرة، وظروف تحصيلهم سيئة، فالمنحة شديدة الهزال، ولا سكن جامعي، ولا نقل جامعي، والبنية التحتية إما مهترئة أو غير كافية، والتأطير الجامعي مأساوي، والخزانة الجامعية رديئة... يضع هذا الوضع على عاتق الطلاب مهمة بالغة الأهمية: النضال من أجل تعليم شعبي مجاني علماني موحد، تعليم في شروط مادية وشروط تحصيل جيدة تسمح بتفتح طاقات الطلاب وتنمية ملكاتهم الفكرية والنقدية.

أيها المناضلون، أيتها المناضلات، عموم الطلبة والطالبات: حتى الآن يقف ضحايا هذا الهجوم السافر على واحدة من أهم مكاسب الشعب المغربي موقفا دفاعيا ضعيفا. فالنضال الطلابي رغم تململه، تجره للوراء أزمة مزمنة دامت لعقود، فضلا عن انحصاره في جامعات قليلة، وتبقى مؤسسات جامعية بكاملها دون حركية نضالية. وأكثر من ذلك أن السيرورات الثورية الجارية بالمنطقة المغاربية والعربية والاحتجاج الشعبي الذي شهده المغرب من خلال حركة 20 فبراير وما رافقها من انتعاش نضالي، لم يهزا الجامعات هزا. بينما كان أحد الشعارات التاريخية الرئيسية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب هو "لكل معركة صداها بالجامعة". وها هي ذكرى الحركة ستحل في 20 فبراير 2013، علها تساهم في تدارك التخلف الطلابي، ويكون الطلبة والطالبات في ريادة تخليد هذا التاريخ الرمزي وإعطاء انطلاقة جديدة للنضال "الوطني". إننا نعتقد أنها فرصة استثنائية من شأن تعبئة طلابية شاملة أن تمنحها الزخم اللازم، وتساهم بذلك في جعل ذكرى الحركة موعدا للانطلاق من جديد لعملية التغيير الحقيقي المنشود. لذا نرى أن التفاعل مع نداءات تنسيقيات الحركة واجب نضالي على مناضلي ومناضلات الحركة الطلابية المغربية. هناك سخط كبير كامن وسط الشبيبة المتعلمة بكل فئاتها، وسيجد متنفسا ما بكل تأكيد. لكن لا يمكن الرهان على العفوية، فحتى باعتبارها نقطة قوة السيرورات الثورية، التي تهز المنطقة منذ عامين، خاصة بداياتها، فإن الركون للعفوية رهان خاسر، فتاريخ الحركة الطلابية نفسه يؤكد ذلك. حاول الشباب التحرك في أكثر من مناسبة: تجارب النضال الطلابي الإقليمي، ومبادرة طلابية بالفايسبوك، والأيام الوطنية للتلاميذ، واليوم الطلابي والتلاميذي المشترك يوم 6 غشت 2012، ضد فرض رسوم التسجيل بكليات التعليم العالي... وعديد من النداءات لم تلق آذانا صاغية. إنه سعي شبابي للنضال لم يلق أي تجاوب بالجامعات وتبخر لأنه افتقد للمقومات الضرورية.

أيها المناضلون، أيتها المناضلات، عموم الطلبة والطالبات: إن الوقوف أمام الهجوم على الجامعة العمومية يقتضي ميزان

قوى اجتماعي يتجاوز الجامعة أصلا، وعلى الأقل يستدعي فعلا طلابيا جماهيريا منظما ديمقراطيا وكفاحيا يفتح السبيل لتشكيل ميزان القوى المطلوب لصد التعديات. إن السياق السياسي الجديد يفتح إمكانية التقدم نوعيا في إحياء التنظيم الطلابي الذي بدونه سيبقى النضال الطلابي أسير الدوامة التي يشهدها منذ ثلاثة عقود. لا بد من التنظيم أولا والتنظيم ثانيا والتنظيم ثالثا، إنه نقطة الضعف الرئيسية راهنا ولا يمكن التقدم دون حدوث اختراق على هذا المستوى. ليس المطلوب إعادة بناء أوطم فورا، بل العمل الدؤوب ودون كلل لتحضير الشروط والآليات الضرورية لذلك. لا ندعو إلى هيكلة أوطم في الشروط الحالية لكننا نعتقد أنه يمكننا بتكاثف جهود الجميع حفز أدوات التنظيم الطلابي الملائمة. إن بعض تجارب النضال الطلابي في السنوات الأخيرة كشفت إمكانية بناء معارك طلابية وطنية منظمة عبر لجان منتخبة خاضعة لأشكال تنظيم طلابية جماهيرية كاملة السيادة تقريرا وتوجيها وتسييرا.

إن واقع النضال الطلابي حاليا يظهر بجلاء مدى الأثر البالغ الذي يخلفه غياب منظمة طلابية من هذا القبيل. وأبعد من ذلك غياب قوى سياسية مناضلة تضطلع بالدور الرئيسي في حفز التنظيم الطلابي ووعي الطلاب وكفاحيتهم. لقد تلاشت القوى الإصلاحية التاريخية، وتنام وجود التيارات الإسلامية بالجامعة، واستفحل تأزم اليسار الثوري. وساهم الاقتتال الفصائلي من جهته في تعميق أزمة النضال الطلابي. ليس هناك قوة جماهيرية وسط الطلاب، ولا واحدة من الفصائل الطلابية لديها تغطية للجامعة المغربية، فجلها محدودة بجامعة بعينها إن لم يكن بكلية واحدة بواحدة من الجامعات الموجودة. إن غياب التسيير الديمقراطي لنضال الطلاب وبالتالي طابعه الجماهيري أضعف ويضعف حظوظ نجاحه. علاوة على ذلك أشاع تكرار الهزائم والتعبئات الطلابية الفاشلة جوا من الإحباط زاد النضال الطلابي ضعفا. إننا إذ نقر بالواقع الموضوعي الذي يجعل مهمة توحيد النضالات صعبا، إلا أننا نلحظ أن سيرورة الصراع والحياة النضالية ينبجس منهما بين الفينة والأخرى فرص وإمكانيات مهمة لا نستثمرها، نحن القوى الطلابية. إن الوضع الإقليمي والدولي وما يطبعه من حراك الشعوب وثوراتها كان من المفترض أن تكون الحركة الطلابية أول من يتلقف رسالاتها، بل أن تكون أول من يتفاعل معها، وإذ نعبر عن عمق تقديرنا للوضع، فبذات العمق نعتقد أن نجاح أي خطوة تنتشلنا من الركود الراهن، رهين بمشاركة الكل وباجتهادنا أجمعين.

أيها المناضلون، أيتها المناضلات، عموم الطلبة والطالبات: أمام هذا التحدي التاريخي الهام، نوجه ندائنا لكل الطلاب المناضلين والطالبات المناضلات، ولعموم الطالبات والطلبة، ولكل الفصائل السياسية المناضلة، وخاصة اليسارية الجذرية منها، قصد فتح نقاش هادئ وعميق حول سبل استنهاض فعل نضالي طلابي وطني لا غنى عنه للتصدي للهجوم على حقوق الطلبة والطالبات ومكتسباتهم. نعتقد أن الإمكانية موجودة، وهي غير مستثمرة بالشكل الواجب، فلا تخل أي جامعة في المغرب كله من مناوشات، وحتى من معارك طلابية جماهيرية بطولية، لكنها للأسف تعيد مآسي بعضها البعض، بفعل عزلتها ومحليتها، ومحدودية مطالبها، وانحصار أشكال نضالها. نعم نشهد كل عام معركة جامعية وطنية مفككة الأوصال، لا ينفع معها القليل من التضامن هنا أو هناك، ونشهد سنويا قمعا وحشيا، واعتقالات ومحاكمات صورية... هذا ما يضع على عاتق كل المناضلين الطلابيين الأوطاميين والفصائل السياسية المناضلة تحديا كبيرا يستدعي رفعه تكاثف الجهود ورص الصفوف في جبهة واحدة ضد التعدي المتواصل على حقنا في التعليم.

أيها المناضلون، أيتها المناضلات، عموم الطلبة والطالبات: لا ندعي التوفر على وصفة سحرية لما يجب فعله، لكننا نعتقد أن أول الطريق هو فتح النقاش الجماعي الهادئ المتخلص من كل رواسب ماضي سوء الفهم والاقتتال... يجب أن يكون الهدف حصول تقارب حول كيفية تنسيق جهود الحركة الطلابية المغربية من أجل رد جماعي على الهجوم. تنسيق لا بد له من برنامج ومطالب وأشكال نضال وطبعا أشكال تنظيم لخلق إمكانية فعلية للانتصار. لذا نقترح ما يلي: تنظيم ندوة وطنية حول سبل استنهاض الفعل النضالي الطلابي الوطني تحتضنها إحدى الجامعات(فاس أو مراكش، أو الرباط...)، تحضرها كل فصائل اليسار الجذري العاملة بالجامعة، وكل قوى النضال الرفيقة، وتحديد أهم المطالب، وشكل المعركة المقترح للنضال من أجلها. كما تحديد شكل لتنسيق المعركة ومتابعتها، وتحديد جدول زمني للتعبئة الجماهيرية وسط الطلاب حول المطالب وجدوى المعركة وطرق تسييرها الديمقراطي. ثم، نبد العنف سواء اللفظي أو المادي، وتشجيع أفضل طرق النقاش الديمقراطي. ونقترح أن تبنى المعركة من تحت وتعتمد أشكال تنظيم ديمقراطية تكرس سيادة الطلاب على معركتهم، ويقررون بواسطتها أشكال النضال الضرورية تبعا لتطور المعركة ومستجداتها. نحن واثقون من انبعاث جديد للنضال الطلابي بشكل خاص، وللنضال العمالي والشعبي بشكل عام، وإذ نوجه هذا النداء إلى مناضلي وفصائل الحركة الطلابية المغربية، فإننا نعمل على تضمين مقترحاتنا بتفصيل في ورقة خاصة للمساهمة في النقاش الجماعي الهادئ والديمقراطي الذي نصبو إليه، للتقدم في توحيد جهودنا جميعا للتصدي للتعديات على حقوقنا ومكاسبنا.

الطلبة الثوريون، يناير 2013

مخاض ندوة 23 مارس الطلابية ورؤية تقييمية
حوار مع المناضل محمد بوطيب

أولا: تعريف ببوطيب، مناضلا يساريا و أوطميا ومعتقلا سياسيا سابقا

لقد التحقت بالجامعة المغربية خلال موسم 2001-2002 وقد تزامن ذلك مع بداية الحديث على ما يسمى «بالإصلاح الجامعي». وبالنظر لميولاتي الاحتجاجية ضد الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة واعتبارا لجذوري الاجتماعية كشاب ينحدر من الأوساط الشعبية المسحوقة، وجدت نفسي بعد مسار نضالي معين مناضلا أوطميا من موقع الطلبة القاعديين. أما عن تجربة السجن السياسي، فإن مرد اعتقالي يعود أساسا إلى انتمائي الفكري والسياسي لخط الطلبة القاعديين ، حيث انخرطنا مند الموسم الأول «2003-2004» للشروع في تنفيذ الإصلاح الجامعي، وفق رؤيتنا البرنامجية للنضال الطلابي في تعبئات جماهيرية كبرى تمحورت أساسا في الكشف عن مرامي هذا المخطط الطبقي الساعي إلى إعادة هيكلة نظام التعليم العالي على كافة المستويات البيداغوجية والتعليمية والمادية والأيديولوجية ليستجيب لمتطلبات اقتصاد ومجتمع الرأسمالية التابعة ببلادنا. وقد نتج عن هذا الانخراط النضالي الميداني، تنظيم وتأطير وقيادة معركة مقاطعة امتحانات الفصل الأول في الأسبوع الثاني من فبراير 2004. الأمر الذي ترتب عليه تدخل قمعي سافر في حق ألاف الطلاب بجامعة محمد الأول بوجدة أسفر عن اعتقالات عديدة ، وقد حوكمت أمام محكمة الاستئناف بوجدة ضمن مجموعة تتكون من سبعة مناضلين بثلاث سنوات سجنا نافذا وذلك في 25 مارس 2004.

ثانيا: هل لك أن تحدثنا عن دواعي اقتراح ندوة 23 مارس وخاصة تحضيرها (الاتصالات والنقاشات الطلابية اليسارية)؟

لقد جرى التحضير لندوة 23 مارس بما هي مبادرة سياسية تهدف إثارة النقاش الديمقراطي حول إحدى أهم قضايا النضال الطلابي (القمع السياسي- العنف بين التيارات الأوطمية – آفاق النضال الطلابي) في ظل تمادي النظام الطبقي الرجعي في سياسته القمعية اتجاه مناضلي الاتحاد مستهدفا بذلك قمع طلائع الكفاح الطلابي وعرقلة تنامي و تجذر الوعي الطلابي ضد سياسته الطبقية في ميدان التعليم هذا من جهة، ومن جهة ثانية تفشي بعض الممارسات العقيمة واللامبدئية في الساحة الجامعية وخاصة اللجوء إلى تسييد العنف لفرض بعض التصورات السياسية على حساب أخرى وما يترتب عنه من نتائج عملية وسياسية وخيمة أبرزها الدفع بجماهير الطلاب إلى المزيد من العزوف عن الممارسة النقابية والسياسية داخل الجامعة. لقد كانت هذه الأسباب من وراء اقتراح هذه المبادرة على معظم التيارات المكافحة في أوطم، معتمدين في ذلك على منهجية نضالية ميدانية من خلال الاتصال المباشر برفاقنا في مختلف الفصائل المحسوبة على التوجه الأوطمي وقد تمحور النقاش حول طبيعة المبادرة، دواعيها ،أهدافها، وأهميتها في ظل شروط النضال الحالية في الساحة الجامعية. وعليه يمكن أن نلخص دواعي الندوة في ثلاث نقاط أساسية : تعميق الوعي الطلابي بضرورة المساهمة في مناهضة القمع السياسي ببلادنا ودعم قضية المعتقلين السياسيين كنقطة ارتكاز أساسية في النضالات الطلابية، ونقد ونبذ كل الممارسات اللا نضالية وخاصة العنف بين التيارات الأوطمية كأسلوب لحسم الخلافات، والسعي إلى إيجاد آليات نضالية ملائمة لتنسيق الجهود النضالية واستثمارها بما يخدم مصالح وأهداف النضال الطلابي في بعدية المحلي والوطني. وأود أن أسجل في هذا الصدد اعتذاري الرفاقي لبعض التيارات السياسية التي لم نتمكن من اشراكها في النقاشات التحضيرية للندوة (طلبة النهج الديمقراطي، طلبة الخيار اليساري الديمقراطي القاعدي، فصيل التوجه القاعدي بموقع تطوان) لكنها على الرغم من ذلك ساهمت في اغناء النقاش وتقدمت باقتراحات مهمة.

ثالثا: ما نوع الاعتراضات على فكرة الندوة بماذا تفسر صعوبات انجاح فكرة تبدو بديهية؟

أولا تجدر الإشارة إلى أن ندوة 23 مارس بمراكش تمخضت بعد سلسلة من النقاشات الرفاقية في جو اتسم بمستوى عال من الجدية والمسؤولية . فالندوة في آخر المطاف هي ثمرة تنسيق سياسي بين تيارات مكافحة ميدانية ارتأت تنظيم نقاش سياسي وفكري فيما بينها من أجل التعبير عن وجهة نظرها بشكل واضح ومسؤول بخصوص بعض القضايا أمام الرأي العام الطلابي والوطني. أما بخصوص مجمل الانتقادات التي وجهت ضد هذه المبادرة فيمكن التمييز بين انتقادات مبدئية مسؤولة تلزم أصحابها ، تمحورت أساسا حول الطابع الفوقي والبيروقراطي للندوة. وكأن الأمر بالرفاق يتعلق بإنجازنا لمحطة تنظيمية من قبيل المؤتمر الوطني .فماذا يقترح رفاقنا من أجل تنظيم ندوة سياسية، ومركزة النقاش السياسي حول قضايا حيوية ؟ هل كانوا ينتظرون منا اجراء استفتاء طلابي لحسم المسألة ؟ ومتى استند الشروع في ممارسة العنف أو ما يسمى «بالمواجهة المادية «ضد بعض الرفاق المختلفين إلى القاعدة الجماهيرية بغية استصدار القرار الديمقراطي؟ إلى جانب هذه الانتقادات ووجهت الندوة سواء من طرف فاعلين طلابيين أو غيرهم بتهجمات ونعوتات منبوذة مبدئيا من زاوية أخلاقيات ومبادئ النقد الرفاقي المسؤول من قبل وصف الندوة «بالمؤامرة» و«الجريمة»... وليتمعن القارئ في طبيعة هذه الأجوبة التي تفنق عليها

وعي بعض الرفاق؟ هذا التجني يعكس من وجهة نظري المآزق الخطيرة التي يتخبط فيها البعض، فعوض اللجوء إلى اقتراح أفكار، مبادرات أو صيغ معينة لرسم اتجاهات صحيحة تساهم في تطوير النضال الطلابي، أو عل الأقل الاكتفاء بنقد موضوعي لطبيعة الندوة بعيدا عن لغة التحامل والتجني لم يجد بعض رفاقنا مع الأسف سوى اللجوء إلى سياسة النعامة عوض تحمل المسؤولية والإدلاء بأفكارهم بشكل جدي حول قضايا أساسية لنضال الطلبة المغاربة.

لقد اقترحنا هذه المبادرة بهدف دعم قضية المعتقلين السياسيين و التفكير في إمكانات تطوير النضال الطلابي والحيلولة دون سقوط رفيق على يد رفيق آخر في الساحة الجامعية وتقديمه على طبق من ذهب لكل أعداء الحركة الطلابية والعمل بذلك على تشويه الخط الكفاحي التقدمي في الساحة الجامعية، هذه هي بعض المنطلقات المبدئية التي تحكمت في اقتراح هذه المبادرة والتاريخ كفيل بإنصاف ومحاكمة كل المواقف. إجمالا يمكن القول بأن ضعف تقاليد الصراع الديمقراطي وسوء تقدير طبيعة العمل النقابي الطلابي من لدن البعض، وحجم التراكمات السلبية التي تراكمت عبر عقود وغياب أجوبة ملموسة وواضحة حول بعض القضايا وخاصة العنف بين مناضلي اليسار، هو الذي يمكن أن يفسر بعض الردود السلبية العقيمة التي واكبت إعداد وتنظيم الندوة.

رابعا: ما تقييمك لنتائج الندوة؟

لم تخرج نتائج الندوة عن تأكيد بعد النقاط الأساسية التي شكلت تاريخيا نقاط ارتكاز أساسية في النضال الطلابي بمضمونه الكفاحي التقدمي. لكن ما يسجل لهذه المبادرة السياسية هو كونها لم تخرج فقط بإعطاء مواقف عامة، خاصة فيما يتعلق بالاعتقال السياسي والعنف. حيث تم تحديد بعض الضوابط والصيغ العملية للتعامل في هذا الشأن. كما ساهمت الندوة في تكسير حاجز الصمت حول العنف الذي ظل يشكل «طابو «لفترة طويلة داخل الساحة الجامعية، حيث خيض النقاش بشكل واضح ومسؤول من طرف الجميع حول هذه المسألة، كما أن التوصيات الصادرة عن الندوة بخصوص هذا الموضوع لا يمكن إلا تثمينها والإشادة بها كخطوة أولى على درب الحسم النهائي مع هذا الممارسات ، زد على ذلك الأجواء الديمقراطية التي مرت فيها أشغال الندوة وحجم المسؤولية الرفاقية الذي أبان عنها الجميع. وهذا في نظري أهم مكسب وجب تعميقه في كل المحطات النضالية حتى نساهم جميعا في بناء فعل نضالي كفيل بكسب تحديات المرحلة.

خامسا: كيف يجب بنظرك تفعل المبادئ المعلنة في نداء الندوة؟ وهل من سبل أخرى لتطوير العمل اليساري الطلابي؟

فيما يتعلق بتفعيل التوصيات الصادرة عن الندوة فإن الأمر ملقى بالدرجة الأولى على لجنة المتابعة التي يجب أن تعمل على توسيع دائرة النقاش مع كل الراغبين في الانخراط في مثل هذه الأشكال التنسيقية. ففي ظل الأوضاع العصيبة التي يعيشها النضال الطلابي سواء فيما يخص محدودية رقعته(غياب أدنى شروط التأطير النقابي في مواقع جامعية تتميز بتركزات طلابية مهمة: البيضاء، الرباط، سلا، المحمدية، سطات، الجديدة...) ، تشتته وضعف تنسيقه وعزلة هذا الاخير بسبب ضعف انخراط باقي القوى الطبقية المعنية بالنضال من أجل قضية التعليم، وذلك بسبب سيادة الخط البرجوازي فكرا وممارسة وضعف التوجه الديمقراطي الكفاحي الجذري في الحركة الجماهيرية عموما والحركة العمالية على وجه الخصوص.

أمام هذا الوضع يتعين أولا وقبل كل شيء العمل بصبر وأناة من أجل كسب الجماهير الطلابية لصالح النشاط النقابي والفكري والسياسي داخل الجامعة وهذا لن يتأتى في نظري إلا بتفهم عميق لمتطلبات النضال في الساحة الجامعية والتحديد الدقيق للمهام النضالية التي يجب أن تحظى بالأولوية واعتماد كل الأساليب الديمقراطية التي من شأنها السماح بمشاركة أوسع قاعدة جماهيرية في مختلف واجهات النضال الطلابي. هذا إلى جانب تسلح كافة الفاعلين السياسيين في الساحة الجامعية بروح المسؤولية والوعي اللازم الذي يقتضيهما تطوير وتوسيع دائرة التنسيق السياسي الجنيني الذي عبرت عنه ندوة 23 مارس والارتقاء به إلى تعاون رفاقي ميداني حقيقي بما يخدم القضايا العملية للنضال الطلابي وفق المبدأ البلشفي «السير معا من أجل تحقيق القضايا العملية لتطوير الحركة الجماهيرية والسير على حدة فيما يخص المبادئ الفكرية والسياسية». كما أن من شأن ربط نضالات الطلاب- عبر خطوات ومبادرات نضالية ملموسة- مع بعض الحركات النضالية المعنية بقضية التعليم أساسا(التنسيق مع الاتجاهات الديمقراطية الجذرية في نقابات الشغلة التعليمية والجمعيات المناضلة...) أن يساهم في تجذير النضالات الطلابية وبناء ميزان قوى نضالي وسياسي من شأنه تحسين شروط الدفاع الذاتي مرحليا للعمال وعموم الكادحين وإعطاء قضية التعليم بذلك مضمونها الطبقي الحقيقي.

رسائل إرنست ماندل للشباب

11 نوفمبر 1994

بمناسبة حوار مع أبراهام السرفاتي بمدينة نييج البلجيكية سنة 1993، يوجه إرنست ماندل "ثلاث رسائل للشباب..."

الرسالة الأولى: التزموا سياسيا!: أقول: التعاليم لا، بل الرسالة ـ هذه الكلمة "تعاليم" ليست الكلمة الملائمة ـ الرسالة. نعم، الرسالة هي أولا وقبل كل شيء الالتزام السياسي. لا يمكن للمرء أن يحيا حياة كائن إنساني جدير بهذه التسمية في عالم مرعب كعالمنا هذا بكل الظواهر التي ذكرتها ـ وأستطيع سرد عشرات الظواهر الأخرى. ففي كل أربع سنوات يموت في العالم الثالث بسبب الجوع والأمراض القابلة للعلاج ستون مليون طفل ! إنه نفس عدد القتلى طيلة الحرب العالمية الثانية (أوشويتز وهيروشيما) أو خلال المجاعة في البنغال (إن لم نأخذ المجزرتين الكبيرتين مجتمعتين). إنه الوجه البشع لمجتمع اليوم. ففي كل أربع سنوات تقوم حرب عالمية ضد الأطفال. أن نلتزم سياسيا ضد هذا، وأن نناضل من أجل عالم تعلو فيه البسمة وجوه كل أطفال العالم. إنه الموقف الوحيد الجدير بالإنسان، الجدير بالرجل والمرأة وبكل الكائنات البشرية. التزموا سياسيا ! إلا أنه لا يمكن للمرء أن يلتزم سياسيا، إن لم يلتزم تنظيميا. لكنني لا أريد الخوض في هذا الموضوع لأنه قد يذهب بنا بعيدا جدا.

الرسالة الثانية: "ادرسوا العلوم الإنسانية !": الرسالة الثانية التي أوجهها وهي الأصعب، رسالة الواقعية العلمية. ادرسوا العلوم الإنسانية ـ ليس الكتب الضخمة، فلا حاجة لأن يقرأ الجميع الأجزاء الثلاثة من "رأس المال" وإن كنت أحبذ ذلك، إلا أن هذا سيكون إكثارا في الطلب. لكن حاولوا استيعاب الخطوط العريضة السياسية في نظرية التفسير العلمي للتاريخ: تعاقب الأنظمة الاجتماعية وتعاقب الأنظمة السياسية وظواهر أخرى ذات طبيعة ثقافية أو إثنية أو كل ما شئتم، لكن افعلوا ذلك بعقل علمي، عقل ماركس، عقل "شكوا في كل شيء" لكن بطريقة بناءة، أي اعتبروا مؤقتا كل ما تم البرهنة عليه إمرا محصلا، على أن تظلوا منفتحين على إمكانية بروز وقائع جديدة تستدعي إعادة النظر جزئيا في ما تم اعتباره أمرا محصلا في السابق.

إعادة النظر هذه، لا يجب أن تتم دون ترو وبدون حجج. فعندما بين التاريخ، وهو ما لم يعد يقبل الجدل، أنه منذ اللحظة التي صار فيها الإنتاج الصناعي موجها نحو السوق العالمية منذ عشرينيات القرن الماضي، حصلت ثلاث وعشرون أزمة متتالية من أزمات فائض الإنتاج، وهي أزمات دورية معدل دوراتها سبع سنوات ونصف، وهو ما سبق أن بينه ماركس. القول في هذه الحالة بأن نظرية الأزمات لماركس، نظرية أزمات فائض الإنتاج، نظرية خاطئة هو قول لا علمي بقدر لا علمية الدوغمائية الستالينية. إنها نظرية صحيحة لأن الوقائع أثبتت ذلك. ضعوا أنفسكم على هذا الخط، لكن ليس لمحض الرغبة في المعرفة، ليس من أجل المعرفة في ذاتها، بل لأن الفرد والمجموعة والحزب والمنظمة والطبقة عندما يفهمون الواقع يكونون أكثر تأهيلا لتغييره في الاتجاه الذي ذكرت سابقا.

الرسالة الثالثة: كافحوا ضد الاستلاب والقهر !: الرسالة الثالثة، وهي الأهم. إنها ما سماه ماركس بالقاعدة الأخلاقية. ـ وهو أمر غير معروف كفاية ـ وهي عبارة عن أمر إطلاقي بالنضال دائما وفي كل مكان وبدون شروط ضد كل أشكال الاستلاب والجور والقهر والاستغلال اتجاه الكائنات البشرية. وفي هذا يوجد نوع من التسامي. هنا الشك غير مسموح به. هنا يجب امتلاك اليقين. وقد عبر الكاتب الهولندي مولتاتولي عن ذلك بشكل آخر. لقد توصل من خلال احتكاكه بالفلاحين الأندونيسيين إلى أن: الأمر واجب، وأقصد بالواجب واجب المقاومة، واجب رفض الوضع القائم، واجب دفع الظلم. إنه التزام أخلاقي بدون حدود وأقول ن في هذا بعضا من التسامي.

عندما انتصف ليل القرن، وعندما بدا أن هتلر وستالين يسيطران على الساحة، وعندما كاد الأمل أن يخبو، قال تروتسكي في مقال سجالي مختصر (وقد عدل صيغته فيما بعد لأنه كان مختصرا بشكل كبير جدا. وقد قال في "الوصية" إنه ستمر عشرات السنين قبل أن يتسنى مناقشة المسألة, وقد كان القول واقعيا وعلميا إلى حد كبير ويتطابق أشد التطابق مع ما حصل بالفعل). قال تروتسكي إذا لم تسفر الحرب عن انتصار البروليتاريا، إذا ما أسفرت، عكس ذلك، عن انحطاط البروليتاريا بشكل نهائي ودائم، فسيتحتم وعلى وجه السرعة إنجاز برنامج للدفاع عن مصالح العبيد في المجتمع الكلياني (التوتاليتاري) الذي سينشأ بعد ذلك.

إن هذا أمر سام. إن هذا على خط ماركس. دائما ضد l'establishment دائما ضد الظلم مهما ضعف الأمل ومهما كانت الصيغ والآجال، دائما ! وأؤكد لهم أن هذا الالتزام الأخلاقي، وأقول هذا على أساس تجربتي الخاصة، تجربة خمس وخمسين سنة من النضالية، هذا الالتزام الأخلاقي إذا ما تم التشبث به فسيكون كذلك مصدرا للسعادة الشخصية. فلا معاناة من الوعي الشقي ولا وجود لعقدة الذنب. ويمكن للمرء أن يخطئ، إلا أن الخطأ في هذه الحالة هو خطأ من أجل قضية عادلة وليس خطأ القضية ذاتها، لأننا لم نساند بوقاحة الجلادين والمجرمين والمستغِلين، لا ! أبدا ! ومهما كانت الظروف. وأؤكد لكم أنكم ستكونون أسعد إذا ما قبلتم بهذا الالتزام الأخلاقي.

الوصية (مقتطف): «.. لا تستسلموا لليأس والخنوع أو للكلبية وأنتم تواجهون الامتحانات القاسية التي تنتظرنا جميعا، لا ترتدوا نحو "الحلول الفردية".. ولا تنسوا أبدا الالتزام الأخلاقي لكل أولئك الذين يعلنون انتماءهم للماركسية: الدفاع المستميت في كل آن عن مصالح المستغَلين والمضطهَدين على المستوى العالمي. ارتفعوا دائما فوق الأعمال الدعائية الصرفة، ولا تنسوا أبدا الالتزام الأصلي والنهائي لماركس: تغيير العالم ! ..».

- **الطلاب والنضال الاجتماعي**
- **نراقب ونقرر كل شيء من اسفل الى أعلى**

ملحق

الطلاب والنضال الاجتماعي

غالبا ما نسمع أن تسيس الوسط الطلابي في تراجع نحو الانتفاء التام ، وأن النقاشات الأيديولوجية الكبرى لم تعد تجري كما في العقود السابقة داخل الجامعات. وتقوم الدراسات«السوسيولوجية» بتعزيز هذا النوع من الملاحظات بتأكيدها على ضعف نسبة الطلاب المشاركين في حركات سياسية أو نقابية. وهكذا لا يتمكن جيل الطلاب الجديد من تجديد الطاقم المناضل، والدليل أن كل أحزاب اليسار تشتكي من كونها لا تجد أعضاء شباب في صفوفها لإضفاء الطابع الشاب على متوسط العمر فيها الذي يميل إلى الاقتراب من الخمسين. هذه التحاليل صحيحة جزئيا. لكن عيبها الكبير هو نظرها إلى الأمور بكيفية جامدة وتجميدها للواقع. لأنه إذا نظرنا عن كثب إلى مستجدات السنوات الاخيرة، نتبين بسرعة أن أغلب الحركات الاجتماعية التي جرت في المرحلة كان مفجرها تعبئات طلابية. وهذا صحيح في فرنسا وفي بقية العالم على حد سواء. ففي فرنسا يكون كل دخول جديد مطبوعا بتهيج في الجامعات. وغالبا ما تتعلق المطالب المقدمة بمشكل انعدام الامكانيات وبـ«الصرامة» في الميزانية . ففي دخول 1995 كان إضراب طلابي منطلق من جامعة رووين Rouen أحد العوامل المفجرة لحركة اوسع في قطاع التعليم وخلق لاحقا مناخ احتجاج جرت فيه الإضرابات العمالية في نوفمبر –ديسمبر 1995. ولاتنقص الأمثلة عبر العالم حيث كان الطلاب مفجر ورأس رمح تعبئة شعبية ضد السلطة القائمة. وهكذا كانت حركة طلابية في يوليوز 1999 في إيران هي من كافح طيلة أسابيع بلا كلل ضد جهاز الدولة. وتنظم الطلاب في الجامعات بوجه السلطة المحافظة وشنوا إضرابات ودعوا السكان إلى الانتفاض ضد الرقابة وانعدام الحرية. وواجهوا قوات القمع التي أرسلها وزير الداخلية بشعار «الحرية أو الموت». وقبل بضعة أشهر انتشرت حركات احتجاج من جديد في الجامعات الايرانية بعد إعلان الرقابة على أربعة عشر من صحف التيار «المصلح». وفي السنة الماضية قضت حركة اجتماعية كبيرة ، فجرتها في الاصل حركة طلابية ، على الديكتاتور سوهارتو. ولم يتعرض نظامه الديكتاتوري للانهيار التام لكنه تغير. كما تمكن الإحالة أيضا إلى التعبئات التي شهدتها ساحة تيان آن مين في الصين سنة 1989 لنعاين مرة أخرى كيف كان الطلاب رأس رمح تمرد اجتماعي نفخ على جمهورية الصين الشعبية ريح حرية كبيرة.

قوة الطلاب: يمكن أن تندلع الحركات الطلابية بسرعة فائقة. وغالبا ما نرى في هذه الحركات شبابا لم يسبق أن قاموا بنشاط سياسي يقترحون احتلال المقرات والمكاتب أو استراتيجيات نضال أخرى جذرية. يمكن أن يتعبأ الطلاب بسرعة تفوق ما لغيرهم من فئات السكان.فما سيخسرون في إضراب أقل مما سيخسر العمال لانهم لا يعتمدون على عملهم لاعالة اسرة. وكشان أي حركة شبابية ، لم تراكم هذه الحركات تجارب هزائم سابقة . وهي مطبوعة بخيبات الامل والاحباط بشكل اقل من حركات العمال. هذا سبب قابلية التبخر الكبيرة المميزة للحركات الطلابية. لكن نفس هذه الأسباب هي التي تجعل حركة طلابية قصيرة النفس وسريعة التشتت. إن شرط استمرار حركة طلاب مع المدة هو انضمام حركة عمال إلى نضالها. وهذا ما يعطي حجما أكبر بكثير للاحتجاج. فالعمال، بخلاف الطلاب، لديهم القدرة على شل النظام إذا شنوا إضرابا. إن لديهم القدرة على إجبار الطبقة السائدة على التنازل لهم عن المطالب. ففي مجتمع الربح توجد أكبر قدرة عند الذين ينتجون الربح. إن كانت حركة طلابية تخيف الحاكمين فليس بسبب الحركة في حد ذاتها بل بسبب مجمل القوى التي قد توقظها وتستنهضها في المجتمع وتجرها خلفها. عندما يوجد بالمجتمع استياء عام يمكن أن يكون الطلاب أول من يتحرك ويقوموا بدور مفجر حركة أوسع. المثال الكلاسيكي في هذا الصدد هو ماي 1968 لما أدى تمرد طلابي إلى اضراب عام شارك فيه 10 مليون عامل. كان الطلاب في ماي 1968 يجمعون المال لدعم العمال المضربين، والعمال المضربون يتظاهرون ضد قمع البوليس للطلاب. تكمن الاهمية الرئيسية للتمردات الطلابية في كونها تتيح تضع الافكارل السائدة في مجتمع موضع سؤال. هكذا تتيح تلك الحركات النضال ضد ميل ذلك النظام إلى التحكم بذكاء الطلاب لاعادة انتاج الربح. ان الطلاب، إذ يتمردون على النظام الاجتماعي، يشاركون في تحرر المجتمع والثقافة ويناضلون ضد اشكال الاظطهاد التي تنيخ بثقلها على مجموعات اجتماعية خاصة. على هذا النحو اتاحت حركة ماي 1968 تقدم الحركات النسائية وحركات المثلية الجنسية.

بالنظر إلى طاقة التمرد الكامنة في الحركات الطلابية، ندرك لماذا يسعى قادة اليسار الاصلاحي بكل قواهم إلى ابعاد هذه الحركات وعزلها. وهذا ما يفسر موقف قيادة الاتحاد العام للعمل CGT سنة 1968 التي كانت تصف الطلاب باليساروية وتمنعهم من الاقتراب من المعامل التي احتلها العمال.لكن احتقار الطلاب هذا كان يعكس قبل كل شيء سعي المفاوضين المحترفين في القيادة النقابية إلى الحفاظ على تحكمهم بالحركة وابعاد افكار الطلاب«المسعورة». ومن السخيف اليوم اعتبار الطلاب مجموعة برجوازية صغيرة. فالرأسمالية الحديثة بحاجة إلى يد عاملة بالغة التأهيل

مما يتيح لملايين الاسر العمالية ان ترسل ابناءها إلى الجامعة. كما لا يتعلق الامر باصطناع تعارض بين شباب المدارس والقسم الاخر من الشباب غير المتمدرس او ضعيف التمدرس.فإذا كنا نسمع عن حركات الطلاب اكثر من حركات شباب الأحياء الشعبية ، فليس لان مستوى الطلاب الثقافي يعطيهم امكانية أكبر للتمرد. فشباب الاحياء الشعبية واعون بنفس القدر بكيفية سير المجتمع الراهن. ويدركون بكيفية افضل كيف يقوم هذا المجتمع الطبقي بالسيطرة على الافراد. يكمن الفرق في ان الجامعة تتيح تركزا أكبر للافراد مما يسهل التعبئة الجماعية . ومن جهة اخرى لا تتعامل وسائل الاعلام بنفس الطريقة مع كلتا الحركتين. فغالبا ما تقدم لنا حركات الشباب في الاحياء كحركات فلسطينيين في حرب عصابات حضرية. وتعامل حركات الطلاب بتعاطف أكبر من طرف وسائل الاعلام ، كلحظات احتفالية، مع خلفية تحيل إلى ماي 68.

الطلاب طبقة اجتماعية ؟: لا تتيح الحركات الطلابية حركات قوية على المدى المتوسط. فالطلاب يشكلون مجموعة في طور انتقالي. انهم مجموعة اجتماعية منحدرة من اوساط اجتماعية غير متجانسة إلى حد بعيد. وليست لهم جميعا نفس المصالح. وسيحتلون، بعد انتهاء الدراسات، مواقع اجتماعية مختلفة داخل المجتمع الطبقي.فاغلب الطلاب الذي درسوا في معاهد التكنولوجيا والتكوين المهني وقسم من الجامعات سيصبحون اجراء مستغلين. واقلية فقط من الطلاب ستنضم إلى الشرائح الاجتماعية الحاكمة. وسيكونون نتاج نظام اعادة الانتاج.

الحاجة إلى افكار: النضال في الوسط الطلابي أساسي. فثمة في الجامعات حاجة حقيقية إلى افكار لفهم العالم الذي نعيش فيه. وخلافا للمقاولات، من الممكن اكثر تنشيط نقاشات فكرية واتاحة التعبير عن افكار سياسية داخل الجامعة. فالطلاب غالبا ما يكونون في موقع المتفرج اثناء الدروس. وثمة نقاشات قليلة جدا مع الاساتذة. هذا سبب وجود حاجة حقيقية للتبادل الفكري وارداة ان يكون الطالب فاعلا قائما بذاته. في هذا الاطار من المهم المساهمة في الحركة النقابية الطلابية. فللنقابات الطلابية ميزة الدفاع الجماعي عن مصالح الشباب. انها من يتيح اكثر الاستفادة من التجربة المتراكمة في النضالات السابقة. الاسبقية اليوم للنضال ضد الفقر في الوسط الطلابي. فاكثر من 40% من الطلاب مضطرون للعمل باجرة لاداء ثمن دراستهم. ويبين تقرير برلماني ان اكثر من 100 الف طالب يعيشون تحت عتبة الفقر. وظروف الدراسة تتدهور ورسوم التسجيل ترتفع سنة بعد سنة. وينخفض عدد المقاعد في المبارات إلى المعاهد والمؤسسات ذات القيمة بينما تعاني المدارس من نقص في الطاقم المدرس. ومن جهة اخرى اصبحت مشاركة المقاولات في مضمون التعليم خطرا فعليا اكثر فاكثر مع مشاركة مسؤولين من القطاع الخاص في مجالس ادارة الجامعات. ويؤدي هذا إلى تكاثر التداريب stages غير المؤدى عنها والغاء الشعب «الاقل مردودية» مع تشكيل «اقطاب امتياز». تبدو النضالات المقبلة بالجامعات هامة بقدر ما هي ضرورية. لكن يجب ربط التعبئات الطلابية مع نضالات العمال . ان المطلوب اعداد حركة اجتماعية اجمالية شاملة في المجتمع.

الكسندر – الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا- المستقل والديمقراطي(جامعة السربون)

نراقب ونقرر كل شيء من أسفل إلى أعلى

في خريف 1986 ناضل طلاب فرنسا وتلاميذها ضد مشروع لـ»اصلاح» في نظام التعليم على نحو يجعله ملائما لمصالح أرباب العمل أي لقانون السوق (معروف باسم مشروع دوفاكيه DEVAQUET). وقد توج هذا النضال بسحب الحكومة كليا لمشروعها . وكان سر نجاح هذه المعركة كامنا في نمط تسييرها الديمقراطي والمستقل . هذا ما يقدم الفصل الثاني من كتاب ربيعنا في الخريف فكرة عنه.

اعادة اختراع الديمقراطية: صدرت إشارة الانطلاق عن طلبة فيلتانوز (باريس 13) : فبفعل النجاح الذي حظي به جمع عام إعلامي حول مشروع دوفاكيه وطابعه المطلبي الجلي قرر الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا-المستقل والديمقراطي UNEF-ID، رائد هذه المبادرة، الدعوة الى اضراب في فيلتانوز. وامتدت الحركة الى كل الجامعة وتساقطت شعب الدراسة واحدة تلو الاخرى مصابة بنفس الفيروس. تلك بداية تاريخنا الكبير. لكن ثمة مقدمة لهذا التاريخ غالبا ما تكون عرضة للنسيان. فقد شهدنا سيرورة مديدة نضج خلالها الطلاب .فمنذ شهر ماي كانت الإضرابات في كليات مونبوليي ومرسيليا وبريست ضد الصيغة الاولى من مشروع جان فواييه ونواب حزب اتحاد الديمقراطية الفرنسية UDF ومنطقه القائم على الانتقاء والخوصصة مؤشرات عن استعداد كبير لدى الشباب حول المسألة الجامعية. منذ الدخول الجامعي قامت النقابات الطلابية بحملة اعلامية حول مضمون القانون مستعملة المناشير وسبورات التفسير والاجتماعات الاخبارية . وفي 21 اكتوبر ، يوم الإضراب الوطني في قطاع التربية الوطنية ، وجه الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا – المستقل والديمقراطي نداء الى الطلبة يدعوهم الى إضراب مدته 24ساعة ضد مشروع دوفاكيه . و لقي الإضراب نجاحا نسبيا حسب المدن وكان فرصة لحملة إعلامية أوسع . وفي نفس اليوم وجه جمع عام للطلاب في كاين نداء للتعبئة :» 400 طالب في كاين المجتمعون يوم 21 اكتوبر بدعوة من أ.و.ط .ف –م.د اطلعوا على مشروع دوفاكيه (...) في مارسيليا وليل وبريست وسترازبورغ وليموج وفي كل كليات فرنسا من الممكن الصعود جماعيا نحو باريس لرفض الانتقاء و و اعلان المطالبة بجامعة جماهيرية . هذا هو هدف طلبة كاين الذين يدعون طلبة كافة الكليات بفرنسا لتوقيع ندائهم «.

بسرعة راج هذا النداء وحاز آلاف التوقيعات . دعا المبادرون الى النداء الى عقد اجتماع أول للمركزة يوم 15 نوفمبر : واستجاب للدعوة ،علاوة على كاين ، طلاب ليموج وروين ولومانس وأميان وليل وباريس 1 وتولبياك وباريس 8 (فيلتانوز) وباريس 3(سونزيي). وجرى نقاش مستوى تقبل الطلبة واستجابتهم للتعبئة . وصادق الاجتماع على دعوة الى لإضراب بكافة كليات فرنسا . وبموازاة ذلك هيأ أ.و.ط.ف-د.م جموعه العامة التي ستكون بمثابة امتحان : شكك أ.و.ط.ف –م.د في إمكانية نجاح إضراب عام فدفعه الخوف من إضراب لن تستجيب له إلا أقلية الى التزام الحذر . وفي الأسبوع السابق للجموع العامة ليوم 22 نوفمبر التهبت فيلتنوز وشب حريق النضال في باريس برمتها : انطلقت فيلتنوز يوم 17 وباريس 3 يوم 18 ومعها باريس 8 . ويوم 19 انضمت تولبياك ونانتير ويوم 21 استيقظت كريتاي وجوسيو . و أعلنت كاين وديجون وأميان نهوض الجامعات الأخرى خارج العاصمة . كانت حركة الإضراب مفاجئة وجماهيرية فأضفت مضمونا آخر على الجموع العامة . اذ تحولت الى جموع عامة للحركة . أعلن 3 آلاف طالب القادمين من جامعات فرنسا انهم في وضع « دفاع شرعي « بوجه مشروع مرفوض ووضعوا خطة حرب : الدعوة الى إضراب عام ومظاهرة ذات طابع وطني يوم 27 نوفمبر والتدخل في الثانويات . كانت المكونات كلها متوفرة لاختمار العجين .

الاضراب : كيفية الاستعمال: ان كان الدفعة الأولى للإضراب قد صدرت عن المناضلين النقابيين فان مجموع الطلاب سيمسكون بزمام إضرابهم ولن يتركوا لأحد زمام أمر التحكم فيه . فهذا التحكم يريدونه جماعيا وبهياكلهم الخاصة بهم. ففور انطلاق التوقف عن الدروس والأعمال التوجيهية تجلى ان الإضراب ليس مسألة مرتجلة . ان كان الجمع العام الأول الذي صوت على قرار الإضراب قد اجل الى الغد امر التنظيم والهيكلة من اجل العمل على توسيع التوقف عن الدراسة فقد أدركنا ان هذا الفراغ فيما يخص بنيات القرار الخاصة بالطلاب إنما يفيد هيمنة النقابات . فالنقابات تستفيد فعلا من تقدمها عن جماهير الطلاب في ما يخص التفكير وتحوز بفعل عاداتها النضالية دور المحرك . هذا الفضل معترف به للنقابات لكن الطلاب الحريصين على استقلال نضالهم سيبنون تنظيمهم الذاتي.

لم نكن نريد القيام بتفويض للسلطة وترك أمر تنظيم الإضراب بين أيدي النقابات . . فالإضراب النشيط يعني مشاركة الجميع على كافة المستويات.

ناقش الجمع العام الثاني – والواقع انه الأول الذي شمل الشُعب - مسألة الهيكلة . إن طريقة الاستعمال بسيطة : يعقد الطلاب يوميا الجمع العام الذي له وحده صلاحية اتخاذ القرارات التوجيهية بعد النقاش. وستقوم لجنة إضراب منتخبة في هذا الجمع بالتحضير للاجتماعات باقتراح جدول أعمال واقتراح مبادرات عند الاقتضاء. وبقدر تنشيط الإضراب ستظهر لجان خاصة مكلفة بمهمة معينة : المالية، تنشيط الكلية، المعدات، التفكير حول الجامعة، الصلة بالأساتذة، العلاقة بالتلاميذ، التعريف بالحركة لدى الشعب، المصلحة التقنية، الخ. لن ينقص الخيال في معمعة النضال. على كل عضو بلجنة الإضراب ان يشتغل في لجنة متخصصة: بذلك نتفادى خطباء لا يأتون الا للجموع العامة. وفي اغلب الكليات المضربة، لاسيما أكثرها أهمية، انضاف درج اخر مكملا بناء الديمقراطية المباشرة انه تجمعات الشُعب. تضم هذه التجمعات كافة طلبة شعبة ما وهي تتيح مشاركة افضل في النقاشات وفي الاشكال النضالية المقررة بالتصويت. تصوروا كيف أن الاشتغال بواسطة الجموع العامة في جوسيو وباريس 6 وباريس 7 التي تضم 70 ألف طالب يعني مناقشات من طرف آلاف الطلاب (دون حساب أن أي قاعة لن تستوعب كل هذا العالم الصغير المضطرب). في هذا النظام تتم الانتخابات الى لجنة الإضراب على قاعدة الجموع العامة للشُعب: في جوسيو 5 مندوبين لكل واحدة من الشُعب التسع مما يعطي لجنة إضراب من 45 عضو. وخلال الانتخاب تحترم النسبة بين المنظمين نقابيا وغير المنظمين للحصول على صورة تعبر قدر الإمكان عن القاعدة. وفور انتخابه يتعين على هذه اللجنة ان تشتغل في شفافية : ستكون كل نقاشاتها وكل خلافاتها الداخلية وكل الاقتراحات موضوع كشوف حساب مفصلة في الجمع العام. و إن هي تجاوزت حقوقها باتخاذ قرار لم يكن موضوع نقاش مسبق من طرف الجميع او لم تلتزم بتطبيق قرار ما يقوم الطلبة بتنبيهها او حتى بحلها قصد إعادة انتخابها: السيادة للجمع العام وحده دون غيره. وسيكون لتعلم هذه الديمقراطية مظاهر حادة جدا . اللجان هي أيضا تشتغل تحت رقابة لجنة الإضراب والجمع العام.

انتخابات دون حملة لأجل التنسيق الوطني: الى حدود 27 نوفمبر ، تاريخ أول مبادرة ممركزة للحركة الطلابية ساهم البريد والاتصالات بشكل واسع في نشر المعلومات من جامعة الى أخرى : كان الهاتف وسيلة من ذهب لمعرفة ما يجري في المدن الأخرى . لكن حركة من هذا الحجم مع إرادة السير الجماعي نحو الوزارة ومع فسح المجال للمبادرات المحلية لابد لها من اطار للمركزة . ومساء المظاهرة انعقد تنسيق أول في البانثيون وضم 5 ممثلين لقرابة 70 كلية مضربة .وانتخب الطلبة ممثليهم في كل جامعة مضربة. كان تنظيم هذه الانتخابات في إطار روح ديمقراطية وتحت رقابة القاعدة تجربة تتطلب القوة . فباستثناء بعض الكليات مثل جوسيو حيث تمت التعيينات داخل لجنة الإضراب الممثلة للشُعب ، كان انتخاب ممثلينا يتم في الجموع العامة . انه طريق الديمقراطية الطويل والشاق : في سونسيي : امام 800 طالب لائحة من 15 مرشحا لانتخاب 5 مندوبين وعلى كل مرشح ان يتناول الكلمة لتقديم نفسه . ويتم التصويت على كل اسم وينتخب الخمسة الحاصلون على اكبر عدد من الأصوات . . ليس إحصاء الأيدي المرتفعة في تجمع 800 طالب بالأمر اليسير . كان 10 مكلفين بإحصاء الأيدي موزعين في جنبات المدرج وكانت رئاسة الجلسة تمركز مختلف النتائج . وبالنسبة للمرشحين الأكثر حظوة كان الإحصاء يتم بالمقلوب أي إحصاء الأصوات الممتنعة والمعارضة أمام غابة الأيدي المصوتة بنعم . وكان يلزم ما لا يقل عن ساعة للفرز . وكانت هذه الانتخابات تتجدد عند كل تنسيق . لم يكن المندوبون غير ممثلي الجمع العام وبالتالي فهم يحملون تفويضا مدققا هو تركيب للقرارات المتخذة في الجمع العام والاقتراحات المقدمة للتنسيق الوطني.

لماذا هذا الحرص الشديد على الديمقراطية ؟ كثيرون هم الصحافيون العطوفون الذين أسهبوا في الكلام عن مميزات الحركة الطلابية والتلاميذية : العفوية والديمقراطية والتضامن . نقرأ كل يوم بأعمدتهم تعليقات كلها إطراء لتنظيمنا ولاستقلالنا . ماذا تعني بالنسبة لنا هذه الديمقراطية ، هذا الاعتبار الذي اعيد لهذه الكلمة بعد تخليصها من حمولتها السياسوية ؟ أول انشغال ظهر منذ بداية الحركة وشمل الجميع هو تحكمنا نحن الطلاب في الحركة . كان الطلاب حذرين من المنظمات الطلابية لكن دون ان يرفضوها وكان لهم طموح قوي الى إمساك زمام أمر التعبئة بأيديهم . يجب ان تتحكم التجمعات العامة ، التي هي قاعدة الحركة ، في الإضراب وذلك من القاعدة الى القمة ومن البداية الى النهاية . ويجب ان تكون جميع اوجه الحركة موضوع نقاش : هيكلتها ومبادراتها والناطقون باسمها وعلاقاتها مع وسائل الإعلام والتكتيك إزاء الحكومة ، الخ . لم تعط أي كارت بلانش لأي من مندوبي الحركة بل هم

قابلون للعزل عند ادنى خطوة خاطئة . هذا الحذر كان استجابة لمعطى دائم خلال أسابيع الإضراب الثلاثة ألا وهو إصرار الطلاب على الانتصار وعلى الحصول على مطالبهم . كان الاشتغال بكيفية شفافة أمرا طبيعيا فهو الضمانة الوحيدة التي تتيح التحقق من تطبيق القرارات المتخذة : كانت الحركة مصرة على عدم التردد وعلى سحب مشروع القانون . إن التخلي لفائدة أفراد او جمعيات ينمي ركوب مخاطرة تنازلهم جزئيا وخيانتهم . فعلي سبيل المثال : : كل تفويض في سونسيي يبدأ برفض التنازلات واشتراط سحب المشروع مذكرا بذلك المنتدبين بخطهم التوجيهي في كل الأوضاع : إبراز قوة وإصرار الحركة .

كما أن متطلبا دائما للإضراب حدد أيضا نوع الديمقراطية المباشرة ألا وهو الوحدة الضرورية للحركة . كانت كل القرارات والمبادرات تمر عبر بنيات التنظيم الذاتي الطلابي . لم يكن ثمة مجال لإقدام جمعية او نقابة على قرار او لقاء مع الحكومة باسم الحركة (كان ذلك بمثابة انتحارها). الضمانة الوحيدة لنجاح الإضراب هو وحدته والإطار الوحيد للحفاظ عليه هو التجمعات العامة والتنسيق تحت رقابة الجموع العامة للطلبة . هذه الديمقراطية التي أعاد للطلبة والتلاميذ اختراعها ونظمها الفاعلون في الحركة وعبرت عن نفسها بشكل واسع في الشارع هي التي سادت خلال ايام ديسمبر 1986 .

التنظيم الذاتي والديمقراطية المباشرة: (مقتطف من جريدة طلاب سترازبورغ « الطارئ» العدد الأول)

في بضعة أيام أعادت الحركة الطلابية والتلاميذية تملك نظام الديمقراطية المباشرة . هذا علما أنها أول تجربة إضراب لدى غالبية الشباب . إن رغبة لجوجا في الاستقلال هو التي قاد ت الحركة نحو هذا الشكل التنظيمي الأكثر ديمقراطية بألف مرة من « الديمقراطية « البرلمانية المزعومة ، ديمقراطية النقاشات المزخرفة في الجمعية الوطنية حيث عمليات التصويت مطبوخة مسبقا وحيث للنواب أربع سنوات لنكث وعودهم قبل العودة نحو ناخبيهم . ولا صلة لها أيضا بمؤتمرات النقابات والأحزاب التقليدية حيث اغلب النقاشات تمت تسويتها مسبقا بآلة بيروقراطية متقنة التشحيم . إن الديمقراطية هي أولا وقبل كل شيء إمكانية مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات . كانت هذه الأخيرة تتخذ في الجموع العامة ذات السيادة وكانت لجان الأسراب ومنتدبوها منتخبين وقابلين للعزل يوميا . وكانت لجان تتيح نقاشات معمقة وتعد النقاشات لحسمها في التجمعات العامة . ربما قد لا يتعرف بعض من حضر اجتماعا او شارك في التنسيق الجهوي على نفسه في هذا الوصف المثالي شيئا ما وان لا يتذكر من تلك الاجتماعات غير صورة « فوضى مرعبة « . طبعا هذا هو الانطباع الذي يمكن أن تتركه نقاشات مذهلة حول نقاط تفصيلية وجداول أعمال لا تنتهي رغم ساعات الاجتماع الطويلة . لكن هذا تعبير قبل كل شيء عن إرادة عدم ترك أي شيء يمر و إرادة مراقبة كل شيء وإبداء الرأي في كل شيء . إن هذا التوق الى الديمقراطية والاستقلال هو التي اتاح للحركة صون وحدتها حتى النهاية، حتى النصر . عمال السكك هم أيضا تنظموا في لجان إضراب وفي تنسيق وطني للتحكم على نحو افضل في حركتهم وتوجيهها .

تضم هذه البنيات المنظمين نقابيا وغير المنظمين على السواء . ولم يفت وسائل الإعلام ان تسجل أن عمال السكك اقتدوا بالطلاب ، لكن ليست حركة ديسمبر 1986 الطلابية هي من اخترع التنظيم الذاتي : انها استعادت فقط مكاسب خلفتها النضالات العمالية والطلابية والتلاميذية السابقة وقام الطلاب وعمال السكك بإعادة تملكها.

من كتاب ربيعنا في الخريف _ الحركة الطلابية في نوفمبر-ديسمبر 1986

بقلم الناطقين الرئيسيين باسم الحركة : دافيد اسولين وسيلفيا زابي .

منشورات لاديكوفيرت –1987

جريدة المناضل-ة

عمالية-نسوية-شبيبية-أممية

تجدونها شهريا في المكتبات والاكشاك

تيار المناضل-ة

ادعموا الاعلام المناضل وانشروه

اصدارات سابقة ضمن منشورات المناضل-ة:

كتاب: المقاصة التقاعد، الخدمة العمومية، الاضراب:

مكاسب عمالية وشعبية يجب الدفاع عنها

كتاب الحركة النقابية بالمغرب

وسبل بناء يسار نقابي ديموقراطي كفاحي

اطلبوا نسخكم من موزعي جريدة المناضل-ة